658









كتاب
مصر الحديثة

ألفه بالانكليزية

الارل اوف كرومر

ونقله الى العربية

اسكندر شاهين

الجزء الاول

طبع على نفقة جريدة الوطن

سنة ١٩٠٨

طبع بمطبعة الوطن الجديدة


عبدالعزيز فهمي
A. A. FAHMY



اللورد كرومر

مقدمة المؤلف

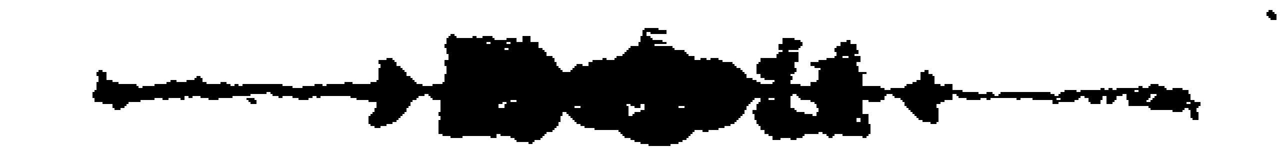
ان كل ما في هذا الكتاب مسطر على عهدتي ومسئوليتي وليس له صفة رسمية

كروم

مقدمة المترجم

أما بعد فاني لم أر بين مؤلفات الاجانب كتاباً مثل هذا جمع حوادث مصر الحديثة ورفع الستار عن كثير من الاسرار التي تشوقت النفوس الى معرفتها من زمان بعيد . والاجزاء الاولى من هذا الكتاب رواية تاريخية شهية صحيحة الوقائع وأما الاجزاء الاخيرة فمعظمها اراء المؤلف في المسائل المصرية لا دخل بها لصاحب التعريب

اسكندر شاهين



فصول الجزء الاول

مصر الحديثة

الفصل الاول

مقدمة

الغاية من هذا الكتاب — القسم التاريخي — تأثير الاحتلال البريطاني في مصر — مواضع الاهمية في الاصلاح المصري — صعوبة العلم برأي الشرقيين

* * *

لي في تأليف هذا الكتاب غايتان . فاما الغاية الاولى فهي تسطير الرواية الصحيحة لبعض الحوادث الكبرى جرت في مصر والسودان بعد سنة ١٨٧٦[١]

وأما الغاية الثانية فايضاح النتائج التي نتجت عن الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٨٢

ولقد كانت حوادث حياتي العمومية مساعدة لي على جمع بعض فصول التاريخ المصري مساعدة خصوصية فاني كنت وراء ستار الحوادث المصرية من مارس سنة ١٨٧٧ الى يونيو سنة ١٨٨٠ ومن سبتمبر سنة ١٨٨٣ الى

---

(١) اني كتبت عن كل الحوادث التاريخية المهمة التي جرت في مصر من سنة ١٨٧٦ بالاسهاب والصراحة الى يوم وفاة توفيق باشا (في ٧ يناير سنة ٨٩٢) وكذلك عن تاريخ السودان الى آخر سنة ٩٠٧ وفي ظني ان الكتابة بمثل هذا الافصاح عن حوادث مصر بعد ارتقاء الخديوي الحالي لم يحن زمانها بعد

الآن (سنة ١٩٠٧) وقد توصلت الى الاطلاع على جميع المحررات الرسمية المحفوظة في وزارة الخارجية في لندن ومصر وكنت كثير المخابرة مع كل ذي شأن وقول في الشؤون المصرية مدة السنين التي حاولت كتابة تاريخها. هذا غير مصادر الاخبار السائغة لجميع العالمين وبهذا اظنني نلت مزية أتمكن بها من الضبط والاصابة في الايراد

وليس يخفى ان الاصابة والضبط في ايراد الرواية مزية كبرى فقد قال السر ارثر هلبس مرة ان نصف شرور الارض ناشيء عن عدم الضبط أو التحقق واختباري الشخصي يدعوني الى موافقته فان الذي رأيته والذي علمته من الحوادث التي جرت على ايامي وكنت عالماً بها حق العلم ليس مما يحملني على الثقة بالروايات التاريخية أو الاركان الى صحتها. صحيح ان الجمهور ينتهي في اكثر الاحوال بادراك مجرى الحوادث على حقيقته ولو بعد زمان طويل وبمعرفة سبب الحوادث السياسية ونتيجتها ولكن بلوغ هذه الغاية غير مضمون ولا سيما عند جمهور الامة الانكليزية الا في بعض مسائل السياسة الداخلية . ذلك لأن هذه المسائل يتناول البحث فيها جماعة من العارفين في مجلس الامة وفي الجرائد فيصلح الخطأ في الحال وتتضح الاوهام . وقد يظل الصحيح في بعض الاحيان محجوباً بسبب تناظر الاحزاب ولكن الجمهور ينتهي الى العلم بحقائق المسألة في اكثر الاحوال

على ان هذه الضوامن قليلة فيما يتعلق بمسائل البلاد الخارجية ولا سيما اذا كانت تلك البلاد ناقصة التمدن لأن الرأي الانكليزي في هذه الحالة يبحث عن حالة اجتماعية لم يألفها فيميل الى الاستدلال بأدلة التاريخ الانكليزي أو الاوروبي عامة وتطبيقها على حالة لا تقبل مثل هذا الدليل الا على شروط

كثيرة . والذين يكفي علمهم بالحقائق لارشاد الجمهور فئة قليلة يكثر بين افرادها من له غرض يريد خدمته أو رأي سياسي يبغي الدفاع عنه . وأما الذين يحق لهم الكلام في هذه الشؤون ولهم معرفة بحقائقها فيغلب ان يكونوا من الموظفين وهم تقضي الوظائف عليهم بالصمت والكتمان الى حين . وعلى هذا فان الاغلاط في هذه الحالة بلا ضامن يضمن تصحيحها والاوهام لا تظهر للعالمين حتى انه اذا كانت النتيجة العمومية في الاذهان صحيحة فليس يخلو الامر من غلط يعلق بالافكار عن بعض التفاصيل ويتصل ذلك الغلط الى الخلف فيصبح من مواد التاريخ . والعامة على الغالب ميالة الى التمسك بحادث يهيج الخيال أو انها تنسب الكمال الى فرد كان في فعله بعض ما يحمل على الميل اليه والاعجاب به فكأنما نظام الامم الجمهورية يساعد على عبادة الرجل الممتاز بدل ان يؤدي الى ابطالها

ويبدأ الخطأ أو عدم التحقيق في الرواية التاريخية بانتشار خبر غير تام الصحة فيصدقه بعضهم ولو أعلن نقيضه . وقد يصحح الخبر ولكنه يحدث في بعض الاحيان ان الخرافة تمتد بمرور الزمان وتزداد على حين ان الصحيح يخفى ويتوارى عن الاذهان ثم تتعلق بالحقيقة الاصلية سلسلة خرافات وأوهام حتى ان الرجل الممتاز أو البطل يتحول في الهند على مهل الى نصف اله[1] . وأما في اقطار أوروبا فالامر يختلف عما تقدم وكل ما يجري فيها ان عبارة تنتشر فيها وهي غير صحيحة أو ان اعتقاداً يرسخ في الاذهان ويصبح مرجع المؤرخين في قادم الايام

وأما الغاية الثانية وقد سبقت الاشارة اليها فهي اني اريد ايضاح النتائج

---

(١) كتاب الدروس الاسيوية للسر الفرد ليل

التي عادت على مصر من الاحتلال الانكليزي في سنة ١٨٨٢

كتب المستر ستيفن كايف في ٢٣ مارس من سنة ١٨٧٦ وقد كان موفداً لوضع تقرير عن حالة مصر المالية ما يجيء : —

« يمكن ان تعد مصر الآن في حالة الانتقال من دور الى دور وهي تتحمل الاذى من عيوب الدور الذي جعلت تجتازه والدور الذي أخذت تحاول الدخول فيه معاً فان البلاء اصابها من جهالة الشرق وعدم أمانته وتبذيره واسرافه وهي الامور التي اوصلت صاحب السيادة عليها الى شفا الخراب ومن انفاق الاموال الوفيرة على الشروع في ادخال التمدن الغربي اليها على عجل لا تتوفر معه شروط التروي والامعان »

ولسوف أبذل الجهد فيما يلي من الصحائف في شرح الطرق التي تم العدل بها بعد ان كتب المستر كايف تقريره حتى يوقف سير الداء الذي أجاد وصف اعراضه في الفقرة السابقة وتستأصل شأفته . ولي امل ألا يكون سرد هذه الحكاية بلا لذة لعامة القراء وان يكون ذا اهمية ونفع للذين يديرون مهام الاقطار الشرقية من مواطنيّ الآن والذين ستلقى اليهم مثل هذه المهام في مستقبل الايام . واني موجه كلامي على نوع أخص الى هذه الفئة الاخيرة من القراء لأن أفرادها يقدرون على ادراك المسائل الطارئة ويعلمون صعوبة حلها اكثر من الذين خلوا من الخبرة الادارية في مسائل الاقطار الشرقية

وهنا ابدأ في الحال بذكر موضع الاعتبار حسبما يلوح لي فأقول ان مصر ليست وحيدة بين الاقطار التي بلغت شفا الخراب من اهمال قواعد التدبير اهمالاً مستمراً أو من انفاق مال الدولة بلا روية ولا حساب . وما هي بوحيدة ايضاً بين الاقطار فيما نال كبراؤها من الامتيازات الجائرة التي أضرت بمجموع الامة . ولا هي حادت ادارتها عن ابسط مبادئ العدل

والقانون من دون بقية الاصقاع فان جميع الحكومات الشرقية اينما نشأت تعد متقاربة متشابهة في ما نما تحت ظلها من المظالم عامة ولو انها يختلف بعضها عن بعض في البيان والجزئيات . ومثل هذا يقال في الطرق التي تتخذ لمعالجة هذه المحن فان هذه الطرق تختلف حسب أحوال المكان وحسب طباع الامة الاوروبية المقيمة على الاصلاح وحسب نظامات تلك الامة وأخلاقها . ولكن طرق هذا الاصلاح الرئيسية تتبع وجهة التمدن الاوروبي العام فهي بحكم الطبع متشابهة متقاربة في شكلها سواء كان العمل بها في الهند أو في الجزائر أو مصر أو تونس أو البشناق

ولذلك كان تاريخ الاصلاح في مصر خالياً من الظواهر المميزة له أو من الامور التي يعسر ايجاد نظير لها في الاقطار الشرقية الاخرى التي نقل التمدن الاوروبي اليها وكانت حكومتها وأمتها متأخرتين . ولكنني لست أعلم بشبه تام لما احاط بعمل الاصلاح المصري من الاحوال الخصوصية فان تلك الاحوال والحق يقال كانت غير مألوفة لاسباب كثيرة أولها ان امةً غريبة وهي أمة الانكليز قامت بمراقبة أمة اخرى اجنبية وارشادها وهي أمة الاتراك التي تضمر البغض للانكليز حتى تحكم بها أمة ثالثة هي أمة المصريين . والمصريون يكرهون الامتين السائدتين ولكنهم قلت كراهتهم للاتراك نوعاً بحكم العادة واشتراك العقيدة الدينية واللسان [١] . وأما كرههم للانكليز فقد قلله احترامهم للمواهب السامية والمنافع التي عادت على الاهالي من التداخل البريطاني

ومن المميزات لتاريخ الاصلاح المصري ان الحكومة المصرية تحتم

(١) كل عمال الحكومة المصرية من الذين اصلهم تركي يتكلمون العربية الان

اصلاحها بدون ان يتم فيها تغيير اساسي أو انقلاب جوهري عن الحالة التي وجدت فيها قبل الاحتلال الانكليزي وذلك لأسباب سياسية وغيرها لا محل لايرادها الآن . وقد كانت تلك الحالة السابقة للاحتلال كثيرة العقد والمصاعب فانها تضمنت عدة حوائل وموانع وضعت لرد حكومة جائرة عن السير في جهة مؤذية فكانت هذه الحوائل واسطة في بعض الاحوال لاظهار التحاسد بين الدول المختلفة ولعرقلة مساعي الحكومة الساعية في الاصلاح حتى انطبق على هذه الحكومة قول فولتير في رواية (انجنو) وهو « اني بلا قوة على عمل الخير انما قوتي تقوم بعمل الشر في بعض الاحيان » فان هذه العبارة تصدق في وصف حكومة مصر الدولية من بعد سنة ١٨٨٢ ولا ريب في ان كل ما تم من فوز للمصلحين كان رغماً عن نظام الحكومة وما تمَّ اصلاح من فضل هذا النظام حتى ان الذين يرون رأي الشاعر الانكليزي القائل ان « أحسن الامور ما احسنت ادارته » ليجدون تأييداً لمذهبهم في تاريخ مصر الحديث. وقد كانت حكومة مصر هذه تجربة واختباراً في باب الادارة الشرقية تحت أحوال جديدة غير مألوفة فانتهت التجربة ببعض الفوز مع ما في هذه الحالة من المساويء والعيوب وفي هذا أهمية الاصلاح المصري عند طلاب الحقائق السياسية

عشت في الشرق زماناً طويلاً حتى اني عرفت مقدار الصعوبة التي يلقاها الأوروبي في معرفة الصحيح عن رغائب الشرقيين وآمالهم وآرائهم. قال الاستاذ سايس[1] : —

« ان الذين قدموا الشرق وحاولوا الاختلاط باهله يعرفون تمام المعرفة انه يعسر

(١) كتاب النقد والآثار ص ٥٥٨

على الاوروبي أن ينظر الى الدنيا بالعين الشرقية . وقد يتوهم الاوروبي احياناً انه يفهم الشرقي والشرقي يفهمه وربما دام هذا الوهم مدة . ولكنه لا بد عاجلاً أو آجلاً من ساعة يستيقظ الغربي فيها من حلمه فيجد نفسه امام عقل يغرب عنه كما يغرب عنه عقل أحد الساكنين في زحل »

واني أقمت مدة في مصر قبل أن تحققت قلة علمي بموضوع اشتغالي ووجدت الى آخر أيامي في تلك البلاد اني كنت أتعلم في كل يوم أمراً جديداً فمن المستحيل أن يلمّ السائح بحقيقة الافكار الوطنية أو يعرفها زائر يمر بالبلاد عرضاً لان اختلاف الاديان والاخلاق . والجهل بلغة البلاد [١] وسكوت الشرقيين عند مايخاطبون حاكماً أو ذا سلطة . وميلهم الى اظهار الموافقة لكل من يحدثونه . وبعدهم عن الثبات على رأي واحد أو ميل واحد — وهو أعظم آيات الفرق بين الشرق المطبوع على الزخرف والخلط وبين الغرب المعروف بالمنطق والميل مع البرهان وهو أيضاً علة هذه اللذة في درس حياة الشعوب الشرقية وسياساتها — ودخول الديانة في الاحوال الاجتماعية والشرائع والاحكام وعوائد الناس الى حد لا مثيل له في أوروبا . والحقيقة المعروفة التي يظهر منها أنه اذا بدأ الشرقي والغربي يفكران في الامر بعقلهما من وجه واحد وصل احدهما الى نتيجة تضاد نتيجة الاخر مضادة تامة — كل هذه الاشياء تجعل عمل الاوروبي شاقاً وعسيراً اذا هو حاول الوصول الى حقيقة الرأي الشرقي في احد الامور . على ان هذه الصعوبة في مصر أقل منها في الهند فيما أرجح لاسباب أهمها عدم وجود التفاوت في مصر بين طبقات الناس وأصنافهم ولان جوهر الاسلام في الدين والنظام الاجتماعي أقرب الى فهم الاوروبي

---

(١) لي علم بالتركية ولكنني لست أتكلم العربية

من عقد الدين الهندي وطلاسمه التي تزيد مسافة الخلف بين الهنود والاوروبيين وتقيم العثرات في سبيل الاختلاط بين صنوف الناس فتصبح سبباً دائماً لسوء التفاهم بين الفريقين . وعلى الجملة فاني أرى انه يمكن العلم بحقيقة الضمائر والعقول في مصر للذي يقضي زماناً في معاشرة أصناف الناس ومقابلة الاخبار التي ترد عليه من المصادر المختلفة بعضها ببعض

وأضيف الى ما تقدم انه يستحيل على المرء أن يقضي في مصر زماناً مثل الذي قضيته فيها ولا يشعر بميل الى الشعب المصري. فاهتمامي بمسألة الأصلاح المصري أبداً شديد الى الدرجة القصوى. وقد قضيت نصف عمري في الاقطار الشرقية حتى تحققت صدق رأي المستر رديرد كبلنج في شعره اذ قال مامعناه

اذا ماسمعت ندا الشرق يوماً   فلست بمصغٍ الى ما سواه



الجزء الاول

اسماعيل باشا

من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩

قال باكون في رسالة له عن التغيير والتجديد

« لو ان الناس اتبعوا طريقة الزمان في ما يجددون من أمورهم لكان ذلك خيراً لهم فان الزمان يجدد كثيراً ولكنه ينجز ذلك على سكون ومهل فلا يشعر بفعله الناظرون . . . وانه لخير للناس ألا يقلبوا في شؤون دولهم على سبيل التجربة الا اذا مست الحاجة العاجلة أو ظهرت الفائدة الجلية من هذا التقليب . ويخلق بالناس ان يذكروا ان الاصلاح يجب ان يكون علة التغيير لا ان يكون حب التغيير دعوى في طلب الاصلاح»

وقال كارليل في كتابه عن الثورة الفرنسوية

«غريب في أمر الاشياء البالية كيف يطول زمانها وتبقى على حالها اذا لم تقلبها يد شديدة اللمس فان الناس ينفرون نفورا شديداً من تغيير أمورهم القديمة ومن الاقدام على الجديد بعد التغلب على مابهم من الخمول والاستمرار ...فاحذر ياأيها المتحمس في طلب التغيير . هلا ذكرت قوة العادة في هذه الحياة واستبرت»



الفصل الثاني

« مأمورية غوشن »

نوفمبر سنة ١٨٧٦

الحالة المالية سنة ١٨٦٣ — وسنة ١٨٧٦ — ايقاف الدفع — انشاء صندوق الدين دكريتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ — مأمورية غوشن — دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — تعيين المراقبين العموميين — السر لويس مالت — تعييني عضواً في قومسيون الدين سلفاء اسماعيل — الازمة في تاريخ اسماعيل — قسم الحسابات

***

كان أصل المسألة المصرية في دورها الحالي مالياً فانه لما مات سعيد باشا سنة ١٨٦٣ لم يزد الدين المصري عن ٣٢٩٣٠٠٠ جنيه . وقد خلفه اسماعيل باشا ابن ابراهيم باشا المشهور وحفيد محمد علي الاشهر فلما جاءت سنة ١٨٧٦ بلغ دين مصر ٦٨١١٠٠٠٠ جنيه في جملته قرض الدائرة . وكان على مصر فوق ذلك دين سائر يقدر بنحو ٢٦ مليون جنيه

ويقال على الجملة ان اسماعيل باشا أضاف الى ديون مصر حوالي ٧ ملايين جنيه كل سنة من سني حكمه وهي ١٣ سنة وان كل هذه الاموال المقترضة بذرت تبذيراً [١] ماخلا ١٦ مليوناً انفقت على ترعة السويس

(١) وضع المستر كايف ميزانية لمالية مصر عن المدة الواقعة بين سنتي ١٨٦٤ و ٧٥ . قال بعدها : — « يظهر من هذه الميزانية أمران كبيران أولهما ان المبالغ المتحصلة من ايرادات الحكومة وقدرها ٩٤،٢٨١،٤٠١ جنيه أقل بعض الشيء من المنصرف على دوائر الحكومة وعلى الويركو للدولة العلية وعلى أعمال لا ريب في نفعها أو لزومها وجملة هذه المصروفات ٩٧،٢٤٠،٩٦٦ جنيهاً . فالديون الكبرى المتكومة الآن كانت بلا داع أوجب اقتراضها غير ترعة السويس لان كل هذه المبالغ المقترضة والديون السائرة راحت في وفاء الفوائد وفي سبيل الاستهلاك ماخلا المبلغ الذي أنفق على العمل العظيم السابق ذكره »

وقد كان من الواضح ان تصرف اسماعيل بمالية البلاد على غير حساب لابد أن يؤدي عاجلاً أو آجلاً الى خراب مالي فانهم كانوا يقترضون المال عند أواخر عام ١٨٧٥ وأوائل عام ١٨٧٦ بفوائظ باهظة مجلبة للخراب وجعلوا يصدرون به أوراقاً من المالية حتى اذا جاء يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٦ وقع المقدور وأصدر الخديوي أمره بايقاف دفع السندات المذكورة

وكانت المخابرة جارية من قبل هذا التوقف عن الدفع لانشاء بنك مصري أهلي يجعل تحت مراقبة ثلثة من الاوروبيين ورضيت فرانسا وايطاليا يومئذ أن تنتخب كل منهما مراقباً ولكن اللورد دربي وهو وزير خارجية انكلترا في ذلك الحين أبى أن تتداخل دولته في شؤون مصر الداخلية فلم يعين مندوباً للمراقبة انكليزياً ولهذا بطل المشروع ولكنهم عادوا اليه بعد قليل على صورة أخرى فصدر دكريتو خديوي في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء قومسيون للدين العمومي عينت فيه خصائص الاعضاء وبعض واجباتهم فكانوا على الجملة نواباً عن أصحاب الدين . ثم صدر دكريتو آخر في ٧ مايو المذكور اعتبرت به جملة الديون المصرية من نوع الموحد وهي يومئذ ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه .وعين الموسيو بلنيير عضواً في قومسيون الدين نائباً عن حكومة فرانسا والموسيو كريمر عن النمسا وهو من نوابغ المستشرقين والموسيو برافلي عن ايطاليا وأما حكومة انكلترا فامتنعت عن انتقاء عضو لهذا القومسيون

على ان التدابير المالية التي تضمنها دكريتو ٧ مايو ١٨٧٦ أوجبت الاستياء الكثير في انكلترا على نوع أخص حتى افضى الامر الى قيام المستر غوشن (وهو الذي صار اللورد غوشن بعد ذلك) الى مصر بمهمة غايتها اجراء

التعديلات التي رأى أصحاب الدين انها لازمة لمصلحتهم فوصل القطر في شهر اكتوبر من سنة ١٨٧٦ وكان الموسيو جوبير مندوباً من قبل حكومة فرانسا للاشتراك معه في هذا العمل. وقد انتهت مهمة غوشن وجوبير بصدور أمر عال في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ هذا أهم ما فيه : —

ان الديون التي عقدت في ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ أي قبل ان تضطرب مالية الخديوي اضطراباً كبيراً وجملة مقدارها نحو ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه أخرجت من عداد الدين الموحد بعد ان كانت معدودة في جملته حسب دكريتو ٧ مايو وجعلت لها قوانين وشروط خاصة بها

أنشئ دين جديد ممتاز بفائدة ٥ في المئة رأس ماله ١٧ مليون جنيه

ان ديون الدائرة وقدرها ٨٨١٥٠٠٠ جنيه حذفت أيضاً من عداد الدين الموحد بعد ان كانت في جملته حسب دكريتو ٧ مايو وصارت ديناً قائماً بنفسه له شروط خاصة به .

ان جملة الدين الموحد قلت بهذا التدبير حتى صارت ٥٩ مليوناً فقط بفائدة ٦ في المئة وأضيف الى هذه الفائدة ١ في المئة ايضاً لاستهلاك الدين

ولكن هذه التغييرات التي أشار بها اللورد جوشن كانت أشد تأثيراً في مستقبل مصر من التغييرات الاخرى التي ادخلها الخديوي بناء على نصحه في حكومة البلاد فانه ظهر للعيان انه مهما كان نوع التدابير المالية المذكورة فالفائدة منها قليلة الا اذا احسنت ادارة الاموال في البلاد ولذلك قر الرأي على تعيين مراقبين عامين يختص احدهما بمراقبة الايرادات والثاني بالمصروفات وان تكون مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية وهي التي رهنت ايراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز تحت ادارة قومسيون أعضاؤه اثنان من الانكليز وفرنسوي واثنان من المصريين . وبناء على ذلك عين المستر رومايين مراقباً عاماً للايرادات والبارون دي مالاريه مراقباً عاماً للمصروفات والجنرال ماريون رئيساً لقومسيون سكة الحديد . وصدر أمر اللورد دربي الى اللورد فيفيان وهو يومئذ وكيل انكلترا في مصر ان يبلغ الخديوي « ان حكومة جلالة

الملكة لا تقبل على نفسها مسئولية فيما يتعلق بهذه التعيينات ولكنها لا تبدي عليها اعتراضاً »

وفي هذه الفترة أيضاً طلب الخديوي الى اللورد غوشن أن ينتقي عضواً انكليزياً لصندوق الدين لان حكومة انكلترا لم تشأ أن تتحمل تبعة انتقائه عملاً بخطتها السابقة . وكنت في شهر مايو من سنة ١٨٧٦ قد رجعت من الهند حيث أقمت أربع سنين كاتباً خصوصياً لواليها اللورد نورثبروك وكنت مدة خدمتي في الهند قد اختلطت كثيراً بالسر لويس مالت وهو حينئذ وكيل وزارة الهند

وليس في طوقي ان أمر على ذكر المرحوم السر لويس مالت بدون الاعجاب به وتسطير احترامي له فقد كان موته خسارة لي لا تعوض لاني كنت كلما زرت انكلترا في السنين الاخيرة من حياته أحدثه بمتاعب المركز الذي وجدت به في مصر وهي كبيرة جداً في بعض الاحيان . ولم يكن السر لويس مالت عارفاً بدقائق الامور المصرية معرفة شخصية ولكنه كان فوق علمه التام بفن التدبير المالي الذي تفرد به محافظاً على المبادئ السامية بعيد النظر في القوى المحركة لعالم السياسة فكانت نصائحه من أغلى الاشياء قيمة . وكان خير مثال لعمال الحكومة الانكليزية عظيم الشغف بالسياسة ولكنه غير منتم الى أحد أحزابها . متمرناً على الاعمال الرسمية ولا مسحة عليه من أخلاق المتعودين على الحكم والرسميات . حراً صادق الحرية في أمياله وآرائه ولكنه لا يغتر بالالفاظ والعبارات التي يعدها الاحرار في انكلترا من لوازم حزبهم وأساليب سياستهم

وأعود الى الحديث السابق فأقول ان اللورد غوشن شاور السر لويس

مالت فيمن يعينه عضواً لصندوق الدين المصري فأشار السر لويس بتعييني وعرض اللورد غوشن عليَّ ذلك المنصب فقبلته وقصدت مصراً فبلغتها في ٢ مارس سنة ١٨٧٧

وهنا أقف قليلاً لأبدي اراء خطرت لي في أمر هذه التعيينات فأقول كانت هذه المدة زمان الانقلاب والانتقال من حالة الى حالة في تاريخ اسماعيل. وكان نظام الحكومة المصرية قبل أيام الاصلاح كثير العيوب ولكنه عرف ببعض المزايا البدوية ولعله كان أصلح لحالة مصر مما يرى الاوروبيون في أكثر الاحيان وهم يحكمون بالقياس على ما عندهم من هذا القبيل

ولقد اشتغل ملفقو الروايات على عادتهم في نسبة كثير من الاراء والاميال الى محمد علي وهو بريء منها ولكن المصريين يحق لهم أن يكرموا ذكر هذا النابغة الذي لم يهذبه العلم. اذا لم يكن لهم باعث على هذا الاكرام غير انه بتر بلادهم من جسم الدولة العثمانية الذي دب فيه الفساد وجعل لمصر وجوداً ادارياً مستقلاً فكفى بذلك باعثاً على الاكرام. على ان صفات محمد علي كان فيها كثير يوجب الاجلال والاعجاب فانه كان جندياً باسلاً ذا دراية وكان معروفاً ببعض صفات السياسيين. ومع ان معارفه كانت قليلة فانه استعملها كلها في ترقية مصالح بلاده الجديدة وبذل غاية الجهد في ذلك. وقد سار في سبيل الاصلاح على مهل وحذر شأن الذي يختبر أمراً جديداً واستقدم الى مصر بضعة من الاوروبيين معظمهم فرنسويون من أصحاب العلم بالفنون

(١) كان محمد علي شديد الميل الى استخدام النفوذ الفرنسوي لمضادة النفوذ الانكليزي في مصر ولم يفعل ذلك بسبب حب خاص للفرنسيس أو كره للانكليز

وأسس مدرسة الصنائع والفنون ومدرسة الطب وما جرى مجراهما. وأدخل زراعة القطن الى مصر تحت ادارة الموسيو جومل

وقد ذكر السر جون بورنج (١) في تقرير رفعه الى اللورد بامرستون سنة ١٨٤٠ مايجيء: —

« ان مصر والحق يقال استفادت كثيراً من وجود الاوروبيين فيها فان نفعهم لم يقتصر على الخدمة التي قاموا بها في نشر معارفهم ولكن اشتراكهم في الاعمال التي تمت بها الاصلاحات على أيديهم جعل الناس يحترمون مواهبهم وعلومهم السامية و يتسامحون معهم في مذاهبهم وارائهم حتى انتشر تأثير هذه الاراء انتشاراً واسعاً بين الناس »

ومع ان محمد علي اشتغل بالتمدن الأوروبي على طريقة لا تخلو من الفطنة ولكنه أتاه من شعور الرجل السياسي اذ رأى انه ربما نشأت أحوال توجب على انكلترا أن تعامل مصر يوماً بسياسة العنف والاعتداء. وقد ذكر المستر كامرون في كتابه عن مصر في القرن التاسع عشر ص ٥٠١) انه لما قدم السائح المشهور بركهارد مصر في سنة ١٨١٤« سأله محمد علي عن انكلترا وما تنوي في بلاد الشرق. وكان يخشى أن يأتي ولنتون لمهاجمة مصر بالجيش الانكليزي الذي اشتغل بالحرب في اسبانيا قائلا « ان السمك الكبير يأكل السمك الصغير واني خائف من الانكليز أرجو ألا يهاجموا مصر في غيابي .... ولا بد لانكلترا أن تأخذ مصر يوماً فهي حصتها من السلطنة التركية حين الاقتسام »

(١) ان هذا التقرير غير معروف الا لافراد قلائل ولكنه حري بامعان الذين تهمهم المسائل المصرية. وأما تاريخ محمد علي في أوائله فكتبه أحد معاصريه وهو الشيخ عبد الرحمن الجبرتي من وجه مصري أي انه كاره للاتراك. وقد أنصف هذا الشيخ محمد علي في نسبة المقدرة الحربية اليه ولكنه وصف حالة البلاد على عهده وطريقة أحكامه وصفاً لا يوجب الاستحسان — راجع أيضاً كتاب «مصر تحت حكم محمد علي» لمؤلفه سانت جون المطبوع سنة ١٨٣٤. وكتاب « مصر في القرن التاسع عشر » لمؤلفه كامرون طبع سنة ١٨٩٨

والذكاء وأسلوب كان أقل ضرراً ببلاده من أساليب سعيد واسماعيل فان حكومته كانت شرقية بحتة في نوعها وطرائقها . يدل على ذلك قصة أوردها هنا نقلاً عن نوبار باشا

كان في أوائل الحرب التي اثارها محمد علي على الباب العالي قائد للاسطول التركي في مياه مصر وكان هذا القائد مقداماً معروفاً بالبسالة والمقدرة . فلما نشبت الحرب المذكورة طلب هذا القائد للاستانة ولكنه اختار البقاء معواناً لمحمد علي مع ان فائدته من الامتثال وترك مصر وشأنها كانت اكبر من خسارة مركزه فيها . وكان فعل الرجل من اكبر الاسباب التي أدت الى انتصار مصر في ذلك الحين . فلما انتهت الحرب طلب الرجل مرة ثانية للاستانة فامتنع أيضاً لانه كان يعلم ان الامتثال يؤدي الى الموت حتماً في تلك الحالة وبقي في مصر أربع سنوات تحت حماية محمد علي التي استحقها بصنيعه . على انه لما انقضت تلك المدة أراد محمد علي أن يستميل السلطان الى نفسه وكان السلطان مثابراً على طلب الرجل او انه عرض عليه سبب آخر ابعد قلبه عن الاميرال فعول على نبذه والعدول عن حمايته ثم أرسل اليه أحد المقربين فذهب هذا العامل وجرى بينه وبين الاميرال الحديث الآتي وهو قليل النظير في غرابته وتأثيره . ذلك ان العامل بدأ كلامه بالمجاملات الشرقية ثم قال « ان الحياة يا أيها القائد فانية فعلى كل منا أن يستعد للموت في كل ساعة » فأدرك الاميرال معنى هذا القول في الحال وعمل بقواعد دينه المانعة له من معارضة القدر . ولعله رأى مثل كثير من فلاسفة رومية وزهادها القدماء ان موت المرء بيد نفسه ينقذه أحياناً من ظلم الدنيا وجورها ولو كان الموت مريعاً فما وجل ولا تردد بل انه سأل

الامهال ريثما يتلو الصلاة ثم شرب القهوة المسمومة المعدة له بلا تأوه ولا اضطراب . وفي اليوم التالي أشاعوا بين الناس ان الاميرال مات بداء السكتة

وأما ابراهيم باشا وهو ابن محمد علي وخليفته فكان جنديا عظيماً وباسلاً مقداماً ولكنه كان ذاجنة وله أطوار همجية. وهو الذي قاد الحملة على الوهابية في نجد وكان معه جماعة من علماء المسلمين فلما انتهت الحرب بانتصاره أشار باجتماع هؤلاء العمال من أعوانه مع رؤساء الدين الوهابي للفصل في مسائل الخلاف الديني بين الطائفتين. ولما انقضت ثلثة أيام على اجتماع القوم سأل ابراهيم باشا في آخرها عما تم فقيل له انه لم يمكن لاحد الفريقين أن يقنع الآخر بصحة مذهبه فقال انه مادام الحال كذلك فهو سيفصل الامر بنفسه ولو انه ليس من علماء الاسلام وأمر في الحال بأن يقتل جميع رؤساء المذهب الوهابي [1]

واذكر رواية قصها عليَّ نوبار باشا مرة وهي تشهد بمقدرته في الكلام وتتعلق بتاريخه مع ابراهيم . ذلك انه كان مع غيره في باخرة راجعة بابراهيم وبطانته من الاستانة الى مصر. فلما قربت الباخرة من الاسكندرية اتصل بنوبار ان ابراهيم عزم بغتة على القاء كل أتباعه في لجة البحر ونوبار في جملتهم . فما عتم نوبار أن سمع هذا حتى سار بمفرده الى غرفة ابراهيم متجاهلاً خبر العزم على قتله وقتل رفاقه وبدأ من فوره يحدث ابراهيم بشأن غزواته وحروبه مملقاً مادحاً ما أمكن المدح والتمليق. فلذَّ هذا الحديث لابرهيم واشتغل به وبكل ما سرد نوبار حتى انه نسي العزم الذي عقد النية عليه . وطال هذا الحديث حتى بلغت السفينة ثغر الاسكندرية وبهذا

(١) من كتاب بلاد العرب الوسطى والشرقية لبلجريف ج ٢ ص ٤٨

نجا نوبار ورفاقه من الاعدام

ومات ابراهيم بعد ارتقائه السدة الخديوية بقليل من التهاب الرئة لانه فيما قيل تجرع زجاجتين من النبيذ المثلج وجسمه في حر شديد.

وأما عباس الذي خلفه في الخديوية فكان عاتياً شرقياً من أرداء الانواع تروى حكايات لا تعد عن قسوته التي تنفر منها النفوس. ولم يكن له مع هذه السيئات حسنة مثل أسلافه بل ان صفاته كانت قبيحة من جميع الوجوه

وأما سعيد باشا الذي خلف عباس فأهم عيوبه الاعجاب الزائد بنفسه والعجز التام بطرق الحكم والادارة . وقد سجل المستر سينيور الذي زار مصر على عهده بعض جهالاته . ويقال على الجملة انه كان أقل غلظة وتوحشاً من سلفه ولكنه أتى أعمالاً في منتهى القسوة والشناعة لا يزيد عنها في الاثم والفظاعة غير أعمال عباس

وليس في عزمي أن أسرد هنا الروايات الكثيرة عن قسوة عباس وسعيد فانه يعسر العلم بدرجتها من الصحة بعد مرور هذا الزمان على حدوثها فانا أتركها انصافاً لهذين الاميرين لانها تمثلهما على حالة لا تروق للاسماع فما

---

(١) كتب المستر بكثول عن حكم ابراهيم باشا في سورية : ان أميال ابراهيم الى طرق الحكم الجمهوري جعلت سراة سورية المائلين الى المحافظة على القديم من أعدائه. ولكنه كان مستبداً عاتياً من النوع الذي يعجب به الشرقيون شديد الوطأة غير انه ذو مجون وميل الى المزاح يعرف كيف يبقي لاحكامه أثراً باقياً في الاذهان مثل الذي يولد القصص والحكايات. وكان الفلاحون يعدونه سليمان الثاني في الحكمة والذكاء. ص١٦

كان أول عهدي بالمسائل المصرية يوم كنت صغيراً وجريت مع جمع من الناس الى حديقة سانت جيمس في لندن لارى ابراهيم باشا وهو مار منها سنة ١٨٤٦ أو ٤٧ . وكان أهل لندن يسمون الرجل وقتئذ ابراهيم باركو

أذكر منها غير التي يؤيدها البرهان القاطع مثل الحكاية الآتية وهي تمثل الحكام الشرقيين وطريقتهم في الانتقال من منتهى العسف والجور الى غاية الجود والكرم : كان سعيد باشا راجعاً مرة في باخرة من القناطر الخيرية الى مصر والماء يومئذ قليل في النيل فغرزت السفينة في الرمل وأمر سعيد بأن يجلد الريس مئة جلدة بالكرباج ثم خرجت السفينة من الرمل وعاودت مسيرها بعد أن نال الريس ما ناله ولكنها جنحت مرة أخرى فقال سعيد « اعطوه مايتين » . وما سمع الريس المسكين هذا الامر حتى القى بنفسه في الماء فتبعه الجنود في قارب وقبضوا عليه وعادوا به الى السفينة حيث سأله سعيد ان لم هربت. قال اني آثرت الموت غرقاً على ألم الموت تحت السياط . قال خسئت يامغفل اني لم أرد مئتي جلدة انما أردت أن أعطيك مئتي جنيه» وبناء على هذا الامر أخذ الرجل صرة فيها هذا المال . وفي تاريخ الشرق كثير من أمثال هذه النادرة ولكن عقول الشرقيين غريبة التركيب حتى ان اكثرهم يهتمون ويعجبون في مثل هذه القصة لكرم الحاكم اكثر مما ينظرون الى ظلمه وقساوة الجلد بالشيء الكثير

وكان سعيد يأتي المستغربات أحياناً لا يعمد اليها غير المجانين فانه قيل له يوماً ان جرائد أوروبا تعيره بالجبن فأراد أن يظهر شجاعته وأمر فيما يقال بأن يملأ أحد الشوارع بالبارود ويجعل سمكه قدماً في كل الطريق حتى اذا تم ذلك جعل يتمشى على مهل فوق البارود وهو يدخن بغليونه ومن ورائه بطانة كبيرة أمر كل أفرادها أن يدخنوا أيضاً بالغلايين متوعداً كل من لم يبق غليونه مضرماً الى آخر الطريق بالعقاب الشديد

وسعيد أول من دعا الافاقين من الاجانب لطلب النعم من مصر. قال لي

نوبار باشا وهو ثقة بهذا الصدد : « ان النازلة بدأت من أيام سعيد » فان النبهاء من الذين شهدوا هاتيك الايام أنبأوا بمجيء العاصفة التي ثارت بعدئذ في مصر وكتب المستر ولن قنصل انكلترا في القاهرة سنة ١٨٥٥ الى المستر سينيور مايجيء : —

« ان سعيد باشا طائش متهور مغرور فقد صوابه من مداهنة الاجانب المحيطين به فهم يقولون له انه من نوابغ أهل العقول وهو يصدقهم . والرجل يخرب كل ماعمل الذين قبله ولا يعمل من نفسه الا قليلاً وأظنه يستعد لطامة كبرى »[1]

هذا وغيره من النوادر توضح طرق الحكومة المصرية قبل أن تولى أمرها اسماعيل باشا فان شدة تلك الطرق ولا سيما العقوبات التي كان حكام مصر يوقعونها في النصف الاول من القرن الماضي وما بعد ذلك بقليل لم تختلف كثيراً عن أعمال الذين تقدموهم من الفراعنة. قال هيرودوتوس

« سن الملك اماسيس نظاماً يقضي على كل مصري بأن يأتي مرة في السنة امام حاكم جهته ويوضح حرفته وطرق معيشته فاذا لم يأت أو لم يقم الادلة على انه محترف حرفة جائزة وجب اعدامه »[2]

ولو ان المبادئ العمومية التي سار محمد علي عليها ظلت نافذة من بعده . ولو انهم على الاخص امتنعوا عن اقتراض الاموال الاوروبية لكان من

---

(١) احاديث وسياحات في مصر اسينيور ج١ ص ١٨١ . وقد ورد وصف مصر على عهد سعيد في كتاب للدكتور ستاكي نشر سنة ١٨٦٥ اسمه (مصر ونوبيا السفلى وسينا)

(٢) في الكتاب الثاني ص١٧٧ ذكر هيرودوتوس ذلك بعد أن قال ان الشارع صولون حاكم أثينا نقل هذا القانون عن المصريين واستحسنه . وفي رأيي المؤرخ رولنسون ان هذه الرواية غير صحيحة

الممكن أن تصلح الادارة المصرية على مهل اصلاحاً يوافق حالة البلاد ولوازمها.
ولكنه من المعلوم في علم السياسة ان أشد الاوقات خطراً من وجود
حكومة فاسدة هو وقت يجيء مصلح قليل الخبرة بفنون الحكم والادارة
ويضع يده بلا ترو على بناء الحكومة القديم فيهزه حتى يتداعى الى
السقوط قبل أن يمر زمان يكفي لتأصل جذور الحكومة المنظمة. فان اسماعيل
سعى سعياً ربما كانت الغاية منه حميدة ولكن طريقة السير به كانت سيئة بلا
مراء لانه أراد أن يدخل التمدن الغربي الى مصر على عجل فاضطر الى طلب
المساعدة من أوروبا. وقد كانت الطريقة الوحيدة لادخال خمر التمدن الاوروبي
الجديد في أزقة التمدن الشرقي القديم ولا يحدث اختمار ذي خطر ان
يسار بالتأني والحذر وأن يعتنى على نوع أخص بانتقاء الافراد الاوروبيين
الذين يتم التغيير على يدهم. ولكنهم لم يحذروا هذا الحذر من سوء الحظ وكان
الاوروبيون الذين ألقى اسماعيل نفسه بين أيديهم في معظم الحالات من الطبقة
التي وجب عليه أن يجتنبها ما أمكن الاجتناب[١] بينهم كثير من الافاقين
الذين وصفهم الفونس دوديه في رواية ناباب[٢] وهم بلا غاية غير جمع المال
من البلاد التي حلوها. وكان بين الذين علت كلمتهم في حكومة مصر قليل من
أصحاب الخبرة والعالمين بالشرق علماً يكفي لتطبيق الذي تلقوه في مواطنهم
على البلاد التي تولوا عملهم الجديد فيها. فكانت النتيجة من هذا ان الاوروبيين

(١) قال أحد الثقات المنتحل اسم ادسيوس في كتاب (تركيا في أوروبا ص ٦٢) ان الاتراك من أول عهدهم امتازوا بالتفاف جماعة حولهم من طغام الاوروبيين الذين عرفوا بالدهاء ولم يتحلوا بالصفات الادبية

(٢) من المعروف ان ناباب منقول وصفه عن رجل عاش في مصر من عهد غير بعيد

صار لهم سمعة سيئة في مصر لم يخلصوا منها الا بعد صبر طويل وجهد كثير أظهرهما أفراد الطبقة الراقية من أمم اوروبا المختلفة على ممر السنين . ولم يكن بد في هذه الحالة من تأثير الاختلاط الدائم بالفئة المنحطة التي مر الكلام عنها في أفكار رجل مثل اسماعيل فقد روي مراراً ان قاعدة عمله في كل حالة كانت الاعتقاد بانه ليس في الاحياء كلهم رجل ذو أمانة[١] ولا عجب في اعتقاده هذا اذا تأمل المرء اختباره الشخصي

وكانت نتيجة المأمورية التي قام بها اللورد غوشن ان اسماعيل باشا وجد نفسه مرة مع جماعة قليلة من العمال الاوروبيين كان لهم سلطة اكبر من التي نالها العمال الاوروبيون السابقون وهم من طبقة غير طبقة اولئك الذين تعود اسماعيل مخالطتهم . ولست أقول ان الذين عينوا في خدمة مصر حينئذ امتازوا بشيء لا وجود له في كثير من عمال الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية فاننا فيما يظهر لي أبدينا مختلف الصفات والجدارة المعتادة كل حسب ما تعلم أو تعود في سابق حياته ولكننا اشتركنا جميعنا يومئذ في صفة واحدة هي صفة الامانة وكنا ذوي استقلال في الرأي مستعدين للقيام بعملنا على أحسن ما في الطاقة . وكان مركز الموظف الانكليزي يختلف عن مركز الفرنسوي من جهة واحدة لان الفرنسويين انتقتهم حكومتهم

---

(١) قال مكولي المؤرخ عن الملك تشارلس الثاني من ملوك انكلترا : كان يزعم ان كل رجل يمكن استمالته بالمال ولكن بعض الرجال ساوموا في مقدار المال الذي يطلبونه اكثر من بعض . والناس يطلقون اسماً جميلاً على صفة المساومة اذا كان المساوم عنيداً أو محتالاً فيعدونها « استقامة » (ص ٢ ١٣) وهو قول اظنه يطبق على رأي اسماعيل

لتلك المراكز في مصر وكانت معضدة لهم رسمياً وأما العمال الانكليز فلم يكن لهم مثل هذا العضد. ولكن الفرق لم يتجسم الى حد ما يتصور المرء لاول وهلة لان اولئك العمال الانكليز أدركوا في الحال انه اذا استمر أولياء الامر على الاعراض عن شورهم ولم يتسنَّ لهم تنفيذ المقاصد مع حفظ الكرامة الشخصية استقالوا جميعهم من الوظائف وتسبب عن الاستقالة اضطراب كبير ونماء في قوة الرأي العام وهو يومئذ مجاهر بالعداء للحكومة الراهنة تزيد صراحته ويزيد الخطر منه يوماً بعد يوم

على ان اسماعيل باشا لم يدرك خطورة التغيير الذي وافق عليه فلو انه فاز في استمالة هؤلاء الموظفين الجدد اليه وكسب مودتهم وثقتهم لترجح بقاؤه أميراً لمصر الى يوم مماته. ولكنه لم يقدر على ذلك لاسباب شتى ستوضح فيما يلي من الفصول. ولربما كان له عذر وكانت أحوال زمانه قاضية باستحالة الامر الذي ذكرناه حتى ان الموظفين المذكورين أصبحوا بحكم الاحوال مخاصمين لاسماعيل ومضادين وحدث على أثر عدائهم له عدة حوادث متتابعة أدت الى سقوطه . والحق يقال انه عرضت يومئذ فرصة مثل الفرص التي تعرض في أدوار السياسة لو ان الخديوي استخدمها وأبدى حذقاً ونظراً بعيداً في حقيقة حاله لامكن أن يتغير مجرى السياسة المصرية وأن ينجو الخديوي من المصاب الذي كان قادماً عليه. ومن المعلوم ان مثل هذه الفرص لا يعود بعد الاعراض عنه الا في النادر القليل. ولذلك بقيت العوامل على اسقاط الخديوي عاملة مستمرة لا يوقف سيرها شيء وكان العنصر الاوروبي الجديد في خدمة الحكومة المصرية معجلاً في وقوع البلاء بدل أن يكون مانعاً له من الوقوع

ولي كلام خاص عن أحد الموظفين المشار اليهم هنا هو السر جرلد فتزجرلد مدير قلم الحسابات في نظارة المالية. فانه يمكن أن تكون مالية البلاد مضطربة وادارتها سيئة مع وجود الحسابات في حالة طيبة مضبوطة. ولكنه يستحيل على السياسي أو المالي أن يبدأ عمل الاصلاح في الادارة والمالية ويحسنه الا اذا وجد امامه قلماً للحسابات صحيحاً يعرف منه مقدار موارد الدولة ونفقاتها

ففي سنة ١٨٧٦ كانت الحسابات المصرية في اضطراب لامثيل له وكان اضطرابها السبب الاكبر في اخفاق امر التسوية التي أبرمت في تلك السنة لان المواد الالازمة لبناء المالية كانت ناقصة. وكان اسماعيل باشا صديق ناظراً للمالية في سنة ١٨٧٦ في شهر نوفمبر من تلك السنة ومات بعد ذلك بقليل (١) وهو الذي كان يفتخر انه ابتز من مال المصريين ١٥ مليون جنيه في سنة واحدة. ويقال ان ايراد الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٥ بلغ ١٠٨٠٠٠٠٠ ج وأما الاتفاق الذي عقد في ١٨ نوفمبر من سنة ١٨٧٦ فجعل متوسط الإيرادات ١٠٥٠٠٠٠٠ وهو بلا ريب تقدير جائر فان ايرادات مصر لم تبلغ ١١ مليوناً الا بعد ٢٠ سنة من ذلك الحين بذل فيها الجهد وظهرت الامانة في الادارة والتدبير

والحق يقال ان تقدير الايرادات في سنة ١٨٧٦ تقديراً صحيحاً كان من ضروب المحال فقد قال اللورد ففيان « ان ابحاث غوشن وجوبير أظهرت « ان الحسابات مغشوشة والغلطات ظاهرة وبعض وجود الايراد مخفية اخفاء مقصوداً » وكان ذلك اكبر ماغل يدّ اللورد غوشن عن العمل لانه رأى

(١) لاريب ان اسماعيل باشا صديق قتل على باخرة في النيل

ان كل تسوية أو تدبير مالي يجب أن يكون موقتاً مادامت المالية المصرية غيرواضحة الابواب والبنود. أوردهنا دليلاً على صعوبة العلم بحقيقة الايرادات المصرية هوان اللورد غوشن عول على ما لديه من المواد فقدر الايراد الصافي لسكة الحديد المصرية بتسعمئة الف جنيه كل سنة ولكنه ظهر بعد ذلك ان هذا التقدير كان فيه غلط لا يقل مقداره عن ٣٠٠ الف جنيه لاسباب منها ان مبلغاً كبيراً كان يحسب كل سنة على نقل الجنود من جهة الى جهة ومثل هذه الاشياء يبين في سجلات المصالح المنظمة على طرق يظهر منها انه تعامل مابين مصلحة ومصلحة وليس ايراداً بالمعنى العام . وظهر أيضاً ان جميع أفراد البيت الخديوي وجميع أصحاب الخديوي ورفاقه كانوا اذا أرادوا السفر يقومون اكثر الاحيان في ارتال خصوصية غير القطرات الاعتيادية ولم يكلفوا دفع شيء لقاء ذلك ولكنهم كانوا يمضون رجعاً نحواها ان الرتل الخصوصي طلب بأمر الخديوي وان يحول الدفع لحسابه. ومن البديهي ان أجر هذه الارتال لم يدفع مرة في الزمان الى سكة الحديد ولكن المبالغ المقيدة في الرجع كانت بين المواد التي عرضت على اللورد غوشن فظنها دليل مال دفع فعلاً وحسبها في جملة ماقدره لايراد المصلحة المذكورة

وعلى هذا فانه كان من الواضح ان أول مايلزم في اصلاح مالية البلاد أن تضبط حساباتها وهذا هو العمل الذي تولاه السر جرلد فتزجرلد وتغلب فيه على جميع المصاعب بالصبر والدأب والاجتهاد العظيم. فحسابات الحكومة المصرية الآن على أحسن حالة من الضبط وهي حسنة لا يكثر الاطراء فيها وعمل أصبح السر جرلد من أجله في طليعة الذين أصلحوا حالة مصر وحكومتها بلا طنطنة ولا اعلان. ولم يشتغل الرجل في عمل الاصلاح بعينه ولكنه أنجز

عملاً لم يكن منه بد لبقية آيات الاصلاح. والناس عامة لا يهتمون لعمل السر جرلد فتزجرلد ومن خلفه في مصر ولكن الذين اشتغلوا في المناصب الكبرى يعرفون قيمة هذه الاعمال

الفصل الثالث

لجنة التحقيق

من نوفمبر ١٨٧٦ الى أبريل ١٨٧٨

***

حالة مصر — قانون المقابلة — الضرائب الصغرى — خدمة الحكومة المصرية — النظام المالي — الدين السائر — محاولة دفع الفوائظ عن الدين الموحد — المجاعة — كوبون ١ مايو ١٨٧٨ — صندوق الدين — لجنة التحقيق — الخديوي يقترح تحقيقاً جزئياً — اعضاء اللجنة يابون ذلك — الخديوي يقبل التحقيق الوافي

***

بلغت مصر في هذا الحين حالة توجب الاسف فان أطياناً تقدر بنحو خمس الاراضي الصالحة للزرع أصبحت ملكاً للخديوي . وبدل أن يؤجر الخديوي هذه الاراضي للذين نزعها من قبضتهم فانه جعل يدير زراعتها بنفسه ويسخر الناس للخدمة فيها تسخيراً كثيراً فكان هذا أشد وقعاً من غيره في نفوس المصريين وداعياً لهم الى كره حكومة أصبحت لا تطاق عندهم وعند أصحاب الدين من الاجانب أيضاً

وفي سنة ١٨٧٢ سنَّ قانون المقابلة وهو بدعة أمكن معها لاصحاب الاراضي أن يخففوا الضرائب على أطيانهم مقدار النصف بدفع ضريبة ٦ سنوات

عن تلك الاطيان اما دفعة واحدة أو أقساطاً لمدة ١٢ سنة . وقد ذكر المستر كايف هذا القانون فقال « ان العمل به كان أوضح دليل على المجازفة والخرق وتضحية المستقبل سداً لحاجة الزمان الحاضر » وهو قول صحيح ولكن تعليله بسيط هو انه لم يكن في النية وفاء العهد ومعاملة أصحاب الاطيان بشروط ذلك القانون بل انه كان في نية الحاكمين اعادة هذه الضرائب الى حالها على وجه من الوجوه وتحصيلها من الاهالي حين يجيء موعد الاستغناء عنها فلا يضيع على الخزينة مال من الغاء نصف الضرائب على الاطيان

على انه كان في البلاد ضرائب أخرى صغيرة شديدة الوطأة غير ضريبة الاطيان ـ وهي أهم موارد الحكومة ـ فاني عرضت يومئذ على اللورد ففيان قائمة بسبعة وثلثين ضريبة من هذا القبيل وربما لم يكن في تلك القائمة ذكر جميع الاموال والمكوس . وقد زاد الطين بلة ان العمال الذين عهد اليهم جباية الاموال كانوا ظلاماً ومرتشين تعود أمورهم بالشر والضرر كما يعود النظام المختل الذي سبق وصفه. ولا عجب بل انه ربما كان لهم عذر على الظلم والارتشاء لان معاملة الحكومة لهم كانت مما يحرم عليهم الامانة والنزاهة في اداء الواجبات الرسمية . ولم يبالغ المستر كايف في وصفه لهؤلاء العمال اذ قال « ان في جملة الاسباب التي تقلل من نفع الموظف الوطني وتحمله على الخيانة انه مقلقل في مركزه معرض للعزل في كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن ابطالها بمجرد ارادة صاحب الامر . وقد دل الاختبار ان الذين يرتشون ويأثمون لا يصيبهم عقاب في اكثر الاحيان وأما الاستقلال في الرأي والحزم والعمل بالذمة والنشاط

بدل الاهمال السائد على جميع المصالح فانها أمور تعرض صاحبها للدسائس والنمائم التي تنتهي بسقوط الموظف الامين بعد قليل من الدهر أو كثير . فالذين يبدأون خدمتهم بنية الامانة والاستقامة يرضخون بعد ذلك للمفاسد التي تثبط كل عزم وقد أصبح الموظف المصري مثل الوالي الروماني يحاول أن يجمع من وظيفته ما أمكن الجمع قبل أن تضيع الوظيفة عليه : فيحال على المعاش بعد أن يسلب الحكومة والاهالي معاً وعنده ثروة طائلة مع ان راتبه قد لايتجاوز ٤٠ جنيهاً في الشهر »

وحقيقة الامر ان نظام المالية المصرية في هذا العهد كان مخالفاً مخالفة ظاهرة من جميع الوجوه للقواعد الاساسية المعلومة التي وضعها ادم سمث وأقرها علماء التدبير بعده فان الجور والتمييز الظاهرين كانا من لوازم الضرائب وتقديرها وان المبالغ التي فرضت يومئذ على أصحاب الاراضي

(١) اني اعرف حادثة علمتها بنفسي وهي تؤيد المستر كايف في قوله ، ذلك ان ايرادات جمرك السويس ضعفت وقلت كثيراً بعد انشاء صندوق الدين بقليل ولم يتضح سبب العجز . وكان مأمور ذلك الجمرك جديداً في منصبه . ولما كانت كل ايرادات الجمارك مرهونة للدين حسب دكريتو ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فان أعضاء صندوق الدين رابهم الامر فسألوا عن الداعي الى عزل المأمور السابق وتعيين مامور جديد وجاءهم الرد غامضا مبهما لم يرضهم ولهذا اصروا على حضور المأمور السابق أو العلم بمقره سواء كان حياً او ميتاً ، وتلا ذلك مخابرة وجدال انقضى من بعدها عدة أشهر جاء في آخرها المأمور المطلوب الى ديوان صندوق الدين وظهر من اقواله عندئذ انه صدر اليه أمر الخديوي بان يدفع ايرادات الجمرك من السويس رأساً الى سموه فلما تردد المأمور في العمل بهذا الامر وعده حراماً مخالفاً للقانون القي عليه القبض في الحال وارسل الى موضع من ابعد مواضع السودان ولو لا تداخل صندوق الدين في امره لما رجع من منفاه الى يوم الممات

لم تكن مقادير معينة تجبى في مواعيد معلومة ولم تراعَ في جباية الاموال ومواعيد تحصيلها حالة الفلاح ومواسمه وأزمنة ورود المال عليه . فكانت التدابير المالية في هذه الحالة وسيلة في ابتزاز كل ما يمكن جمعه من الافراد يدفعونه متضررين متضايقين . ولم تفد المالية في تحسين الحالة السياسية الاجتماعية ولا سيما ان الاموال كانت تنفق فيما لا يعود بالنفع على الاهالي. ولا خلاف في ان حكومة مثل هذه تعد ظالمة ويضيق صدر الناس منها في كل زمان ولكن وطأة هذه الحكومة كانت اشد حملاً على المصريين في الزمان الذي نحن بشأنه منها في بقية الازمان

وتعددت الاموال الاضافية التي طلب من الخديوي دفعها في تلك المدة فانه كان عليه فوائظ الدين ومبالغ كبيرة متأخرة لبعض المقاولين أو هي ثمن أشياء بيعت للحكومة المصرية حتى انه « صدر الامر الى كل المحلات التجارية التي لها علاقة بمصر ان تأبى توريد شيء للحكومة الا اذا دفع الثمن نقداً ساعة الاستلام » وكان أصحاب الاموال المتأخرة « يعرضون أموالهم هذه لمن يشتريها بنصف القيمة » حتى أفضى الامر في شهر أوغسطس من سنة ١٨٧٧ بأن اللورد ففيان أرسل الى الحكومة المصرية انذاراً قال فيه ان الدائنين «لا بدَّ لهم من العمل بحقهم الصريح واقامة القضايا على الحكومة في المحاكم حتى اذا تكومت الاحكام اضطرت الحكومة المصرية ان تدفع كل ما عليها في الحال أو عرض الامر على الدول التي انشئت محاكم الاصلاح بموافقتها وكان الامر كبيراً »

ولكن الحكومة المصرية لم يكن لديها مال تدفع منه المطلوب الى هؤلاء الدائنين ولم يكن في وسعها يومئذ ان تعقد قرضاً جديداً بعد ان ضاعت

ثقة الماليين بها فكانت نبوءة اللورد ففيان صحيحة لان اصحاب المبالغ المتأخرة عمدوا الى محاكم القضاء فصدرت الاحكام لكثير منهم بما طلبوا ولما عجزت الحكومة عن الدفع تداخلت الدول التي قامت المحاكم المختلطة من عهد قريب برضائها وكانت المانيا اكثر الدول تشديداً « في اعتبار الخديوي سائراً على طريقة لا تجوز بامتناعه عن الدفع تنفيذاً لحكم القضاء » وكتب السفير الالماني يومئذ الى اللورد دربي في لدن « ان البرنس بسمارك يود لو تتفق الدول كلها على عمل واحد في هذا الصدد لان أقل منافع الاتفاق انه يمنع انفراد دولة من الدول بالعمل فيما لو هي شاءت الانفراد »

وكانت الحكومة في خلال هذا تضحي كل أمر في سبيل وفاء الدين وقسط الاستهلاك عن الدين الموحد فدفعت ١٥٧٩٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٧ للاستهلاك وكان المبلغ الذي دفع في هذا السبيل ظاهراً ٣١١٠٠٠٠ جنيه ولكن الصحيح حسب رواية اللورد ففيان وأعضاء صندوق الدين معاً ان هذا الاستهلاك كان وهمياً لان الحكومة خلقت قرضاً جديداً لا يقل عن مقدار المال المستهلك بما تأخر عليها من رواتب المستخدمين ومطالب الدائنين الذين لم تصلهم حقوقهم . وقد كتب اللورد ففيان في ٦ يناير سنة ١٨٧٧ يقول « ان عمال الحكومة متأخرة رواتبهم من عدة أشهر الى حد ان صرافي صندوق الدين جعلوا يأخذون رواتبهم من ايرادات الاعضاء الخصوصية (ذلك مع ان رواتب هؤلاء الاعضاء أيضاً لم تدفع بعد) وانما فعل الاعضاء هذا حتى لا يضطر الصرافون الى التصرف بالاموال الوفيرة عملاً بحكم الحاجة وطلباً للقوت الضروري »

وكان العمال في غضون هذا يشددون تشديداً جائراً في جباية الضرائب

حتى ان اللورد ففيان ساءه فعلهم فكتب في تقاريره التي تشهد له بحب الانسانية والنظر البعيد يقول « سمعت ان الاهالي يعاملون بالقسوة البالغة اكراهاً لهم على دفع الاموال وقد زاد الطين بلة ان الاموال تجمع الآن قبل حلول أوانها وان موعد القسط القادم لصندوق الدين يقع بعد حصاد الموسم بقليل فلا يجد الفلاحون وقتاً يكفي لبيع غلالهم بالثمن الموافق وهم طبعاً لا يميلون الى بيع غلالهم قسراً في وقت لا يوافق مصلحتهم » . وقد اعترف الخديوي في حديث له مع اللورد ففيان « ان الاموال كانت تجبى قبل حلول موعدها بتسعة اشهر أو بسنة في بعض الاحيان حتى يجتمع لدى الحكومة مال تدفع منه قسط الدين »

ومع ان الحكومة اخرت رواتب العمال وجبت أموالها من الناس مقدماً ولم تدفع المبالغ المطلوبة الى الذين صدرت لهم احكام قضائية فانها لم يجتمع عندها مال يكفي لفائدة الدين الموحد الا بشق النفس . فقد بلغت جملة المال المجموع في السنة التي انتهت يوم ١٥ يونيو سنة ١٨٧٧ من المصالح المرهون ايرادها للدين الموحد ٣٣٢٨٠٠٠ جنية فقط على حين ان المقدر لها كان ٤٨٠٠٠٠٠ . ولم يكن بد من ظهور هذا العجز واتضاح هذه النتيجة على كل حال ولكن انخفاض النيل في سنة ١٨٧٦ انخفاضاً قليل النظير وشبوب الحرب بين الدولة العلية وروسيا مع ما تبعها من النفقات وتضامر التجارة كانت من الاسباب التي عجلت في وقوع المقدور

على ان سنة ١٨٧٨ كانت أسوأ واكثر نحساً من التي تقدمتها لان نتائج الشح في ماء النيل لم تظهر تماماً الا في السنة التالية لوقوعه وهي التي حدثت فيها مجاعة الوجه القبلي حتى ان الحكومة سألت السر الكزاندر بايرد الذي

كان يختلف الى مصر في أشهر الشتاء أن يساعد في تفريج كربة الاهالي وقد ذكر الرجل في تقرير رفعه الى ناظر المالية مايجيء : —

« ان المسافات التي تجتازها النساء والاولاد في طلب القوت والاجتداء من قرية الى قرية تكاد لا تصدق . وليس العلم بعدد الوفيات من المجاعة ممكناً لأن القيود لا تذكر ان الجوع كان سبب الوفاة في احدى الحالات ولكنني لا ريب عندي ان زيادة عدد الوفيات في ايام العوز والقحط بالدوسنطاريا وغيرها كان سببها راجعاً الى قلة الغذاء ورداءة نوعه . وقد بلغ الفقراء حداً من الفقر جعلهم يلتقطون الزبالة والاقذار من الطرق ليسدوا بها الرمق ويخففوا ألم الجوع »

على ان الشقاء العام والفوضى المالية بلغا أشدهما في الصيف والخريف من سنة ١٨٧٨ فانه استحق على الحكومة في ١ مايو من تلك السنة مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لفوائد الدين الموحد ولم يجتمع منها في صندوق الدين حتى ٣١ مارس غير نصف مليون فكان من المحتم حينئذ جمع مليون جنيه ونصف مليون في شهر واحد من الزمان ولذلك رأى أعضاء صندوق الدين ان ارجاء الدفع أولى وكنا نفضل وقوع الطامة الاخيرة التي ظهر لنا انه لا بد منها حتى يكون وقوعها داعياً الى تحسين الحالة في مستقبل الايام . وكنا نعلم أيضاً ان جمع هذا المال لا يمكن الا اذا طلبت الضرائب من الناس قبل زمانها وهو أمر لم نوافق عليه لما فيه من الظلم والجور بالفلاحين ولانه لم يكن في الحقيقة من مصلحة الدائنين . فلهذا امتنعنا عن الالحاح في طلب المال من الخديوي وجعلنا نتفاوض في الاعتراض على جمعه في ذلك الحين

ولكن الحكومة الفرنسوية لم توافق على هذا الرأي لسوء الحظ فان الجمهور الفرنسوي كان يعتقد ان الخديوي يقدر على الدفع اذا هو شاءه وان الضيق المقول عنه في مصر كان وهماً وخرافة وان أدلة الذين استبدوا ..

على فقر البلاد لم تكن الا ذراً للرماد في العيون وحملاً للناس على الاشفاق في حالة لا يلزم معها الاشفاق . وكان بين جمهور الفرنسيس فريق يذهب ان الخديوي مدخر أموالاً يمكنه أن يدفع منها متى أراد الدفع وهو مذهب كذبته الحوادث التالية وأظهرت انه بلا أساس. ولكن الحالة يومئذ لم تخل من دواع الى مثل هذا الاعتقاد فقد كتب اللورد ففيان في ٨ دسمبر سنة ١٨٧٦ « انه يستحيل العلم بكيف صرفت الاموال العظيمة التي تجمعت لدى الحكومة المصرية مدة العام الماضي لانه ورد عليها ٤ملايين جنيه ثمن أسهم السويس و٥ ملايين استلفتها من فرانساوايراد السنة برمته تقريباً . وكل هذه المبالغ اختفت على حين ان فائدة الدين الموحد أجل دفعها ورواتب المستخدمين تأخرت وبقي على الحكومة ديون بالغة لم تدفع بعد» وأوضح من هذا ماورد في عريضة للنزلاء الفرنسويين في الاسكندرية رفعوها الى الموسيو وادنطون وهو يومئذ وزير الخارجية فانهم سألوا فيها عما جرى بالاموال التي تدفقت على مصر في السنين الاخيرة ما دام احصاء الجمارك يدل ان اكثرها باق في البلاد . ومما جاء في تقريرهم قولهم :—

« كيف اذاً يذكرون ان البلاد فقيرة ويدعون انها عاجزة عن دفع ما عليها وكيف توضح الحكومة ماذا جرى بكل هذا المال . فمن الواضح ان الحكومة المصرية غير معذورة في الامتناع عن القيام بعهودها الرسمية لدى أوروبا وان تبعة الخراب الذي تكومه في مصر والذي أصاب معظم النزلاء الاوروبيين واقعة عليها »

وكان وكيل دولة فرانسا مشدداً في نصرة أصحاب الدين وهو يومئذ البارون دي ميشل لم يسمع قولاً في حاجة الخديوي أو شقاء الشعب المصري فكانت النتيجة ان الحكومة الفرنسوية أعلنت انكلترا بواسطة

سفيرها في لندن يوم ١٦ أبريل ١٨٧٦ « ان جميع الادلة تدل ان الخديوي يقدر على دفع القسط في شهر مايو لوانه شاء الدفع » وكان وزير الخارجية الانكليزية يومئذ اللورد سولسبري خلفاً للورد دربي فلما أبلغه السفير وادنطون انه يؤمل ان تنضم انكلترا الى دولته في الالحاح على الخديوي بالدفع صدر الامر الى اللورد ففيان ان يشترك مع البارون دي ميشل في هذا الشأن

وعلى ذلك أصبحت حكومة انكلترا مشاركة نوعاً في تبعة الظلم الذي لزم عن تحصيل الاموال وكان صنيعها يومئذ مخالفاً للسياسة التي اتبعتها في مصر ولسياستها العامة في كل ما كان من هذا القبيل . فاما مصر فان انكلترا لم تكن فيها من قبل على هذا الانتصار الشديد لاصحاب الدين مثل الحكومة الفرنسوية بل انها كانت على الضد من ذلك تلطف تعضيدها للدائنين الاجانب بما تبديه من الميل الى انصاف المصريين ومراعاة مصالحهم . وأما سياسة انكلترا العمومية فانها كانت من زمان بعيد سائرة على قاعدة اعتبار هذه المسائل مما يخص الافراد فان كل رجل من رعايا الحكومة الانكليزية يسلف مالاً أو يشغله في بلاد اجنبية انما يفعل ذلك على تبعة نفسه وليس يجوز له ان يتكل على الحكومة في تنفيذ مطالبه . فلا بد من سبب حمل حكومة انكلترا على هذا الخروج عن المبادئ المتبعة من قدم والسبب واضح هو ان مؤتمر برلين كان على وشك الانعقاد ليسوي المسائل التي نجمت عن حرب روسيا والدولة العلية فكان من المحتم ان يصرف النظر عن المصالح المصرية انجازاً لما هو اكبر منها وأعم من وجوه السياسة . ذلك انه لزم لانكلترا يومئذ ان تسترضي فرانسا وتسالمها فعملت بخطتها في

ولما انتهت المسألة الى ما قدمنا شرعت حكومة مصر في جمع المال المطلوب للقسط وأرسل اثنان من اشد الباشوات عتواً واثرة الى المديريات لهذا الغرض وكان معهما جماعة المرابين مستعدين لمشترى مواسم الفلاحين بما يسلفونهم من المال . وكان الموسم شحيحاً في ذلك العام كما قدمنا بسبب انخفاض النيل فجاءت هذه الحالة مانعة للفلاحين من بيع محصولاتهم بالثمن الذي كانوا يؤملونه من قلة الصنف . وقد ذكر السر الكزاندر بيرد في تقريره « ان أردب القمح بيع في بعض الاحيان بخمسين قرشاً يسلم في مدة شهر مع ان الاردب كان يساوي ١٢٠ قرشاً في ذلك الحين »

على ان المبلغ المطلوب تمَّ جمعه ووردت الدفعة الاخيرة منه على صندوق الدين قبل انقضاء الاجل بساعات قليلة . وكان بين تلك الاموال نقود مختلفة الانواع وبعضها مصوغ بشكل الحلي فظهر من نوعها وشكلها مقدار التشديد الجائر في جبايتها من الناس . ولم تستفد الحكومة من دفع هذا القسط غير ان موعد الازمة أجل قليلاً . وأصاب الاهالي عناء عظيم من هذا التحصيل ولم يتحسن من ورائه مركز الدائنين الاجانب بل انه أصبح اسوأ من قبل

وبين كانت هذه المصالح المتضاربة في أخذ ورد كان اصلاح المالية المصرية ووضعها على قاعدة للعمل سوية أهم ما أشغل الاذهان . واتضح للناظرين يومئذ انه لابد من تعديل النظام الذي سن في سنة ١٨٧٦ ولكن الافكار لم تجمع على ماهية ذلك التعديل وحدوده ولا على طرق الشروع فيه وتنفيذه . ولم ير الناس ضمانة على بقاء التعديل القادم ونفعه فيما لو تم اكثر

ماورد في القرارات السابقة . ولما كان النظر في كل هذه المسائل يوجب البحث عن علاقة الحكومة المصرية باعضاء صندوق الدين فلا بد من ابداء بعض الخواطر في أمر هذه العلاقة لانها مرجع الاهميـة في المسائل المصرية

كان أعضاء صندوق الدين في مركز حرج كثير المتاعب لانهم كانوا يعدون وكلاء عن أصحاب الدين وتحتم عليهم ان يؤيدوا مطالب الدائنين بكل وسيلة قانونية يقدرون عليها. وكان من الواضح للذين أدركوا حقيقة المسألة ان مصلحـة أصحـاب الدين لم تختلف عن مصلحـة الذين يدفعون الضرائب من المصريين وهم يومئـذ في حالة يرثى لهـا من الشقـاء . لا بل ان مصلحـة الفريقين كانت متشابهـة متقـاربة من معظم الوجوه . فانه كان من مصلحة الجانبين ان يخلصوا من حكومة جلبت الخراب على احدهما واثقلت كاهل الجانب الآخر بالظلم الشديد . ولهذا جعل العارفون يتساءلون في هل يمكن استعمال مصلحة الدائنين في اصلاح حالة الحكومة المصرية حتى يؤول الاصلاح الى انقاذ المصريين من الجور وايجاد ضمانة مادية لاصحاب الدين الاجانب تحملهم على الطمأنينة وتجعل حكومة مصر قادرة على القيام بعهودها لهم

هذا الذي اشغل الاذهان يومئذٍ وحمل الدول على الاهتمام لما يفعل صندوق الدين . وكانت الزعامة في هذه الحركة للعضو الانكليزي والعضو الفرنسوي لما ان الدولتين لهما اكبر المصالح السياسية والمالية في القطر المصري. وكان من حسن حظي اني اشتركت في العمل مع زميل فرنسوي واسع الفكر عارف بحقائق المسألة التي اشتغلنا بها معاً هو الموسيو بلنيير .

والرجل من عمال الحكومة الفرنسوية وهم على الغالب اميل من عمال حكومة انكلترا الى الاستئثار بالمصالح والتزام خطة معلومة لا يحيدون عنها في الاعمال . ولكن الموسيو بلنيير كان عاملاً فرنسوياً من احسن الانواع وكان ذا اخلاص واستقامة وذكاء وكان على درجة عظيمة من الاقدام والعزم فكنا على تمام الاتفاق في جميع المسائل الجوهرية وقد عقدنا العزم على اقصاء التحاسد والتنافس اللذين استخدمهما اسماعيل باشا لمنع الاتفاق على عمل معلوم بين فرانسا وانكلترا واظهر حذقا ودراية في استخدامهما فلم نفترق ولم نتخالف بسبب ما بين الامتين من هذا التنافس الذي جرَّ الضرر على القطر المصري . ولقد فزنا في هذا الاتفاق باعراض كل منا في دوره عن بعض الامور الصغيرة طلباً للاتفاق في المسائل الكبرى واستوجب كل منا ملام حكومته على ما ابدى من التساهل وتضحية مصالح دولته ارضاء لرفيقه . ولطالما تحسرت على ايام الموسيو بلنيير واتفاقي معه في بعض السنين التالية حين اشتد الجفاء بين انكلترا وفرانسا من سوء الحظ وعسر علينا الاتفاق وظللت كل زماني أشعر بالاحترام لذلك الرجل وأميل اليه ميل الصديق الحميم [١]

وكان مركز الموسيو بلنيير أعسر من مركزي من بعض الوجوه . ذلك اني لم أعين في منصبي بامر الحكومة الانكليزية فكنت حراً في اتباع ذمتي

---

(١) مات الموسيو بلنيير سنة ١٩٠٠ وكان ممتازاً ببراعته في الحديث ورقة أسلوبه . ذهبت معه مرة في سنة ١٨٧٦ لزيارة اللورد سولسبري في مدينة ديب وكتب اليَّ اللورد سولسبري بعد ذلك في سنة ١٨٨٧ يقول « ان الموسيو بلنيير زارني من مدة ولم أجد فيه دليلاً جديداً على انه (الرجل الصامت) كما يقول عن نفسه ولكنه كان كثير الرقة واللطف وأظهر من الصداقة فوق ما كنت أنتظر »

والعمل برأي نفسي وكانت حكومة انكلترا معروفة بالنفور من العمل في صالح الدائنين وتعضيدهم اذا أضر هذا التعضيد بمصالح المصريين. هذا غير ان أصحاب الدين من الانكليز لم يتجاوزوا حد الاعتدال والانصاف فيما طلبوا فهم كانوا يعترضون ولا ريب على مس حقوقهم الشرعية ولكنهم كانوا اذا عرضت عليهم الحقائق والارقام الصحيحة يضمن النائبون عنهم صحتها لا يعارضون في تسوية جميع المسائل المختلف عليها تسوية تبنى على قاعدة العدل . وكان اللورد ففيان أبداً يبدي رأيه في جانب الانصاف والاعتدال ، وفوق هذا فان نفوذ اصحاب الدين كان قليلاً في انكلترا وانه كان في البلاد فريق كبير يجهر بالنفور من مصالحهم ويود انصاف الشعب المصري الى حد انه كان احيانا يتحي على اصحاب الدين ويجور بهم . وكان أنصار هذا الفريق يخطئون أعمال الموظفين الاوروبيين في مصر ويظهرون لهم عداء وهم في اكثر ما يكتبون من هذا القبيل يبنون النقد على الغلط ولا يعرفون حقائق المسألة المصرية. ولكنني لم أعد انتقاد هذا الفريق عداءً لي بل اني رحبت به وكنت أحسبه عضداً لي فيما اذا لزم لي عضد الرأي العام يوماً . ولا عبرة بخطاء اصحاب هذا الرأي في الجزئيات ما دام ان غرضهم الصحيح من تلك الخطة كان جائزا وحميداً

واما الموسيو بلنيير فانه ندبته الحكومة الفرنسوية لمنصبه وهي يومئذ تحت نفوذ المساهمين بالدين وكان المساهمون الفرنسويون أقل ميلاً الى الانصاف بكثير من اخوانهم الانكليز ولم يكن في فرانسا فريق من أصحاب الرأي العام يحول دون مطامع المتطرفين من اصحاب الدين المذكورين

على ان الموسيو بلنيير رأى معي من اوائل الامر ان تسوية سنة ١٨٧٦

المالية لا بد من تعديلها . ولكننا اتفقنا على ان تخفيض مقدار الدين تخفيضا كبيراً يجحف بحقوق الدائنين وربما لم يفد سكان القطر المصري فلم يكن لنا بد من استقصاء حقائق المسألة المصرية قبل التعويل على رأي بشان مالية البلاد ولهذا نمت في النفوس فكرة التحقيق العام عن كل وجوه المالية المصرية وانتشرت بين الفئة المعتدلة من الميالين الى استقامة حال الحكومة المصرية واصلاح نظامها المالي . قال اللورد ففيان «وان أصحاب الدين يطلبون أن يكون التحقيق شاملاً وافياً لا أثر للغرض فيه والا يترك باب من أبواب الدين بلا تحقيق وكشف تام للحقائق حتى لا يبقى وجه لاعادة النظر أو لتسوية جديدة في قادم الايام . وهم مستعدون لخفض مقدار الفائدة على قدر ما توجب الحالة اذا روعيت هذه الشروط »

ولو ان الخديوي أمر من نفسه في تلك الساعة بتحقيق وجوه المالية المصرية جميعها لاصاب وأبدى سداداً ولكنه لم يكن ميالاً الى التحقيق بل هو أراد أن يقلل فوائد الدين تعسفاً وبلا تحقيق . فلما لم يقدم الخديوي من نفسه على ذلك قام أعضاء صندوق الدين بالامر وكتبوا الى ناظر المالية في ٩ يناير ١٨٧٨ يوجهون نظره الى خطورة الحالة ويقترحون التحقيق . فرد الخديوي على هذا الكتاب مسهباً وقال انه لا يوافق على التحقيق العام ولكنه أعرب عن قبوله بتعيين لجنة يكون غرضها الوحيد العلم بمقدار الايرادات الاميرية وسأل أعضاء صندوق الدين أن يكونوا في هذه اللجنة

ومعلوم ان تحقيقاً جزئياً غير شامل مثل هذا لا نفع منه على الاطلاق ولذلك كتب أعضاء صندوق الدين مرة أخرى الى الحكومة المصرية وألحوا في طلب التحقيق الوافي العام وأبوا أن يشتركوا في تحقيق ليس من هذا

القبيل . فلم يعبأ الخديوي برأيهم وأصدر أمره في ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتشكيل لجنة لتحقيق باب الايرادات فقط وكان في عزمه أن يصدر أمراً آخر بتعيين أعضاء هذه اللجنة. فلما صدر الامر العالي المذكور أحدث صدوره انفجاراً في الرأي العام بين نزلاء مصر الاوروبيين وعقد المتطرفون من أنصار الدائنين اجتماعاً في الاسكندرية انكروا فيه فكرة التحقيق العام وزعموا ان الحكومة المصرية قادرة على القيام بكل المطلوب منها ثم أرسلوا عريضة الى وكلاء الدول كانت الفاظها سمجة وحوت اهانات للحكومة المصرية شديدة حتى ان اللورد ففيان أبى أن ينظر فيها

كل هذا والخديوي لم يتحول عن رأيه في التحقيق الجزئي وهو مع ذلك لقي صعوبة كبرى في انتقاء الاشخاص الذين يعهد اليهم مثل هذا التحقيق. وحدث في تلك المدة ان الجنرال غوردون (وهو يومئذ كولونل) كان في مصر راجعاً من السودان فخطر للخديوي أن يستخدمه فيما يريد لان فضائله السامية وحسن سمعته بين عامة الانكليز واشفاقه على الشعب المصري جملته أهلاً للغرض المطلوب. هذا غير ان الخديوي توهم ان جهل غوردون بالمسائل المالية يحمله على تصديق كل ماتعرضه الحكومة المصرية عليه من الحقائق والارقام . وقد أشار اللورد ففيان الى هذا بقوله « ان الكولونل غوردون سامي الصفات عظيم المقدرة ولكنه بلا خبرة في الامور المالية » ولكن الخديوي تشبث برأيه فسأل الجنرال غوردون أن يقوم بالتحقيق الجزئي وكان غوردون في أول الامر ميالاً الى القبول . وسأل الموسيو دلسبس أيضاً أن يكون في اللجنة المقصودة فرضي هذا

أيضاً ولكن مخابرة الجنرال غوردون انتهت بالاخفاق على عجل وبرح الرجل بلاد مصر[١]

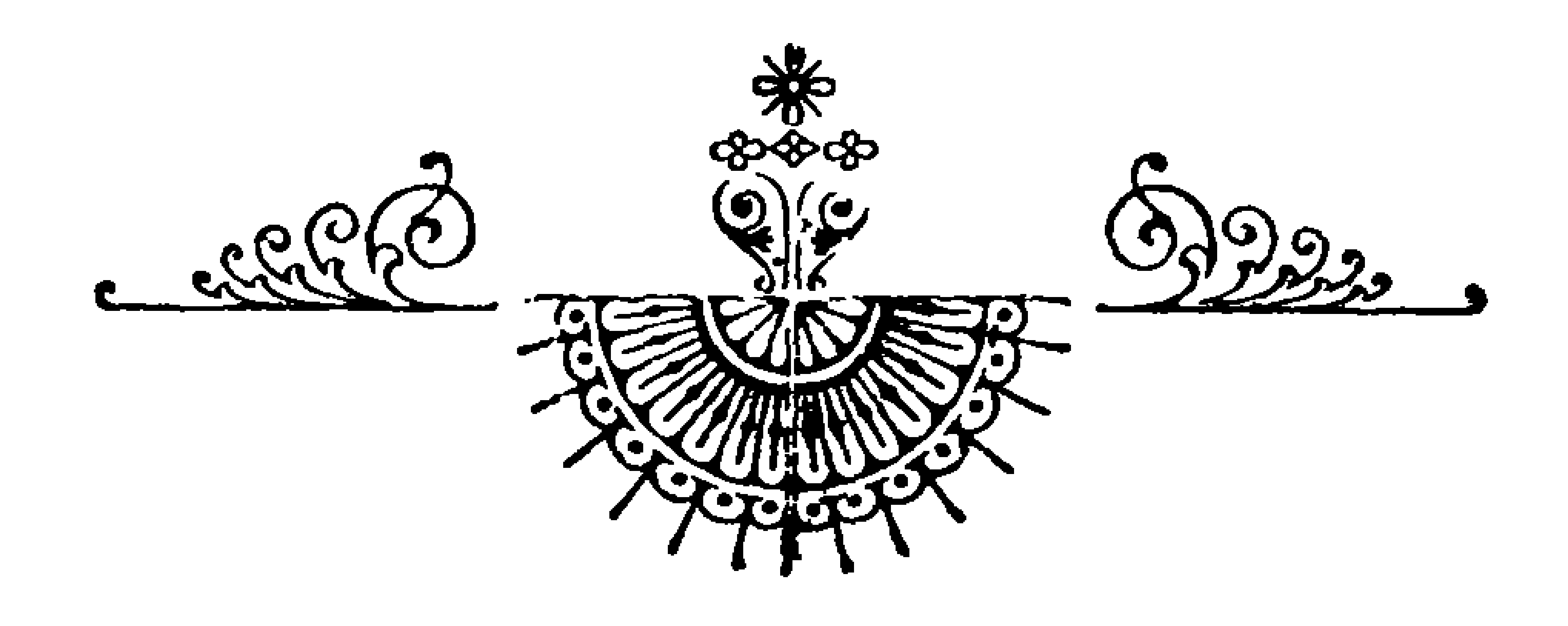
ولا حاجة الى البيان في ذكر المخابرات المملة التي تلت ذلك . يكفي أن يقال ان الحكومة الانكليزية ثبتت على قولها انه «لا يكفي لحل المشاكل الراهنة غير تحقيق واف عام» وكان وكلاء دول المانيا والنمسا وايطاليا معضدين لهذا الرأي. وكذلك الحكومة الفرنسوية وافقت هذا الرأي ولكنه ظهر يوماً بعد يوم ان موافقتها فترت وتعضيدها قلّ لانها كانت تعلم ان التحقيق المنزه عن الغرض يعود بخفض فوائد الدين المصري

وبعد ان طالت المخابرة في مجال التحقيق ونوعه وأعضاء لجنته أذعن الخديوي فكتبت الى اللورد غوشن في ١٥ مارس من تلك السنة أقول «أراني قادراً على ابلاغكم بعد جهد خمسة أشهر متواصلة ان امر التحقيق تقرر الآن» وصدر الدكريتو الخديوي في ٤ أبريل ١٨٧٨ بتعيين لجنة للتحقيق خولها سلطة تامة في طلب الحقائق والمعلومات من جميع الوجوه وكان الموسيو دلسبس رئيس هذه اللجنة فمدها بنفوذه وشهرة اسمه ولكنه لم يشترك في أعمالها لانه سافر من مصر في ٩ مايو .وكان السر رفرس ولسون ورياض باشا وكيلين للرئيس وأعضاء صندوق الدين وهم أربعة أعضاء في هذه اللجنة

(١) كثر الغلط في رواية هذا الدور فان القصة على ماسردها السر وليم بتلر في كتابه عن غوردون (ص ١٣٨ و١٣٩) غير صحيحة فقد كان السبب في اخفاق المخابرة ان جميع الذين يعنيهم الامر وغوردون في جملتهم ادركوا يومئذ انه لم يكن له علم بالمسائل المالية يؤهله لاتمام التحقيق المطلوب حتى انه كتب في ذلك الحين يقول انه لا يرتاب في انه سيكون رئيساً بالاسم فقط لتلك اللجنة .راجع كتاب (الكولونل غوردون في افريقيا الوسطى ص ٣١٠)

وانتقي ذو ذكاء من الفرنسيس اسمه ليون دايرول سكرتيراً لها

وقد عارض بعضهم ولا سيما الفرنسيس في تعيين مصري بين أعضاء هذه اللجنة لانهم كانوا يظنون — ولهم بعض الحق في هـذا الظن — انه ليس في مصر رجل من أهلها يقوى على ابداء اراء تخالف رغائب الخديوي ولكن الايام أظهرت ان مخاوفهم كانت بلا أساس فان رياض باشا أظهر مقداراً عظيماً من الشمم والجرأة الادبية حين كان الخطر عظيماً على كل مصري يبدي استقلالاً في الفكر أو حرية في الرأي . وقد كان وجوده في اللجنة ذا نفع صحيح لزملائه حتى انه نال منهم غاية الثقة والاحترام



الفصل الرابع

وزارة نوبار وولسون

من أبريل ١٨٧٨ الى نوفمبر ١٨٧٨

***

صعوبة العمل على لجنة التحقيق — اباء شريف باشا أن يجيء للشهادة — عيوب الادارة — الدين السائر — قرض الرزنامة — سلفات من الاوقاف و بيت المال — الاصلاح الذي اقترحه أعضاء اللجنه — لزوم الاصلاح العاجل — تنفيذ مبدأ مسؤلية الوزارة — راتب الخديوي — تسليم أملاك الخديوي للحكومة — قبول الخديوي لاقتراحات اللجنة — نوبار باشا يشكل وزارة — تعيين السر رفرس ولسون والموسيو بلنيير من النظار — الترخيص بالقرض على ضمانة الاملاك الخديوية

***

انتهى الامر بتسليم اسماعيل باشا واضطراره الى القبول بمراقبة رجال عقدوا النية على الوصول الى الصحيح وعلى ان يقدم حساب أعماله لهم. وقد وجد أعضاء اللجنة في الحال ان معرفة الحقائق في وسط تلك الفوضى لم يكن من الهنات الهينات . ووجدوا ان المساويء التي غرزت في جسم الادارة المصرية وتأصلت في البلاد كانت مما يعسر اصلاحه في الحال اصلاحاً صحيحاً فاننا لم يعهد الينا معالجة مريض له علة واحدة معلومة ولكن مريضنا كان ذا علل في كل جسمه خربت جسمه وأصابت كل إربٍ منه بالاسقام. وقلنا يومئذ « ان المطلوب ايجاد نظام للمال وعمال قلائل فانه ليس في البلاد الآن شيء مما يجب أن يكون فيها »

وبدأ التحقيق بصعوبة ذات بال . ذلك ان شريف باشا كان يومئذ أعظم

رجال مصر بعد الخديوي ولم يكن في الناس من يظنه مسؤولاً عما وقع في البلاد من الاضطراب والارتباك ولكنه كان ناظر الحقانية فلم ير أعضاء اللجنة بداً من سؤاله عن الامور القضائية المتعلقة بصرف الاموال. وكان في الدكريتو الصادر بتشكيل هذه اللجنة بند يقضي على كل موظف مصري باجابة اللجنة الى ماتطلب من الاخبار. فلما طلب شريف باشا ليؤدي شهادته امام اللجنة عرض عليها أن يجيبها عما تريد بالكتابة لان نفسه الكبيرة ساءها طبعاً طلبه للوقوف شخصياً امام أعضاء اللجنة . ولكن اللجنة رأت انها اذا عملت برغبته أضاعت كل فرصة تمكنها من جمع المعلومات من الشهود الآخرين فلذلك أصرَّ الاعضاء على حضور شريف باشا بنفسه فلم يبق امام شريف غير الامتثال أو الاعتزال وقد آثر أن يعتزل فترك الوزارة في الحال

وكان أول أمر نظر فيه أعضاء اللجنة انهم سعوا في دفع المتأخر من رواتب العمال والمتقاعدين ثم بدأوا يمعنون النظر في ادارة البلاد ويدرسون طرقها ولا سيما الوجوه المتعلقة بالمال منها .ولا حاجة الى ذكر نتائج ابحاثهم بالاسهاب. يكفي أن يقال انهم وجدوا ان الاشاعات الكثيرة عن المساوئ العديدة لم تكن مبالغة ولا تهويلاً فانه كان في البلاد بعض القوانين واللوائح وهي حبر على ورق لا يهتم أحد بتنفيذها حتى ان كبار الرؤساء الذين تعنيهم تلك الاوامر كانوا غير عالمين بوجودها . وكانوا يجبون من الناس ضرائب جديدة ويزيدون مقادير الضرائب القديمة ويحورون ويغيرون في أعمالهم بدون اذن رسمي . وكان شيخ البلد يقوم بأمر المدير وينفذه كما ان المدير يعمل بأمر المفتش العام والمفتش العام يطيع الامر الصادر من

« المراجع العليا » وكانت هذه المراجع العليا في حقيقة الامر قانون البلاد وسنتها الوحيدة حتى ان العمال كانوا يعملون بامرها ولو انه صدر شفاهيًا ولم يكتب فلم يدر في خلد أحدهم يوماً أن يعارض في تنفيذها أو يحتج عليها

وقد سئل مفتش الاقاليم القبلية يوماً عمن يرفع الامر فيما لو كان لاحد الناس شكوى فأجاب « ان الفلاح لا يجوزله الشكوى من الضرائب لانها تجبى بامر المراجع العليا فان الحكومة هي التي تطلب هذه الضرائب ولمن ترفع الشكوى بعد هذا » (١) وفي هذا الجواب بيان الصعوبة الكبرى التي وقفت في سبيل المصلح المصري ولو ان الرجل لم يقصد هذا البيان

ولا عجب فان الشعب المصري تعود الخضوع التام للحاكم من قديم ولما كانت حكومة مصر هي علة المصاب السائد في البلاد فكان لا بد للمصلح أن يجعل وجهته تقليل سلطة الحاكم واستبداده - فكيف اذاً يمكن الاصلاح بدون ان تهتز دعائم المجتمع المصري وهي التي قام عليها البناء الى ذلك الحين ؟ ان هذا أمر أوجب اهتماماً وتفكيراً كثيرين بعد زمان هذه الحوادث والاحوال .

وحدث في لجنة التحقيق ان موظفاً كبيراً أجاب جواباً شخص فيه الحالة أحسن تشخيص . ذلك انه كان في البلاد يومئذ ضريبة على أصحاب الحرف وهي تعد أمراً لازما في بلاد زراعية مثل مصر حتى يشترك أصحاب

---

(١) ان هذا الجواب يظهر الاستبداد الشرقي القديم بكل معانيه • قال بكل في (تاريخ التمدن ج ١ ص ٠) ان شرائع مينو قضت ببقاء كل هندي من طائفة سدرا عبداً الى آخر عمره ولو اعتقه مولاه بدعوى انه وجد على هذه الحالة بحكم الطبيعة فمن يقدر على اخراجه منها » وذكر بترسون في (كتاب نهضة الامم ص ٥٠) ما يؤيد هذا

الصنائع مع الفلاحين في دفع الاموال الى الحكومة . ولكن الحكومة غالت في هذه الضريبة وتطرفت الى حد انها كانت تفرضها على الفعلة المزارعين وصيرتها فريضة على الافراد الفقراء سواء كانوا من أصحاب الحرف أوْ لا . سئل الموظف الذي سبقت اليه الاشارة عما اذا لم يكن من الظلم ان تجبى هذة الضريبة من رجل لا حرفة له فأبدى العجب الصحيح ثم قال وما ذنب الحكومة اذا لم يكن للرجل حرفة . ليحترف الرجل ما شاء من الحرف والحكومة لا تعترضه . وأما اذا الرجل شاء البقاء بلا حرفة فان الحكومة يجب عليها فرض الضريبة عليه حتى لا يقع الظلم على الذين يشتغلون بالحرف وحدهم من الرجال. ولقد كان هذ الجواب من ألطف ما قيل في تحسين سيئات الحكومة المصرية من حين الى حين

على ان أعضاء اللجنة لم يقصروا التحقيق على الطرق المتبعة في جباية الايرادات بل هم وجدوا ان السخرة ذائعة وهي « من الاسباب التي أنتجت الابتزاز والظلم » . ووجدوا ان أراضي الخديوي تزرع بالسخرة ذلك مع ان الحكومة أنكرت هذه الحقيقة رسمياً وشددت في الانكار، وان قانون القرعة كان ينفذ على غير قاعدة ويتبع في تنفيذه القسوة البالغة (١)

---

(١) وجد المستر هورد كارتر أحد مفتشي الآثار في دندره مدة شهر أوغسطس سنة ١٩٠٤ جثة رجل عذبه داود باشا أحد المديرين المشهورين سابقاً ثم قتله لانه حاول الافلات من الخدمة العسكرية . قال ان الجثة كان لها منظر مريع فان الرأس مائل الى اليسار والذقن مستقرة على الكتف والملامح مشوهة من الالم واللسان ممدود بين الاسنان . والجسم كله معوج ملتو واليدين مقيدتان بقطعتين من خشب أحد الزوارق وقد سمرت القطعتان بمسامير بلدية حتى نفذت في الرسغ وضغطت على

ولطالما حدث ان أحد أنفار القرعة كان يدفع مال البدل ليعفى من الخدمة العسكرية ثم يدمج في سلكها قهراً ولا يرد اليه المال . وأما أمر توزيع المياه اللازم لري الاراضي فانهم كانوا يضحون فيه مصلحة الفقير لخدمة اغنياء المالكين . ولم يكن في البلاد محاكم قانونية تستحق ان تعرف بهذا الاسم

وقد ندبتني اللجنة مع المسيو كريمر للنظر في المطلوب من الحكومة المصرية للدائنين فقضينا ساعات كثيرة في حر الصيف المضني نحاول كشف الستار عن ورطات هذه الاعمال المالية التي لم تقع في مثلها حكومة من حكومات الارض ووجدنا ان الضائع والمتلف من التبذير شيء يخيف الحاسبين . كان مدير قسم اللوازمات مثلاً اذا سمع باختراع مدفع جديد يطلب منه بدل المثال الواحد ٢٤ مدفعاً بدعوى « ان مصر لا يمكنها ان تبقى وراء غيرها من الامم في الامور الحربية » كما قيل لنا في ذلك الحين . وكان بين الذين تدفقت عليهم نعم الخديوي أفراد ذاع ذكرهم في أوروبا على عهد نابوليون . وظهر من الحسابات ان المدائح التي كانت بعض الصحف الاوروبية تمطرها على اسماعيل باشا لم تكن صادرة من غير مصلحة للمادحين . وكانت الاموال متأخرة ومطلوبة للمقاولين والتجار من جميع الانواع . وقد بلغ من أمر احدى الاميرات المصريات انها بلغ المطلوب منها لخياط فرنسي ١٥٠ ألف جنيه . وراحت مبالغ طائلة في الاستانة قيل انه « لم يمكن معرفة

اليدين ضغطاً شديداً . والذراعين مربوطتان من تحت الابط برباط يظهر انهم جروا الرجل به حياً أو ميتاً . والظهر مهشم وعلامات التهشيم ظاهرة للعيان . وظهر أيضاً أثر الورم في اليدين من ضغط القيد المذكور (كتاب مصر ع ١ سنة ١٩٠٥ ص ١٠٤)

أبواب انفاقها » . وكانت احدى هذه المسائل المالية معقدة تعقيداً جعل حلها أو ادراك كنهها محالا على أولي الافهام ولكنه ظهر منها ان الخديوي كان مشتركاً مع وزيره الداني المالية في مضاربات البورصة . وكانت المقادير الرابية تدفع في بعض الاحوال أجرة عمل أو ثمن بضاعة فان ميناء اسكندرية كلف ٢١٠٠٠٠٠ جنيه وقد حسب العارفون ان نفقتها لا تزيد عن ١٤٠٠٠٠٠ . ولكن هذا العمل مع غلاء ثمنه كان شيئاً ظاهراً وفائدته معروفة فانه كان على الحكومة مبالغ أخرى جسيمة ولا شيء عند الحكومة المصرية لقاء هذا المال المطلوب . وكانت الفوائد على الديون باهظة والخصم عند تجديد المستندات جائر وكان الفرق كبيراً بين ثمن السندات الفعلي وثمنها الاسمي وغير هذا من الاساليب والخدع التي قامت على اساسها مطالب الدائنين

وفي جملة هذه الاعمال سلسلة منها تستحق بعض الاسهاب . ذلك ان الحكومة المصرية كانت اذا شعرت بالحاجة الى المال لأمر مستعجل تبيع الى احد التجار الاجانب غلالاً ليست في حوزتها وليس في الامكان ان تحرز يوماً بعضها فكان التاجر يدفع الثمن في الحال على ان تسلم اليه الغلال بعد اشهر قليلة حتى اذا جاء موعد التسليم اعطته الحكومة بعض الغلال المطلوبة لانها كانت في ذلك العهد تحصل قسماً من ضرائبها بالصنف ثم اشترت من التاجر بقية الغلال المطلوبة له بثمن يزيد عن الثمن الذي باعت به من قبل مقدار الربع . وكانت فى بعض هذه الحالات تمتنع عن تسليم الغلال أو بعضها في الموعد المعين ولا تدفع حينئذ الى التاجر مالاً ولكنها تعمد الى الطريقة السابقة وتشتري من التاجر تلك الغلال

المطلوبة له منها ثم تعطي الرجل ثمنها أوراقاً ومستندات على الخزينة وتدفع فوائد لا تقل عن ١٨ أو ٢٠ في المئة . ولم تحسب هـذه الفائدة الرابية عن المبلغ الاصلي الذي دفعه التاجر الى الحكومة بل عن المبلغ التالي المقدر ثمن قيمة غلاله وهو اكبر من الاصل بكثير . ومن المحال أن يعرف المرء بعـد هذا مقدار الفائدة التي كانت الحكومة المصرية تدفعها في آخر الامر عن ديون تقترضها بهذا الاسلوب انها بلا ريب بلغت مقداراً جسيما

ويمكن سرد الامثلة العديدة على حقيقة الخراب الذي جلبته الحكومة المصرية على نفسها بمثل هذه الاعمال طلباً للمال عند حاجته . أسرد هنا مثالاً واحداً هو ان الحكومة أرادت ان تدفع بعض دين عليها لأحد البنوك المحلية فاعطته اوراقاً من سندات الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ الف جنيه بواقع المئة ٣١ وخمسة أثمان أي انها دفعت ٢٣٠ ألفاً حتى تسدد ٧٢ ألفاً فقط فحملت البلاد هذا الدين بفائدة ٦ في المئة كل عام

ووجدنا في خلال البحث أيضاً ان الحكومة عقدت قرضاً اكراهياً في المديريات سنة ١٨٧٤ اسمه قرض الرزنامة . فانها دعت الناس الى الاكتتاب بقرض جملته ٥ ملايين جنيه وفائدته ٩ بالمائة فكانت جملة الذي تحصل بهذه الطريقة ١٨٠٠٠٠٠ جنيه . وقد تحصلنا على قوائم من بعض القرى بهذه الاكتتابات كانوا يكتبون على كل كشف منها ان الاكتتاب تمَّ بمطلق الارادة والاختيار . ولكن الصحيح ان تلك الاكتتابات لم تكن اختيارية فان المكتتبين لم يعطوا سندات بمالهم وان الفوائد لم تدفع الا مرة واحدة الى يوم قيامنا بالتحقيق وكان دفعها قاصراً على بعض الافراد المميزين

ووجدنا أيضاً ان الحكومة استولت على أموال الاوقاف المخصصة

لشؤون المسلمين الدينية . وكان في البلاد أيضاً يومئذ مصلحة تعرف ، باسم بيت المال تدير أموال اليتامى والقصر وكان على مدير تلك المصلحة أن يودع المال المؤتمن عليه فيما يعود بأكبر الفوائد على المستحقين ولكن المدير سلف تلك الاموال للحكومة بفائدة ١٠ في المئة « بناء على أمر المراجع العليا » فما قبض الفوائد ولا أعيد اليه المال . وقد سئل مدير بيت المال عما أخذ على سبيل الضمانة أو المستند من ناظر المالية فاجاب انه ما دام الامر صادراً من الخديوي فلا حاجة الى السندات أو الضمانات « لان الضمانة هي أمر الخديوي » وقد ذكرنا في تقريرنا « اننا أذهلنا ما رأينا في خلال التحقيق من وجود عادة تكاد تكون عامة بين عمال الحكومة المصرية هي انهم يتصرفون بالاموال المودعة بين أيديهم فيما يفيد خدمة الحكومة فان الحوادث التي سردناها عن الاوقاف وبيت المال وأموال اليتامى والمدارس الاهلية تعد أمثلة على هذه الخطة المتبعة وعندنا من أمثالها شيء كثير »

ووجدنا غير الاموال المطلوبة للمقاولين وأصحاب المصارف مطالب عديدة لافراد صغار مثل الجمالين والحلاقين والحمارين ومن جرى مجراهم فكان من الواجب اجمال كل ذلك في باب الدين السائر . ومما يؤسف له ان هذه المطاليب لم تعرض على لجنة للتحكيم لها سلطة التصرف التام بها لانه لو تمَّ ذلك لترجح ان اللجنة تقبل بعض المطالب بتمامها وتخفض مقدار البعض وترفض البعض الآخر رفضاً مطلقاً . ولكن أعضاء اللجنة لم يعطوا هذه السلطة من سوء الحظ فكل الذي قدرنا عليه هو اننا فصلنا المطالب الصحيحة التي يجب قبولها كما هي لاسباب قانونية وتركنا القضايا الاخرى الموجبة للريب حتى تحكم فيها محاكم القضاء . وعندما تمَّ كشف هذه المتأخرات

كانت جملتها ٦٢٧٦٠٠٠ جنيه وكان عجز سنة ١٨٧٨ يقدر بمبلغ ٢٥٨٧٠٠٠ جنيه [١] وعجز السنة التالية بمبلغ ٣٨١٠٠٠ فكان كل الدين السائر ٩٢٤٤٠٠٠ جنيه يجب اضافته على وجه من الوجوه الى بقية ديون البلاد

كان من السهل أن يقضي المرء قضاء مبرماً على نظام الحكومة المصرية المتبع في السنين الاخيرة ولكن ايضاح الطرق التي تفيد في تحسين هذا النظام على عجل كان أمراً عسيراً. على ان أعضاء اللجنة أشاروا بسبل الاصلاح من وجه عام فقالوا بالا تجبي من البلاد ضرائب الا بمقتضى أمر ينشر رسمياً. وأن تكون جباية الاموال تحت أمر ناظر المالية بالاسم والفعل معاً . وأن تصلح طريقة قلم الحسابات وتنشأ ميزانية سنوية . وأن يدخر مال احتياطي للانفاق منه حين تصاب البلاد بالشرق أو بالغرق. وأن تبطل جباية الاموال سلفاً. وان تنشأ محاكم قضائية ترد الحكام عن الجور والاستبداد . وأن يلغى كثير من الضرائب الصغرى التي تغيظ النفوس. وأن تمسح أراضي البلاد مساحة تاريخية . وأن تصلح طريقة جمع المال المفروض على الملح والدخان. وان توضع القوانين اللازمة لتوزيع الماء بالقسط واتمام الاعمال العمومية. وأن تقتصر السخرة على الاعمال العمومية الواضح نفعها . وأن تحدد مدة الخدمة العسكرية ويقصر زمانها. وأن توضع قاعدة عادلة لجمع انفار القرعة والحاقهم بالجيش

كل هذه الاصلاحات المقترحة كانت طيبة في بابها ولكنه لابد من زمان للشروع بها ومن ذوي اقتدار في الادارة ينفذونها ومن الاختبار حتى يظهر أي أجزاء التمدن الاوروبي يفيد نقله الى بلاد شرقية . وفوق هذا

(١) كان هذا التقدير أقل من الواقع لان العجز بلغ ٣٤٤٠٠٠٠ جنيه

كله فانه لم يكن بد من تغيير في أفكار وآراء العمال المصريين والاهالي معاً حتى يمكنهم تمثيل أسلوب في الحكم بني على قواعد لم يألفها الشعب المصري من أيام الفراعنة السابقين

وكان أهم الامور في خلال ذلك معرفة الشيء الذي يلزم عمله لتسيير الحكومة ولو كان سيرها في أول الامر على غير مايرام . وبأي شيء يبدأ الاصلاح في نظام الحكومة . وكيف تدفع الاموال التي تكومت على الحكومة المصرية من كل جانب ؟

وأما العلم بموضع الخلل الاكبر في نظام الحكومة المصرية أو الدلالة الى العلاج الشافي من هذه الحالة على وجه عام فلم تكن بالشيء العسير . قال أعضاء اللجنة في تقريرهم « وليس في الطاقة غض النظر عن أمر هوان رئيس الحكومة له سلطة مطلقة لاحد لها ولاقيد » وهنا العلة الكبرى فان القاعدة المشهورة التي تروى عن لويس الرابع عشر لم تجر بتمامها في زمن من الازمان كما جرت في مصر على عهد اسماعيل باشا فقد كان الرجل هو الدولة يتصرف بارواح رعاياه وأملاكهم ويرجع اليه الحكم في جميع المسائل الصغيرة والكبيرة وهو الذي كان يدير جميع دوائر الحكومة بنفسه وكانت مشيئته سنة وقانوناً يطيع العاملون كل كلمة منها طاعة عمياء

وكان العمال المصريون يمتنعون بحكم العادة القديمة والمصلحة الشخصية ايضاً عن التردد في العمل بامر يصدر من الحاكم الذي يقدر على التصرف بحياة كل واحد من رعاياه وهو يسعد من يشاء ويشقي من يشاء فكان هذا ساحقاً لكل استقلال في النفوس وحرية في العمل . وفوق هذا فان اسماعيل لم يكتف بالحكم بل انه مثل بنفسه نتائج حصر السلطة كلها والاعمال

في يد الحاكم بدل الانتفاع من توزيعها على الافراد . ذلك انه كان اكبر اصحاب الاراضي في مصر وكان صاحب معامل السكر لا منازع له في عمله وكان صاحب معامل كبيرة لبناء السفن فكأنما هو كان في كل مكان والعمل الذي تولاه يزيد عن مقدرة اكبر العقول الادارية . وكان اسماعيل باشا ذا مقدرة طبيعية الى حد معلوم ولكنه كان بلا علم ولا خبرة ولا دراية تكفي لادارة الاعمال على حسب رأيه ومبادئه فكانت النتيجة على مثل ما وضعها اعضاء اللجنة في تقريرهم . وكانت كل اجزاء الحكومة يوم حرر تقريرهم هذا في خطر السقوط والخراب فلم يكن في اقتراح الاصلاحات الصغرى من نفع الا اذا تمت معالجة العلة الكبرى أي ان يوضع حدّ لسلطة الخديوي واستبداده وتقرير مبدإ المسؤلية على الوزراء وهو الامر الذي تحولت اليه الاذهان كما سترى بعد قليل

على انه لزم لاصلاح الادارة تعديل آخر جوهري فانه ما دامت ايرادات البلاد تحت تصرف حاكم مستبد وذي اسراف كان من المحال ان تضبط ميزانية الحكومة ولا تخرج بعض المبالغ على غير انتظار من قبضة ناظر المالية حتى تنفق في غير ما اعدها له الناظر المذكور . ولطالما سقطت حكومات الاقطار قبل عهد اسماعيل باشا من هذا الاهمال في الفصل ما بين ايراد الحكومة وايرادات الحاكم الخصوصية فان مثل هذا الخلط ليؤدي الى الاضطراب في كل بلاد وقد يمكن ان يطول زمانه ولا تسقط الحكومة بسببه في بلاد نصف همجية لأن الحاكم في هذه الحالة لا يستطيع ان يصرف اكثر مما يتحصل لديه فاذا لم يتمكن من الحصول على مبلغ يزيد

قليلاً عن ايرادات بلاده كان الضرر الناشيء عن فعله مما يمكن تلافيه واصلاحه . ولا يخفى ان الزراعة هي اكبر موارد المال في الاقطار الشرقية ولعلها مورد الرزق الوحيد في بعضها فلا الحروب ولا المظالم الكبرى تقوى على ابطال الزراعة أو خرابها التام في اي الاقطار [1] لأن الطبيعة التي تفعل فعل الطبيب المداوي تصلح الخلل في الحال وتعوض الضرر وتفتح باب التحسين والعمل اذا ولي حاكم اعقل من الحاكم السابق. ولكن الضرر الاكبر ينشأ من انغماس الحاكم الشرقي في حمأة الاقتراض والدين على الطريقة الاوروبية لانه يرى سهولة لا سهولة بعدها في الحصول على مبالغ كبرى من المال فيقضي غايات نفسه وتغره حيل الاوروبيين الذين يخدعونه بالمشروعات المزوقة عن انماء موارد بلاده ويقصر نظره عن ادراك عواقب فعله والمتاعب التي يخلقها لنفسه بهذا الصنيع ويعجز عن رد هوى نفسه أو قمع ميله الى الانتفاع ما امكن النفع من اقتراض المال فيندفع ويلقي بنفسه في اللجة المفتوحة امامه وبهذا يوقع بلاده والاجيال القادمة من بنيها في البلاء . هذا الذي فعله اسماعيل فانه جعل مصر في أوائل حكمه جنة ونعيما للذين كان عندهم مال يقرضونه بالربا الفاحش أو لأصحاب البضائع التافهة كانوا يبيعونها بأغلى الاثمان . ولم اكن في تلك الايام عالماً بحقائق مصر وأمورها لاني وصلت مصر يوم بلوغها المرحلة الثانية من مراحل سيرها في سبيل الخراب وهي التي لم يكن بد من بلوغها يوماً - يوم كان هم الناس ان يعرفوا في كيف يمكن وفاء الاموال التي اقترضت وأنفقت في ما

---

(١) راجع كتاب مل في (التدبير م ١ ٠ ص ٩٤) عن أسباب النهوض السريع في البلاد الزراعية من مصائب الحروب

مرّ . يومئذ ظهر للناظرين ان أول ما يلزم فعله وضع حد للمصروف الذي جر المصاب على مصر في حاضرها ومستقبلها . كانوا فيما يلوح يريدون ان يمدنوا مصر على الطريقة الاوروبية ولكنها لم تعتنق الى تلك الساعة من مظاهر التمدن الغربي غير أقل الاشياء موافقة للشعوب الشرقية وأحطها شأناً وشكلاً [1] فوجب الآن ان يدخل اليها شيء واحد على الاقل من الاشياء الصحيحة التي تلزم في الحكومات المنظمة وهو ان يقبل الخديوي بتحديد راتبه ورواتب ذويه [2]

(١) قال المستر ستانلي بول — وله الحق ان يقول — « ان العقل الشرقي ميال ميلاً غريباً الى قبول المضر ونبذ النافع في كل الامور (دروس في الجامع ص١٠٦)

(٢) ان تحديد راتب الحاكم وقبوله بذلك أول شرط يلزم في اصلاح الدول الشرقية وكل قول بهذا المعنى لا يعد مبالغة في الكلام . أذكر بهذا الصدد ان السر ادورد مالت قال في كتابه « المناظر المتنقلة ص ٩٥ » ان جلالة السلطان خطر له مدة وجود السر ادورد في السفارة البريطانية ان يعين أحد الانكليز وزيراً للمالية العثمانية فخابرني السر ادورد بهذا الامر فقبلت على شروط معلومة كما ذكر في كتابه وغاية ما تمّ بعد هذا انه عرض اسمي على السلطان » والرواية هذه صحيحة فاني اشترطت قبل كل شيء ان يقبل السلطان تحديد رواتبه وما زعمت انه سيقبل الشرط المذكور . وقد صدق ظني فاني لم اسمع بعده شيئاً عن تلك المسألة

ولا يقل في الاهمية عن تحديد الرواتب ان تنزع ادارة الاملاك الخاصة بالملك من يد الحاكم المستبد فليس في الناس من يعرف حقائق البلاد المتأخرة ويصوب رأي الملك ليوبولد في ادارة بلاد الكونجو أو يقدر له النجاح بل ان الناس كلها الان تعلم نتائج هذا النظام

* * *

ولا بد من التسامح والكرم في تقدير ذلك الراتب حتى يكفي لما يلزم من الابهة والرواء اللذين تعود الناس ان يروهما في الحكام الشرقيين على شرط ان يبقى بلا تغيير بعد هذا القرار وان تنفق ايرادات الدولة بعد ذلك على يد الوزراء المسؤلين فيما يفيد الدولة وليس فيما يهم الحاكم

وقد لزم عن اتباع هذه الخطة ان تسلم الاراضي الكثيرة التي تكومت في حوزة الخديوي الى الحكومة وهي أطيان يعد اعتبارها ملكا شخصياً من ضروب العسف والهتر لأن الخديوي اشتراها لنفسه بمال الحكومة ولم يكن في طوق رجل بمفرده أن يحسن ادارتها . فتسليمها للحكومة كان ضمانة لأصحاب الدين وتحسين ادارتها وان بيعها للناس كان أمراً يعود بالنفع العظيم على البلاد

كان للخديوي وأفراد بيته ٩١٦٠٠٠ فدان من أرض مصر منها ٤٨٥٠٠٠ فدان كانت مرهونة لدين الدائرة . وقد لحظ الخديوي في خلال التحقيق ان الامر سيؤول الى طلب هذه الارض منه فعرض من نفسه ان يعطي الحكومة ٢٨٩٠٠٠ فدان من جملة الاراضي التي بقيت في حوزته وهي يومئذ ٤٣١ ألف فدان . وكان معدل ايراد الاراضي التي عرض تسليمها للحكومة ١٦٧٠٠٠ جنيه في العام ومعدل الايراد من بقية الاراضي التي أراد ابقاءها لنفسه وهي ١٤٢ ألف فدان نحو ٢٢٤ ألف جنيه في السنة ومعنى هذا ان احسن الاراضي وأجودها بقي في حوزة البيت الخديوي . فلم يرض اعضاء لجنة التحقيق من هذا الاقتراح بل طلبوا تسليم اراضي العائلة الخديوية برمتها في المدن والقرى معاً ومجموع ايرادها يومئذ ٤٢٣ ألف جنيه في السنة .

هذه نتيجة التحقيق والتعب مدة أربعة اشهر متواصلة فقد كان الخلل الواقع في حسابات الحكومة وفي نظام الضرائب وطرق جبايتها عظيما الى حد انه تعذر العلم بحقيقة الايرادات المصرية ومقدارها فلم يمكن التعويل على اقتراح مفيد قبل العلم بالمبادئ التي سبقت الاشارة اليها وأهمها مبدأ مسؤلية الوزراء يليه قبول الخديوي بتعيين رواتبه بدل ايراد الاطيان التي طلب منه ان يسلمها للحكومة

وقد أرسل اعضاء اللجنة تقريرهم في أوائل شهر اوغسطس وكان الخديوي متردداً لا يدري ماذا يفعل ونوبار باشا حينئذ يلحّ عليه بقبول التقرير والعمل على مقتضاه ولهذا سلم الخديوي بقبوله بعد تردد لم يطل زمانه وقال في خطاب وجهه الى السر رفرس ولسون يوم ٢٣ اغسطس « أما فيما يخص القرارات التي عولتم عليها فاني قابل بها وقبولي طبيعي لاني أنا الذي أردت ذلك رغبة في خير بلادي وقد بقي عليّ ان انفذ هذه القرارات فثقوا بأني معوّل تعويلا صحيحاً على هذا التنفيذ . ان بلادي ليست الا ن من افريقيا كما كانت قبل بل اننا جزء من اوروبا فمن الطبيعي الواجب علينا أن نهجر اغلاط الزمان السابق ونعمل بخطة جديدة توافق حالتنا الاجتماعية . وفي ظني انكم سترون بعد قليل تغييرات كبرى تتمّ على اكمل مما في الحساب . والامر في الحقيقة ينحصر في نقطة قانونية وفي مبدأ احترام القانون فمن المحتم قبل كل شيء ان لا نكتفي بالكلام ولهذا تراني عازماً فيما يخصني على طلب حقائق الاشياء . وبناء على هذا فاني سأبد ما قلت وابرهن على مقدار عزمي وقد كلفت نوبار باشا ان يشكل الوزارة . وربما ظهر ان هذا التعديل قليل الاهمية ولكنه يرى منه مبدأ استقلال الوزارة وهو ليس بالشيء القليل

بل ان التعديل هذا فيه موضع الافتراق ونقطة الانتقال من نظام الى نظام وهو فيما أرى احسن ضمانة اقدر على تقديمها برهاناً على عزمي الاكيد في تنفيذ قراراتكم » (١)

وبعد هذا بقليل أي في ٢٨ اغسطس ارسل الخديوي كتاباً الى نوبار باشا كلفه فيه تشكيل الوزارة وايد في كتابه مبدأ مسؤلية الوزارة اذ قال « اني من بعد الآن اريد ان أحكم بواسطة مجلس النظار ومعه .... ويجب ان يكون اعضاء مجلس النظار كلهم متحدين متضامنين وهي نقطة جوهرية» وتقرر ان يكون الحكم في مجلس النظار باغلبية الآراء وان يكون تعيين الخديوي لكبراء الحكومة برأي مجلس النظار

واتخذ نوبار باشا لنفسه نظارتي الخارجية والحقانية وعين رياض باشا ناظراً للداخلية . وعولوا على تعديل مهم في كيفية توظيف الاوروبيين في الدوائر ذلك انهم عزموا على تعيين وزراء اوروبيين فكان هذا العزم داعياً الى تقريب العمال الاوروبيين من سكان البلاد والاختلاط بهم رأساً بدل ان يكون الاختلاط المذكور بواسطة نظار مصريين حسب النظام السابق. وعلى هذا عين السر رفرس ولسون ناظراً للمالية والموسيو بلنيير ناظراً للاشغال العمومية

وفي ٢٩ اكتوبر صدر دكريتو من الخديوي بتسليم معظم أطيان العائلة الخديوية للحكومة وبعقد قرض مقداره ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه بضمانة هذه الاطيان وعين لادارة الاطيان المذكورة قومسيون اعضاؤه ثلثة أحدهم مصري والثاني فرنسوي والثالث انكليزي . وكان على حكومة فرانسا وانكلترا ان تنتقي كل منهما عضواً لهذا القومسيون

(١) من المعلوم ان هذا الخطاب أعده نوبار باشا حتى يلقيه الخديوي

وتأخر وصول السر رفرس ولسون والموسيو بلنيير الى مصر بسبب طول زمان المخابرة مع بنك روتشلد بشأن القرض الجديد فلم يستلما مناصبهما الجديدة الا في أواخر نوفمبر من سنة ١٨٧٨

الفصل الخامس

سقوط نوبار باشا

من نوفمبر ١٨٧٨ الى فبراير ١٨٧٩

***

صعوبة مركز الوزارة الجديدة — تعضيد حكومتي فرانسا وانكلترا — تبرؤ الخديوي من كل مسؤلية — جمع مجلس النواب — مبدأ مسؤلية الوزارة — الخصام بين الخديوي ونوبار باشا — الخديوي يدس الدسائس للوزارة — فتنة الضباط — قيام الخديوي بقمع الفتنة — استعفاء نوبار باشا — نتائج الاستعفاء العاجلة — نتائجه الآجلة — وصف حالة الجيش ونظامه — مسؤلية الخديوي في الفتنة

***

ان النظار الجدد تعهدوا بالقيام بامر عسير لان متاعبهم لم تقتصر على الذي تكوم من سوء ادارة الاحكام السابقة فيما مرَّ من الزمان الطويل ولكنها تعدتها الى ما جدَّ في ذلك الاوان أيضاً من المتاعب الجسام فان البلاد كانت رازحة تحت ثقل دين تنوء به مواردها وهي في الحالة المعتادة الطبيعية فكيف وايراداتها سقطت في تلك المدة الى ما تحت المعتاد . كان فيضان النيل قليلاً فاضرَّ شحه ما أمكن الضرر لان الري كان جارياً على طرق لا توافق العلم ولم يتدبر لها ولاة الامر من قبل ذلك مع ان مثل هذا الشح

قليل حدوثه في البلاد . هذا غير ان القطر أضنيت قواه من جمع فوائد الديون في الربيع الماضي وكان على الحكومة ديون كبرى أوشك دفعها أن يستحق مثل فائدة الدين الممتاز ومقدارها ٤٤٣ الف جنيه استحقت في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨ . وفائدة الدين الموحد في ١ نوفمبر ومقدارها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ولم يكن في صندوق الدين لسد هذه الديون حتى آخر شهر أوغسطس غير مبلغ ٤٤٢ الفاً. ثم ان ايرادات الحكومة في الثمانية أشهر الاولى نقصت عن مثلها في السنة السابقة مقدار ١١٤٣٠٠٠ جنيه

وعلى هذا فان الاستهلاك أوقف موقتاً عن الدين الموحد برضى أعضاء صندوق الدين ولكن الفرج الذي نشأ عن هذا الأيقاف كان قليلاً فلزم أن يؤخذ مبلغ ١٢٦٠٠٠٠ جنيه من القرض الذي عقد مؤخراً مع آل روتشيلد حتى تدفع فائدة الدين الموحد.وحالما دفع قسط نوفمبر تحولت الاذهان الى صعوبة جمع المطلوب للقسط القادم في الربيع لان الحكومة المصرية كانت في ذلك الزمان تعيش من قسط الى قسط . ومع ان ضرائب الاطيان التي تجبى عادة في شهري نوفمبر ودسمبر كبيرة المقدار فانه لم يجتمع الى آخر تلك السنة غير ٣٠٢٠٠٠ جنيه على حين ان المطلوب في أول شهر مايو سنة ١٨٧٩ كان ٢٠٠٠٠٠٠ . وكان المطلوب لفائدة الدين الممتاز ٤٤٣ الفاً يستحق في ١٥ أبريل من سنة ١٨٣٩ ولكن جملة الذي ورد لهذا الغرض من سكة الحديد في مدة شهرين ونصف الى آخر سنة ١٨٧٨ لم تزد عن ١١٧ الفاً وهي المدة التي تكثر فيها الايرادات كل عام. فاللورد ففيان صدق في قوله حين كتب « ان هذه الحسابات ناطقة بنفسها يظهر منها ان حالة البلاد المالية على اسوأ ما يكون »

على ان الوزارة بدأت أعمالها والدلائل مبشرة بحسن المستقبل من وجه واحدهو انها كانت معضدة تعضيداً عظيما من حكومتي انكلترا وفرانسا. بيد انه ظهر يومئذ أمران أولهما ان الوزارة لا تفلح في عملها الا اذا الخديوي أخلص النصرة لها والتأييد. وثاني الامرين ان الخديوي لم يقبل بالدور الجديد الا على كره منه وانه لم ينتظر منه الا فاتر التعضيد لنظاره فكان من الضروري ان تضمن مساعدته القلبية لها وتعضيده التام ولهذا كتب اللورد سولسبري التعليمات الآتية الى اللورد ففيان : « ترى حكومة جلالة الملكة ان المسؤلية الملقاة على سمو الخديوي عظيمة لأن نجاح الحكومة الجديدة أو اخفاقها يتعلق عليه ولا سيما فيما يختص بجباية الضرائب . وقد بلغت حكومة الملكة اشاعات فحواها انه ربما تبرأت المراجع العليا من كل مسؤلية متعلقة بامر التداخل الاجنبي. فاذا صدقت هذه الاشاعات خافت حكومة الملكة ان يقع ذلك فتدرك البلاد كلها معنى وقوعه . .

« ولحكومة جلالة الملكة ثقة تامة بموارد البلاد فهي لا ترتاب بفائدة النظام الجديد على شرط ان لا تقام العراقيل في مدة تجربته واختباره. ولكنه اذا عمد أولياء الامر الى مقاومة هذا النظام الجديد أو اظهروا ميلاً الى تقليل قيمته زادت متاعب نوبار باشا ومستشاريه زيادة كبرى ووقع الذين يسعون في اخفاق عملهم تحت طائلة العواقب التي تلزم عن سعيهم المذكور »

ورفع الموسيو جودو انذاراً بهذا المعنى الى الخديوي بلسان الحكومة الفرنسوية وكان جودو هذا قد حلَّ محل البارون دى ميشل

ولما اطلع الخديوي على هذه الرسائل « ظهرت عليه علامات الكدر الشديد وأبدى الاسف لأن حكومة جلالة الملكة رأت ان تخاطبه

بمثل هذا الكلام وهو لا يستحقه وليس فيه شيء من الانصاف » لانه رأى ان تحميله المسؤلية التي يريدون القاءها عليه لم يكن عدلاً ولا صواباً بعد ان قبل أن يكون حاكماً دستورياً قبولاً بني على التروي والعزم الاكيد وشكلت وزارة مستقلة حتى تشير عليه بطرق الحكم « وهو اذا لم يكن مخطئاً في فهم المبادئ الاولية للحكومات الدستورية وجد ان المسؤلية واقعة على الوزراء وليست على رئيس الدولة » . وانه سيمتنع عن التداخل فيما يخص الوزراء ولكنه مستعد لتقديم النصح أو الرأي اذا سئل ابداءهما وأما هو فلا يلقي اليهم رأياً الا اذا سألوه في ذلك. وانه اذا لم يكن الوزراء مسؤلين عما يفعلونه فما معنى الوزارة المسؤلة اذاً ؟ فلا مسئولية عليه الا اذا هو حاول التداخل في حكومة البلاد والا فانه يتبرأ منها ولا يقبلها .

كل هذه السفسطة ردّ عليها اللورد ففيان بقوله الصائب « على سموه ان يتذكر انه تنازل عن سلطته الشخصية وانه نشأ في البلاد حكومة دستورية ولكن هذه الحكومة ما زالت في دور الطفولية ولم يحن الوقت بعد للعمل بكل قواعد الدستور هنا حسب المفهوم منها في أوروبا . وما زال لسموه كل نفوذ الحاكم في دولة شرقية وكل تأثيره وله علم بمصر وأحوالها يزيد عن علم الآخرين . والذي تريده حكومة جلالة الملكة هو أن يساعد سموه الوزراء بكل معرفته واختباره الشخصي وان يعاونهم معاونة صادقة قلبية في عملهم ضمن دائرة اختصاصه وامتيازاته بدل أن يظهر عدم الاكتراث بالنظام الجديد أو الفتور أو النفور منه وقد وقعت عليه مسؤلية أدبية عن كل عمل يمكن أن يوقف سير الوزارة الجديدة »

وقد كانت أقوال الخديوي منذرة بالشر دالة الى ما سيحدث من الامور . ذلك لان انكلترا وفرانسا طلبتا تقرير الحكومة الدستورية في مصر فوافقهما على ما أرادتا ولكنه عزم على التنحي والوقوف من بعيد ليرى كيف تتم لعبة الدستور هذه وكيف تسير وهو يعلم انه اذا لم يساعد الوزارة بقوته لم يمكنها ان تحكم البلاد. ادعى انه سيكون حاكماً دستورياً بتمام المعنى المراد من الدستور فلا يتعرض لوزرائه فيما يدبرون ولكنه لا يأذن بفرض ضرائب جديدة الا بعد الوقوف على ارادة الشعب . وكان في سنة ١٨٦٦ قد انشأ مجلساً للاعيان جل الغاية منه ذر الرماد في عيون اهل أوروبا . وكان الخديوي يعلم حق العلم أن المثل الطلياني القائل ان « رأي مجلس النواب هو رأي الرجل القوي » ينطبق على حالة مصر في أيامه تمام الانطباق فهو أبقى هذا المجلس تحت مطلق ارادته وحكمه وكان في هذه المدة قد قل ذكره أو بطل بين الناس فأراد الخديوي ان يطلبه للاجتماع حينئذ حتى تعرض عليه مسألة زيادة الضرائب على الاراضي العشورية [١] وهي التي قدرت قيمتها بأقل من الحقيقة بعد ان تحسنت كثيراً من الزرع . وكان ذلك تطرفاً في مبداء الحكومة الدستورية لأن أصحاب الاراضي العشورية كانوا فئة قوية في مجلس النواب لا يتأخرون عن القاء تبعة الزيادة في الضرائب على الوزارة . كذلك هم كانوا يكرهون مشروعاً كان يومئذ تحت النظر وأصبح بعد ذلك سنة نافذة تقضي بألاّ يعفى أصحاب الاراضي العشورية والمقيمون عليها من السخرة كما تعودوا

---

(١) ان اصحاب الاراضي العشورية في مصر كانوا مثل طبقة « الجغردار » في الهند وهم الذين يدفعون مالا قليلا على اراضيهم

قبل ذلك الاوان

قلنا ان الخديوي قبل مبدأ مسؤلية الوزارة وقد كان لتنفيذ هذا المبدأ طريقتان مختلفتان . احداهما ان يستثنى الخديوي استثناءً مطلقاً من جلسات مجلس النظار وان يعد صفراً وتحكم البلاد بلا معاونته أو على غير أمياله ورغائبه في كثير من الاحيان . هذا كان رأي نوبار باشا عضده فيه السر رفرس ولسون وقد أيداه بالبراهين القوية مثل قولهم ان وجود الخديوي في جلسات مجلس النظار يمنع حرية المفاوضة والكلام ولا سيما ان الكلام كان في كثير من الاحوال بشأن سموه أو بشأن غلطات الماضي ومظالمه وأكثرها راجع اليه . وقالوا أيضاً انه اذا اعيدت اليه بعض السلطة الماضية ولو بالاسم اثر ذلك في البلاد تأثيراً سيئاً وجعل المصريين يعتقدون انه لا مرد لامره وانه يقدر على ما يشاء

والذي تقدم قريب من الافهام تقبله العقول ليس يؤخذ منه ان نوبار باشا كان مدفوعاً اليه بعامل المصلحة الشخصية وطلب القوة والسلطة بل ان الرجل ولا ريب كان يرى في اقصاء الخديوي عن السلطة خدمة لوطنه الجديد . وقد كان نوبار باشا مصلحاً غيوراً ولو انه كان في بعض الاحيان يتمسك بانواع من المذاهب والاراء . وكان له عقل ثاقب يدرك المبادئ فوصل بعقله في هذه المسألة الى المبداء الصحيح وتمسك به شديداً حسب عادة أمثاله من الذين ربوا التربية الفرنساوية ولكنه سهي عن اسرار الاعمال التي تحرك الرجال والحكومات معاً قاصراً على العمل برأيه الى الختام وتبعه السر رفرس ولسون بحكم الطبع لانه كان وفياً في ولائه لنوبار باشا وصداقته الشخصية يعتبر مواهبه ويقدر اختباره لمصر وعلمه باحوالها حق

القدر . هذا غير انه تذكر ما نشأ من تطرف اسماعيل باشا في استعمال السلطة المطلقة والاستبداد

وأما الطريقة الاخرى التي أشار بها اللورد ففيان فلم تكن صحيحة مثل طريقة نوبار من الوجه النظري ولكنها بنيت على حالة مصر يومئذ وظروفها اكثر من تلك . رأى اللورد ففيان بان نوبار باشا بالغ في حساب قوة نفسه وأخطأ في تقدير قوة الخديوي وهي كانت حتى ذلك النهار عاملا قويا في حكومة بلاد ملكها الخديوي واجداده وحكموها بمطلق ارادتهم زمانا طويلا فان الخديوي كان الحاكم الوحيد أو القوة الوحيدة التي اعترفت بها جميع أصناف الشعب المصري وامتثلت لها فلم يكن في الامر غير عزله أو اعتبار قوته . فالطريقة الوحيدة التي ظهر انها تفيد في الحكم هي ان تطلب مساعدة الخديوي وتراقب أعماله بدل ان يهمل ويترك بلا شأن

وأما آرائي الخصوصية فقد كتبتها في ١٧ فبراير سنة ٩٩ — أي قبل تمرد الضباط بيوم وستأتي الاشارة اليه — اذ قلت : « ان الانتقال من حكومة شخصية بحتة خديوية الى حكومة دستورية لها مجلس نظار اكثرهم من الاجانب والمسيحيين قد تم بسرعة تزيد عن المقبول . وليس يمكن اهمال الخديوي من حكومة البلاد أو عدم الاعتداد بقوته الشخصية الى ما بعد زمان طويل فانه لا بد من بقاء سلطة عظيمة له اذا لم يستعملها في الخير كان انصرافها الى الشر والضرر أمراً محتما بحكم الاحوال . فاحسن ما يكون في مذهبي أن يعطى الخديوي حصة معروفة في حكومة البلاد »

على انه لا خلاف في ان وزارة نوبار باشا كانت ممثلة لمبداء الارتقاء والتمدن مهما كان من خطاء الاساليب التي عمدوا اليها في الاصلاح فسقوطها

يؤثر تأثيراً عظيما في مركز الخديوي الشخصي ولكن الخديوي ظلّ على خطته السابقة فلم يعبأ بالعواقب الا قليلاً . ولم يكن في صدور العارفين ريب في نتيجة ذلك الخلاف بين الخديوي ونوبار باشا لان مركز نوبار كان حرجاً عسيراً ٠ كان في احد الجانبين أمير يخافه الناس ويطيعونه وهو يتصرف على ما يشاء ويهوى بارواح رعاياه واموالهم وفي طوقه أن يحول مجرى الافكار المتذمرة من نفسه إلى النظار بلا عناء . وكان في الجانب الآخر وزير مسيحي ومعه نظار مسيحيون آخرون وهو من امة يكرهها مسلمو السلطنة العثمانية كرها شديداً. ورد في أحد الامثال الارمنية انه اذا حكم الارمني فسدت الدولة [1] ٠ولم يكن لنوبار باشا الا نفوذ قليل في الامة المصرية لانه كان يجهل لغتها العربية ولا يقدر على التعبير عن مراده لها بلسان أهلها فكان جلّ معوله على الاقناع وعلى تعضيد انكلترا وفرانسا ٠ على ان هذا التعضيد الذي ناله عن نفس طيبة من الدولتين [2] أضره في بعض الاحيان اكثر مما أفاد فكان سقوطه بعد هذا البيان من محتمات الامور

على ان النازلة لم تبدأ في الحال بل ان الحكومة الجديدة سارت أشهراً وكان سيرها محفوفاً بالمصاعب وتضارب الاراء وكان الخديوي يكثر الشكوى من وضعه في مركز لا يطاق وشكواه تزيد من يوم الى يوم ولا سيما اذ

(١) يقال ان المتطرفين من أهل الاسلام يعدون وجود الارمن في بعض مناصب روسيا العليا نعمة وسلوى لان روسيا عدوة لهم من زمان بعيد

(٢) قالوا مراراً انه لو شدد اللورد ففيان في تعضيد نوبار باشا لبقي نوبار في الوزارة ٠ ولكنني على غير هذا الرأي لان الاوامر الصادرة الى اللورد ففيان كانت جلية وهو سار عليها بلا انحراف

كانت حكومتا فرانسا وانكلترا تعدانه مسئولا عن ادارة البلاد والوزراء يقضون ويحكمون بلا شوره . وكان نوبار باشا يشكو هذه الحالة أيضاً وقد ثبط عزمه حتى جعل يقول « اننا ندور في دائرة شنعاء فما نحن بسائرين »

وكانت الادلة في خلال ذلك تدل أن الخديوي قام يدس الدسائس لوزرائه حتى ان اللورد ففيان كتب في ١١ يناير « ان في البلاد حركة خواطر ظهرت من ورود عدة وفود ومشايخ من المديريات تريد الاعتراض على كل تشديد يراد اتخاذه في جباية الضرائب الآن . وقيل لي ان مجلس النواب سيعارض في زيادة المال على الاطيان العشورية حسبما تنوي الحكومة لان اكثر هذه الزيادة يقع على الاغنياء من المالكين . ولو ان هذه الحركة طبيعية لعدت أمراً محموداً ولكنني علمت من مصدر يوثق به ان كبراء مجلس النواب اجتمعوا سراً بامر الخديوي وقيل لهم ان الخديوي لا يغضب من معارضتهم لوزارة نصبت رغم ارادته وكلها في يد الاوروبيين. فالوزارة الحالية عليها أن تحل العقد المالية الجسيمة وان تسعى في ايجاد النظام من لا شيء وان تحارب الاعداء الظاهرين وتقاتل خيانة داخلية من أشد الخيانات خطراً تجري رغماً عن الانذار والتحذير »

في مثل هذه الحالة لم يلزم غير حدوث حادث ذي بال حتى تقع النازلة وقد وقع الحادث قبل ان يطول الزمان ولكنه كان لسوء الحظ في القسم الذي يضر وصول العدوى اليه ويعود بالعواقب الوخيمة اكثر من وصول المرض الى غيره من أقسام الحكومة . كانت مصر حتى تاريخ هذه الحادثة تشكو ومعظم شكواها من الخلل المالي فلم يكن في حكومتها شيء قام على قاعدة صحيحة غير الامن العام فانه مهما قيل في فساد الطرق التي لجأت اليها

الحكومة لتؤيد الامن العام في البلاد فلا ريب في أن ذلك كان أحسن من فوضى الثورات واضطراب القلاقل . فالامن الذي كان سائداً حتى تلك الساعة اضطرب وتزعزع لانه اضيف الى المتاعب المالية الكبرى مصيبة تمرد الجيش

كان ضباط الجيش على استياء عظيم من تأخير رواتبهم فعزمت الوزارة الجديدة على دفع قسط من المتأخرات ثم احالت عدداً كبيراً من الضباط على الاستيداع بنصف رواتبهم ومثل هذه الاحالة يعدّ ضربة شديدة الوقع في أي حالة ولو انها لزمت بحكم العسر الذي اشتهر عن خزينة الحكومة في ذلك الحين. ولكن رفت مثل هذا العدد العظيم من الضباط قبل أن تدفع اليهم جميع المتأخرات من رواتبهم كان عملا دلّ على سوء السياسة وعلى القسوة أيضاً لان كثيراً من الضباط وعائلاتهم وقعوا في العوز الشديد

وكان في مصر يوم صدور هذا الامر نحو ٥٠٠ ضابط وقد كتب اللورد ڤفيان على أثر هذا يقول « ان ناظر الحربية أتى غلطاً لا مثيل له يعد بمثابة الجنون اذ طلب بقية الضباط وعددهم ٢٠٠٠ من المديريات ليأتوا مصر ويقبضوا بعض المتأخر من رواتبهم وليسلموا أسلحتهم للحكومة فجمع بذلك في مصر ٢٥٠٠ رجل من الشاكين المتمردين وفي العاصمة يومئذ حامية لا تزيد عن ٢٦٠٠ جندي معظمهم ميال الى نصرة المتمردين »

وحدث في صباح ١٨ فبراير بين كان نوبار باشا والسر رفرس ولسون ذاهبين الى الديوان ان جماعة من الضباط احاطوا بهما وهم متقلدون سيوفهم وبعد ان أغلظوا معاملة الوزيرين جروهما الى نظارة المالية وهي على مقربة من محل الحادثة حيث حبسوهما وقطعوا اسلاك التلغراف . ونمي خبر هذه

الحادثة الى اللورد ففيان فهبَّ من فوره الى قصر الخديوي وقابله بلا امهال. قال اللورد ففيان ان الخديوي ركب العربة وسار معي الى نظارة المالية فوجدناها محاطة بجمع من الرجال جعلوا يوسعون مجالا لعربة الخديوي اجلالاً ويهتفون له بالدعاء . ووجدنا نوبار باشا والسر رفرس ولسون ورياض باشا محبوسين في غرفة من غرف الدور الاعلى وقد أحاط المتمردون بتلك الغرفة ولم يصب أحد الوزراء بضرر يذكر ولكن نوبار وولسون ساءت معاملتهما كثيراً حين ساقهما المتمردون في الطريق الى النظارة . ولما تحقق الخديوي ان الوزراء سالمين التفت الى الضباط المتمردين وأمرهم بالانصراف والتفرق واعداً أن ينظر في مطالبهم وينصفهم قائلا (اذا كنتم ضباط جيشي فانتم ينبغي لكم أن تطيعوني عملا بقسمكم فاذا أبيتم الطاعة طردتكم من هنا بالقوة) فاطاعه الضباط متأففين متذمرين وصاح بعضهم « ليمت كلاب النصارى » . ثم أمر الخديوي بانزال الوزراء من باب احتشد حوله معظم المتظاهرين فامرهم الخديوي بالانصراف ولما لم يفعلوا طلب الجنود فجاءت وأطلقت بعض طلقات من بنادقها في الهواء فجرح بعض الجنود من مسدسات الضباط المتمردين وجرح بعض المتمردين من حراب الجنود . وجرح التشريفاتي الخديوي وهو الى جانب سموه من سيف أحد الضباط وكان الخطر على الخديوي نفسه كبيراً في تلك الساعة . وقد دامت هذه الحادثة نحو نصف ساعة انتهت بصدور أوامر الخديوي أن يحرس الوزراء الى منازلهم ورجوعه الى قصره . وقد سلك السر رفرس ولسون في هذه الحادثة سلوكا يوجب المدح وكان في طوقه النجاة منها لولا انه تقدم لاغاثة نوبار باشا حين هاجمه المتمردون

وعقد اجتماع في الصباح التالي أي يوم ١٩ فبراير في بيت اللورد ففيان

حضره الموسيو جودو والسر رفرس ولسون والمسيو بلنيير وأنا فقال اللورد فقيان في هذا الاجتماع ان الخديوي أعلن القناصل في اليوم السابق انه لا بدّ من تغيير مركزه وحالته وأن تعاد اليه سلطته أو انه يتبرأ من كل ما يحدث للاخلال بالامن العام . فتقرر في الاجتماع أن يسأل الخديوي عما يريدمن التغيير أوالتعديل في شروط مركزه الحالي . وعلى هذا ركبنا العربات وسرنا الى القصر فبقيت أنا ونوبار باشا والسر رفرس ولسون والموسيو بلنيير في احدى غرف الدور الاسفل وصعد اللورد فقيان والموسيو جودو لمقابلة الخديوي فما لبثا الا قليلا حتى عادا وأخبرانا بجواب الخديوي . قال سموه قولا لا رجوع فيه انه لا يعد مسؤلاً عن الامن الا اذا نال حقه من القوة والسلطة في حكومة بلاده وانه لا بد له أن يرأس مجلس النظار بنفسه أو على الاقل أن ينتقي رئيساً للوزارة يكون موضع ثقته واركانه . واشترط خروج نوبار باشا من الوزارة في الحال وجعل ذلك شرطاً لازماً لان نوبار كان عاملاً على العبث بسلطته وتقويض دعائمها » وقد سئل نوبار باشا ساعتئذ عما اذا كان في طوقه ان يضمن استتباب الامن فيما اذا أصرّ القنصلان على بقائه في الوزارة فابى ان يضمن ذلك وكان اباؤه أمراً طبيعياً قائلاً انه لم يبق أمامه غير الاستعفاء راجياً ان يتكرم اللورد فقيان والموسيو جودو برفع استعفائه الى الخديوي وأن يسألا له البقاء في مصر مثل بقية أهلها لا يؤذيه أحد من الناس « فقبل الخديوي هذا الرجاء على شرط الا يعود نوبار الى الدسائس أو التداخل في الامور السياسية »

وبهذا انتهى التنازع بين الخديوي ونوبار باشا وحبط مسعى الذين أرادوا أن يحكموا مصر على عهد اسماعيل ولا تكون له حصة في الحكم

حبوطاً عظيماً. ولاعجب بعد ماتقدم من سقوط هذا المشروع بل ان العجب عندي الآن بعد ان مرت كل هذه السنين من وجود اناس زعموا يومئذ ان الامر ممكن أو ان فوزهم فيه ميسور . فسقوط نوبار باشا من أول الامر كان في حكم المقدور

وقد عادت الحوادث التي سردتها في هذا الفصل بتغييرات مهمة بعضها تمَّ على عجل والبعض ظهر بعد حين . فاما النتائج العاجلة فهي ان مركز النظار الاوروبيين اهتزَّ وتداعى فما مرَّ زمان حتى عُزلوا من وظائفهم. وأما النتائج البعيدة فكانت أهم مما تقدم وأجسم ذلك ان الضباط لم ينصفوا ولم تحسن معاملتهم في بدء الامر ولم تدفع اليهم الرواتب وظلوا كلما عرضوا امرهم على احدى الطرق المألوفة يهملون ولا يهتم بشكواهم أحد حتى أفضى الامر الى تمردهم وعند ذلك نالوا مرادهم[1] . وقد اعتذر البرنس حسين نجل الخديوي وهو يومئذ سردار الجيش المصري للسر رفرس ولسون عما أُلحق به الضباط من الاهانة وسوء المعاملة . والتي القبض على الضباط المعتدين ثم

(١) كانت خزينة الحكومة فارغة وقت الفتنة ولم يكن بد من دفع المطلوب الى الضباط لان مصر كانت في قبضة يدهم ولكنهم لاقوا صعوبة كبرى في جمع المال المطلوب. اذكر اني حضرت اجتماعاً للسر رفرس ولسون بمدير أحد البنوك المحلية وكان هذا المدير قد عرض ان يقرض الحكومة المال المطلوب بفاحش الربا فأظهر السر رفرس ولسون حزماً وبسالة أدبية تحكي بسالته التي أظهرها في ساعة الفتنة فلم يقبل القرض بالفوائظ الرابية ولم يشأ أن يعود الى طريقة العسف السابق ويجبي الضرائب من الناس قبل حلول أوانها مع انهم ألحوا عليه في الرجوع الى الطريقة المذكورة . وانتهى الامر بأن بنك روتشلد سلف الحكومة ٤٠٠ الف جنيه دفعت منها رواتب الضباط

بدأ شبه تحقيق فيما فعلوا ولكنهم افرج عنهم في الحال ولو انه وقع عليهم عقاب في تلك الاحوال لتولد خطر كبير. ولكن نظام الجيش المصري هزّ بهذه الحادثة من أساسه ولحظ أضعف جنوده انه ورفاقه ذوو قوة ما دام السلاح في يدهم ففي امكانهم ان يضطروا الحكام الى العمل بارادتهم . وربما كان العلم بهذه القوة في نفسه داعياً الى تعجب من أدرك هذا الامر لاول وهلة . وفي التاريخ حوادث كثيرة تدل ان الجنود يدركون هذه الحقيقة بسهولة فهم لم يزل هذا الاعتقاد من نفوسهم حتى وطأت أرض مصر جنود امة اخرى اقوى منهم وأعظم . كانت فتنة ١٨٧٩ مقدمة لثورة العرابيين وتمهيداً ولكنه ليس يجوز القول ان احتلال البلاد أصبح أمراً مقضياً في تلك الساعة . على انه لا ريب في ان الفتنة التي سقط نوبار باشا من أجاها زادت متاعب الحكم في البلاد زيادة كبرى وقربت أجل التداخل الاجنبي على وجه حاسم تقريباً عظيماً

وعندي شيء آخر اوجه الانظار اليه قبل ان انتقل من تاريخ هذه المدة هو ان الناس عامة كانوا يومئذ يعتقدون ان اسماعيل باشا كان عالماً بتمرد الضباط وان الحكاية كلها كانت من بعض تدابيره . ومن البين ان الحاكم المستبد الذي يعول على القوة في تنفيذ أحكامه يولد الخطر لنفسه اذا هو جرأ رجال جيشه على التمرد والانتقاض لان الفتنة اذا ما نمت انقلبت يوماً على الذي ينميها أو يوقظها . على ان كل ما قيل عن ممالأة اسماعيل باشا للمنتقضين والمتمردين لا يزيد عن الظن والتخمين ومن المحال اقامة الدليل على عمله بمادبر الضباط من الاعتداء على نوبار باشا والسر رفرس ولسون بل انه يترجح ان القلق الذي أبداه حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً . ويغلب

على الظن أيضاً انه لم يكن للضباط عمل متفق عليه حين اجتمعوا عند نظارة المالية في صباح ١٨ فبراير ولـكن هذا كله لا يحمل على القول بأن اسماعيل باشا كان بريئاً من تبعة الحادثة بل انه على الضد من ذلك كان مسؤلا عنها من وجه أدبي. فالذي حدث يمكن ادراك سره بلا ذكاء خارق ولا علم زائد بسياسة الاقطار الشرقية وربما كان أحسن ما يقال في ايضاح هذه الحادثة سرد حادثة من التاريخ الانكليزي تشبه الذي نحن في شأنه الآن

لما أراد هنري الثاني أن يخلص من هنري أبكت صاح في أعوانه قائلا « أليس ينقذني أحد من هذا الـكاهن المتعب » فخرج في الحال أربعة من الفرسان وانقذوا مولاهم من الـكاهن المذكور بالطريقة الفعالة التي سادت في القرن الثاني عشر ولعلهم تجاوزوا مراد الملك في قتله . فاقوال اسماعيل باشا وغاياته كانت ولا ريب اوفق لروح التمدن العصري في أيامنا هذه من أقوال هنري الثاني ولـكنه جرى في فعله على خطة الملك الانكليزي ومبادئه بعينها لانه جهر بنفوره من نوبار باشا ونظاره المسيحيين وجعل يقول ان حالته لا تطاق فكان هذا كافياً في البلاد الشرقية لتحويل سخط الناس الى الوزارة عن كل ما أصاب البلاد من المحن والارزاء. وكان ضباط الجيش يشكون حالهم ويتذمرون فجعلوا يقولون ان البلوى كلها من نوبار باشا وزملائه الاجانب المسيحيين وعلموا ان اميرهم وهو من دينهم وملتهم وهو الذي تعودوا طاعته بلا تردد او سؤال كان مثلهم في عدائه للوزارة الجديدة

(١) قيل نقلا عن أحد الثقات ان سليمان باشا عرض شكوى الضباط على الخديوي قبل الحادثة بايام قليلة وانَ الخديوي اجابه بقوله« لماذا يسكت الضباط ؟ ». فاذا صحّ هذا كان تعليلا كافياً لحادثة التمرد

يسره أن تجدَ الاسباب الداعية الى سقوطها فهم انتقضوا وتمردوا بحكم الطبع زاعمين انهم يخدمون مصالحهم بهذا التمرد ويرضون أميرهم بما كانوا فاعلين

هذا ايضاح كاف لاسباب التمرد تقبله العقول فليس ثمت من حاجة الى البحث عن غيره من الاسباب

فاز الخديوي فوزاً مبيناً فتخلص من وزير ليس على ذوقه ذلك مع ان هذا الوزير عضدته دولتان من أقوى دول الاجانب وأظهر للملأ بهذا الفوز ان حكومة مصر بلا تعضيده واشتراكه من ضروب المحال وانه مهما قيل في صحة المبدأ الدستوري القاضي بالقاء تبعة المهام على الوزارة فان سلطة الحاكم المطلق في الاقطار الشرقية وقوته الشخصية أمر واقع يجب ان يحسب حسابها في كل حال

ولو ان اسماعيل باشا اكتفى بفوزه هذا وسار بعد ذلك مع وزرائه الاوروبيين سير الصدق والولاء لامكن ان يقضي نحبه وهو خديوي البلاد المصرية ولكن هذا الرجل الغريب تفرد باموره وامتاز باطواره فانه كان سريع الخاطر ذكي الجنان يدرك صغار المسائل على عجل ولكنه أخطأ في جل حوادث حياته الكبرى وغلط في المسائل الجسام لم يدرك اهمية العوامل العظيمة في أية المسائل السياسية العمومية . كان ينقصه من المواهب ما عبر الديوك اوف ولنتون عنه بانه معرفة « ما يجري وراء الاكمة من الجانب الآخر » وكانت كل حساباته السياسية وظنونه فيها من ضروب الخطاء الشنيع . وكان يظهر ذكاء عجيباً في بعض الوجوه حين تعرض عليه احدى المسائل ولكنه على الجملة يغلط في الجوهر وحقيقة الامر العمومي . قال اللورد بامرستون يوماً انه اذا كان العلم القليل أمراً يعود بالخطر فان الجهل

التام فيه خطر أشد ولا ريب ان قوله هذا يطابق الحقيقة في معظم الاحوال ولكن اسماعيل كان دليلاً حياً على صدق ماقال الشاعر الانكليزي يغلب على الظن انه لو عدل عن السعي في العلم بمسائل السياسة الاوروبية أو ادراك كنه الرأي العام في أوروبا لكان ذلك خيراً له وابقى فانه لم يعرف من تلك الامور غير قشور تضله ولا تهديه . عرف ان الاوروبيين يعلقون أهمية كبرى على ارادة الشعب وانهم لهم مجالس نيابية تعنو لحكمها الملوك والقياصرة . ومن الواضح ان مثل هذه المجالس لا يوافق مصر على وجه من الوجوه ولكن هل يمكن أن يحارب هؤلاء الفرنجة بسلاحهم ؟ صحيح ان قضاء المهام مع الفرنسيس أمر عسير لانهم لم يعبأوا بغير مصالح الدائنين منهم . وصحيح انه كان من عهد قريب قد أعلن افلاس بلاده ولكن أحوال الزمان تغير الامور ومصر بلاد كثيرة مواردها طالما أخرجت الاموال الوفيرة من فلاحيها المساكين . فاذا استعاد قوته ورجع الى طرقه القديمة في جباية الضرائب جمع أموالا تصلح حالة حكومته وتنشلها من وهدتها فلا يضر الفلاحين زيادة قليلة في الجلد بالكرباج ويبطل معارضة الفرنسيس

وأما حكاية الانكليز فكانت غير هذه لانهم كانوا يهتمون لما فيه خير الفلاحين أو انهم يتظاهرون بهذا الاهتمام وكانوا يكرهون سمع حكايات الظلم ولو تكون في مصلحة الدائنين فلطالما التى قناصل انكلترا مثل هذه ألاقوال عليه وهم قوم يتداخلون فيما لا يعنيهم ولطالما رأى مثل أقوالهم في جرائد انكلترا الناصرة للانسانية وهي على غير هدى فيما تقول . ولكن الانكليز أمة أهم خصالها كثرة الكلام فهم وقعوا من عهد قريب في مشاكل مع نصف أوروبا لانهم أظهروا ميلاً الى الشعوب المظلومة وتوهموا ان مثل هذه

المجالس النيابية ومحاكمة المتهمين امام معشر المحلفين وما جرى مجراها تعد دواء شافياً من كل علة تنتاب الدول في أقطار الوجود . وانه ليسهل اقناع الانكليز بالفاظ مألوفة مثل ارادة الشعب والحكومة الدستورية وبقية هذه الامور . وفوق هذا فان الانكليز امة غليظة الرقاب تصعب قيادتها على الموظفين وتظن انها اذا دفعت راتباً كبيراً الى هؤلاء العمال ليخدموا مصالحها في صقع بعيد فقد كفاها ذلك وما بقي عليها أمر مطلوب فليس في الارض ما يضطرها الى الاعتقاد بصحة كل الذي يقوله وكلاؤها المذكورون . بل انهم كانوا أميل يومئذ الى مخالفة اولئك العمال وعدم تصديقهم لانهم عمال للحكومة فهم اذاً ليسوا بذوي ميل الى الشعب — ان شعباً مثل هذا ليمكن أن يتم معه شيء كثير . أ فليس يمكن اذاً للحاكم الذكي الحاذق أن تقول أقوالا توافق ذوق امة أجنبية ثم يتصرف في الاحكام حسب ارادته ومصالحه الشخصية . ان الحكومة الانكليزية لايجوز مخالفتها جهراً لان المخالفة لا تصلح وفيها خطر على المخالفين وأماموا جهة الانكليز وحكومتهم برأي مثل الذي ألفوه وتعودوه حتى اذا اقتبست مصر أحب ما عندهم من الامور وأصبح فيها مجلس نيابي يعبر عن رأي جمهورها فان الانكليز تجوز عليهم الحيلة ويتم المراد — فمن المحتم اذاً ان يجمع مجلس نيابي مصري حتى اذا اجتمع قرر النائبون من أعضائه عن الشعب المصري ولاءهم للخديوي ورضاءهم عن حكومته . ثم ينكرون دعوى افلاس البلاد لانها أمر مهين ويعترضون على ما اقترح مستشارو الخديوي الاوروبيون من التغيير في نظام الضرائب لان تلك التغييرات لم تكن عادلة وأول من يقع عليه حمل هذا التعديل في الضرائب هم معاشر النواب وليس عامة الامة التي فرض

أصحاب الخيال ان الاعضاء المذكورين ينوبون عنها . فهم أي النواب يقترحون طريقة اخرى أوفى بمطالب العدل هي ان يبقى نواب الامة وهم من الاغنياء على امتيازاتهم الماضية ولكنهم يتبرعون بالمبالغ الطائلة حتى تتمكن مصر من دفع ما عليها . وعلى هذا فانه ينبغي أن يترك أعضاء مجلس النواب المصري لتدبير المواقف من أنفسهم واطلاق الحرية لهم أو تكون الحكومة الدستورية خرافة ووهماً . ولما كان أعضاء مجلس النواب من أهل الغيرة الوطنية فهم يأبون أن يتداخل الاجانب في امور بلادهم وبهذا يقضى على الوزراء الاجانب بالاستعفاء

فاذا تم هذا كله لم تبق حاجة الى الكلام عن مجلس النواب او عن ادارة الشعب لان الداعي الى وجودهما يزول ويمكن للحاكم الفطن الذي يتولى أمر امة لينة مطواعة أن يمنع رسوخ قدم الدستور في البلاد وبهذا تعود السلطة الى قبضة الخديوي ويعود الشعب الذي كان بالامس يجلد بالعصا فيجلد بالعقارب . واذا ما قبض أصحاب الدين مطلوبهم بطلت كل شكوى وزال كل اشكال

على مثل هذا كان اسماعيل باشا يحسب اموراً قدر لها الاتم فان فكرته كانت صائبة تدل على دهائه ولكن أحوال زمانه جعلت تمام الغاية من ضروب المحال لان اوروبا كانت أعرف بحقائق اسماعيل باشا من أن يغرها تظاهره بالتطرف في الميل الى الدستور فانه لو عرض أمره يوماً على أشد الناس تمسكاً بالمبادئ الدستورية ولو كان من أقلهم علماً بسياسة الاقطار الشرقية لابدى الرضى عن مثل هذا المبدأ ولكنه يرتاب في غاية الحاكم الذي يمثل هذه الرواية .وفوق هذا فانه كان في مصر يومئذ افراد من الاوروبيين

يعرفون البلاد معرفة لا توافق غاية اسماعيل فلم يكن بد من سمع قولهم في هذا الشأن وانضمامهم الى فئة المعارضين لان اغترارهم بمثل هذا التطرف في طلب الدستور كان أمراً مستحيلا ولولا انهم نظروا الى المصالح العظيمة التي تتعلق بذلك العمل عند أهل مصر واوروبا معاً لعدوا صنيع الخديوي من الالعاب الهزلية والروايات التمثيلية . هذا غير ان المشروع كله بني على فرض لم تضمن صحته وهو ان الفوائد تدفع الى أصحاب الدين في حينها وكان هذا غلطاً من اسماعيل باشا فانه لم يحسب حساب الموارد والسبل التي يجتمع منها المال لكل ما عليه من الديون والمطاليب فكانما هو غاب عنه توطيد دعائم بنائه من الاساس قبل أن يتقدم في البناء

لما اضطرَّ نوبار باشا الى الاستقالة قال اللورد ففيان « ان هذا الحادث ستزيد جسامته اذا اهتزَّ منه بناء الحكومة الجديدة في مصر وهي في دور التجربة والاختبار لابد من المحافظة عليها مع زيادة في النظر الى افكار الاهالي وعواطفهم وحقوقهم وأميالهم » . وبهذا أشار اللورد ففيان الى وجه الخطر من مسألة ذلك اليوم فان المحافظة على شكل الحكومة الاخير بعد اصلاحها كان أمراً لا بد منه ولهذا صدر الامر الى اللورد ففيان ان « يقول للخديوي ان حكومتي فرانسا وانكلترا كانتا عازمتين على العمل المشترك والاتحاد في كل ما يتعلق بمصر وانهما لا تقدران على قبول تعديل أو تغيير من أي الانواع في الطرق المالية والادارية التي وافق الخديوي على تنفيذها من عهد قريب . ومن الواضح ان استعفاء نوبار باشا كان أمراً مهما عندها بالنظر الى الوجه الشخصي فقط ولكنه لايجوز ان يترتب عليه تغيير في نظام الحكومة » وأرسلت حكومة فرانسا مثل هذه التعليمات الى وكيلها في مصر

ولما بلغ الخديوي مفاد هذه التعليمات أجاب « انه يتعهد بالمحافظة على كل ما أقره في شهر اوغسطس الماضي من أنواع الاصلاح في شكل الحكومة[1] . وأما عهوده المالية فهو يؤكد للقنصلين انه يتمنى القيام بها ولكنه لا يقدر على التأثير في قرار مجلس نظاره بشأنها » وكان هذا الجواب أحسن ما يمكن وروده وهو ينطبق على المبادئ الدستورية غاية الانطباق فان الخديوي عزم على تنفيذ الاصلاح الاداري وابقائه ولكنه لم يقدر على اعلان وعد بشأن الامور المالية . وكانت الناس كلها تعلم في ذلك الحين انه لا بد من تعديل قرار نوفمبر سنة ١٨٧٦ حتى ان اللورد ففيان كتب قبل هذا الاوان بشهر يقول « ان الجلسات متوالية يحضرها السر رفرس ولسون والموسيو بلنيير والسر افلن بارنج[2] بقصد الوصول الى طريقة تضمن تسوية مسائل مصر الحالية على قاعدة الحكمة والانصاف »

وكان الجزم يومئذ لازماً في أمرين مهمين أولهما من الذي يرأس الوزارة القادمة وكيف تكون العلاقة بين الخديوي ووزرائه الجدد . كان السر رفرس ولسون يلح باعادة نوبار باشا الى رئاسة الوزارة وعضدته حكومة انكلترا حيث قال اللورد سولسبري « ان حكومة الملكة ترى ان مركز السر رفرس ولسون يصبح عسيراً جداً او غير مستطاع الا اذا عاد نوبار باشا الى مصاف الوزراء على وجه من الوجوه » . ولكن اللورد ففيان لم يوافق على هذا الرأي فكتب يقول « اني أريد اثبات اعتقادي الراسخ بان فكرة نوبار باشا في ايجاد ساطتين مستقلتين احداهما عن الاخرى في

(١) راجع ص ٦٦

(٢) مؤلف الكتاب

اعمال الدولة (الخديوي ومجلس النظار) لايمكن العمل بها مادام الخديوي الحالي صاحب السلطان . فالذي أرى ان كل اقتراح باعادة نوبار باشا الى الوزارة بعد الذي حدث يعد غلطاً كبيراً من جميع الوجوه ويمكن أن يعود بالمشاكل والمتاعب التي تريد حكومة الملكة اجتنابها »

ولما وجه الخطاب الى الخديوي بما تقدم أجاب « انه لا قبل له على أمر غير الخضوع لارادة حكومتي فرانسا وانكلترا اذا أصرتا على عود نوبار باشا الى الوزارة فانه لا يقدر على مقاومتها ولكنه يحذرها سلفاً من نتائج هذا الاصرار حتى لا تلومانه فيما اذا اضطربت بعد ذلك أحوال الحكومة أو وقع قلق جديد »

فكان من الواضح انه اذا اكره الخديوي على اعادة نوبار باشا الى الوزارة حدث اضطراب اكبر من السابق ولهذا ارتأت حكومة فرانسا الا تصر الدولتان على ذلك فرضيت حكومة انكلترا بهذا ولكنها « ألحقت الرضى بانذار للخديوي مفاده انها القت تبعة القلاقل الاخيرة في مصر عليه فاذا حدث نظيرها بعد الآن كانت العواقب شديدة على سموه »

وبين هم في مسألة نوبار باشا ورجوعه الى الوزارة عادوا الى البحث في علاقة الخديوي بوزرائه فاقترح الخديوي اموراً واقترح النظار الاوروبيون سواها وفي الختام اتفقت حكومتا انكلترا وفرانسا على ما يجيء : — (١) ان لا يحضر الخديوي جلسات مجلس النظار في حال من الاحوال (٢) ان يعين البرنس توفيق ولي عهد الخديوية رئيساً لهذا المجلس بناءً على اقتراح الخديوي (٣) ان يكون للعضوين الانكليزي والفرنسوي في الوزارة حق اسقاط كل مشروع او قرار يخالفان في تنفيذه . فلما عرضت هذه المواد على الخديوي

قال « انه يقبلها بلا شرط ولا قيد ولا سيما ان انكلترا وفرانسا اصغتا الى رأيه ومنعتا رجوع نوبار باشا الى الوزارة فهو يشكرهما على ذلك. وانه عالم بالمسؤلية الكبرى الواقعة عليه لانه مكلف بتنفيذ النظام الجديد واظهار فوائده وبمنع القلاقل من البلاد فهو يعد بمساعدة وزرائه ساعدة قلبية ويرجو ان يفعلوا هم مثل ذلك ويقابلوه بمثل هذا التساهل وهذه المسالمة »

وعلى هذا ظهر ان تشكيل الوزارة الجديدة انتهت متاعبه وانقضت فعين البرنس توفيق رئيساً لمجلس النظار في ١٠ مارس ولكن الخلاف عاد وتجدد بين الخديوي ونظاره الاوروبيين على انتقاء بقية النظار. كان رياض باشا على عهد نوبار باشا ناظر الداخلية وأراد الخديوي نقله يومئذ الى الحقانية والخارجية فاعترض النظار الاوروبيون على ذلك بدعوى ان الخديوي أراد من هذا التغيير ان يعيد المديريات الى قبضة يده والامر محال عليه ما دام ناظر الداخلية رجل مستقل الرأي مثل رياض باشا . وأما اللورد ففيان والموسيو جودو فكان رأيهما ان المسؤلية الواقعة على الخديوي لايجوز معها ان تغل يده أو تعارض ارادته في انتقاء وزرائه وتعيين مراكزهم ولكن حكومتي انكلترا وفرانسا ولا سيما الاولى منهما عضدتا رأي السر رفرس ولسون والموسيو بلنيير والحتا على الخديوي بابقاء رياض باشا في الداخلية فعارض في أول الامر ثم عاد وقبل على كره منه . وفي يوم ٢٢ مارس عين رياض باشا ناظراً للداخلية والحقانية بعد ان مضى على البلاد شهر وهي بلا وزارة وعين الوزراء الاخرون بلاعناء

وأرسل الخديوي في ذلك الحين كتاباً الى البرنس توفيق ضمنه المبادئ

التي تعين علاقة الخديوي بنظاره قائلاً (ولي أمل ان هذه التدابير تضمن سير الحكومة في شكلها الجديد حتى يعود السير بالخير الوفير على مصر . ولتثق الوزارة انها يمكنها في جميع الاحوال ان تعول على مساعدتي لها مساعدة تامة صادرة عن ميل صحيح كما اني أعول على ولائها وانقطاعها للمهمة التي نسعى اليها معاً)

وكانت حكومتا فرانسا وانكلترا في مركز حرج مدة هذه المخابرات. فاما انكلترا فان خطتها في السياسة عامة كانت واضحة لانها لم ترد ان تملك مصر ولكنها قضت المصالح عليها بالا تأذن لدولة اخرى اوروبية بامتلاكها وكان هذا المبدأ قاعدة السياسة الانكليزية من سنين. وكان الامبراطور نابوليون الثالث قد فاتح انكلترا في سنة ١٨٥٧ بشأن اقتسام أقطار افريقيا الشمالية بحيث تكون مراكش حصة فرانسا وتونس لسردينيا ومصر لانكلترا(١) فلما عرض هذا الاقتراح على اللورد بامرستون حرر رأيه في كتاب أرسله الى اللورد كلارندون فقال « ليس يبعد أن يكون حكم انكلترا وفرانسا وسردينيا أصلح لكثير من الاقطار من حكومتها الحالية . . . وأما نحن فلا غاية لنا بامتلاك مصر وكل ما نريده فيها أن تظل تابعة للسلطنة التركية وفي بقائها هذا ما يضمن انها لا تصير يوماً ملك احدى الدول الاوروبية . اننا نريد ان نتاجر مع مصر ونسافر منها الى ماسواها ولكننا لا نريد أن نحمل عناء الحكم في مصر . لنسع في تحسين كل هذه الاقطار بنفوذ تجارتنا العام ولكن لنعدل عن

---

(١) أيد ذلك أميل أوليفيه وهو ثقة في هذا الموضوع . راجع كتابه عن السلطنة الحرة م ٣ ص ٤١٨ .

فكرة الفتح والحرب التي تجلب علينا سخط الامم المتمدنة جمعاء »[1]

وكانت سياسة انكلترا في سنة ١٨٧٩ على الجملة مثل السياسة التي وصفها اللورد بامرستون من قبل ذلك العهد باثنين وعشرين سنة ولكن أحوال الزمان تغيرت فاقتضى تغيير الطرق والاساليب المعول عليها في تنفيذ تلك السياسة لانه لم يعد في امكانها التنحي والامتناع عن المداخلة في أمور مصر الداخلية . ولم يكن بين دول أوروبا واحدة يمكن أن تضع قدمها في مصر غير فرانسا فهي حاولت ذلك مرة وربما أدى سوء الادارة في مصر الى معاودة الصنيع الماضي ولا سيما بعد أن كثرت مصالح الفرنسويين المالية وكانت حكومتهم ميالة الى تعضيد تلك المصالح وخدمتها . وافرض ان فرانسا لم يكن غرضها يومئذ ان تضم مصر الى أملاكها — والفرض صحيح — فان حكومة فرانسا لم يكن في وسعها الامتناع عن التداخل امتناعاً تاماً لان ضغط الرأي العام عليها كان شديداً . فلو ان حكومة انكلترا أبت الاشتراك في العمل لاضطرت حكومتها أن تقوم به وحدها

وأما سياسة فرانسا في مصر فكانت في اكثر المسائل الجوهرية نقيض سياسة انكلترا . لم يكن في امكانها أن تسير في خطة الامتلاك لو هي أرادت ذلك ما لم تحمل انكلترا على مخالفتها ومقاومتها . وكانت فرانسا تنكر انفراد

---

(١) من كتاب اشلي عن حياة بامرستون م ٢ ص ١٢٥ — ولا يسعني الامتناع عن نقل العبارة الآتية عن بامرستون : « قال مرة للورد كولي بعبارة بسيطة ولكنها حلت محلها « اننا لا نريد مصر ولا نطمع في امتلاكها اكثر مما يطمع رجل له ملك في شمال انكلترا وملك في جنوبها بأخذ الحوانيت الواقعة على درب ملكه في الشمال وهو جل ما يبغي أن تكون تلك الحوانيت نظيفة مرتبة مستعدة لقضاء حاجته كلما عرج عليها في الطريق »

نكلترا في مصر بمقدار انكار انكلترا لانفراد فرانسا فيها . ثم ان سياسة فرانسا القديمة كانت تخالف كل قول أو رأي يؤول الى زيادة النفوذ التركي ولهذا رأى الفريقان ان مصلحتهما تقضي بالا تصبح مسائل مصر سبباً للخصام بينهما وكان للدولتان مصلحة في المحافظة على سلام أوروبا حتى لا يؤدي سوء الادارة في أحد الاقطار الشرقية الى العبث به. فاحسن سبل الاتفاق بين الدولتين ان توجد في مصر حكومة ربما كانت ناقصة أو لها سيئات ولكنها تقضي على أهم المساوئ والمظالم التي سادت يومئذ فتبطل الحاجة الى التداخل وتبقى مسألة مصر موضعية بدل أن تصبح من مسائل السياسة الاوروبية العمومية

على انه لم يكن بد من وقوع الخلاف من حين الى حين فان حكومة فرانسا كانت تشدد كثيراً في تعضيد الدائنين الاجانب وأما حكومة انكلترا فكانت ميالة الى الفلاحين المصريين. ولكن اختلاف الرأي لم يمنع الحكومتين من الاتفاق في العمل وكان الاتفاق السائد بين لندن وباريز سائداً في مصر أيضاً فان وكيلي الدولتين والافراد المستخدمين من رعاياهما في الحكومة المصرية كانوا على غاية الوفاق ولو ان الامر لم يخل من الخلاف الموقت في بعض الاحايين

وكان الناس كلهم مجمعين على ان الفوضى السائدة في مصر يومئذ علة ا سوء ادارة رجل واحد هو الخديوي اسماعيل باشا لم يشك في ذلك واحد من العالمين. ولكن ابطال تلك المساوئ لم يكن له غير احدى طريقتين تقدم عنهما الكلام — احداهما أن يوضع اسماعيل باشا تحت المراقبة الشديدة تجعله بمثابة الصفر . والثانية وضع مراقبة معتدلة والاعتراف

باستحالة الحكم من دون مساعدته واشتراكه ما دام أميراً لمصر ومحاولة ارشاده الى سبل الاصلاح بدل الضغط والاكراه . ومن الاسف ان الموظفين الاوروبيين الكبار لم يكونوا في ذلك الحين على اتفاق في أي الطريقتين أولى بالاتباع بل هم انقسموا شطرين كل منهما يزعم ان طريقته أصلح وأولى . وكان اللورد ففيان معضداً للقائلين باعتبار قوة اسماعيل باشا الشخصية وذكر حسابها وخالفه السر رفرس ولسون فذهب الى ان الخديوي يجب ان يعامل بالطريقة الاخرى وتقل سلطته الى ما يقرب من لا شيء

ولم يكن للورد ففيان ولا للسر رفرس ولسون خبرة سابقة بشؤون الاقطار الشرقية لان السر رفرس قضى عمره في وزارة المال الانكليزية حيث اقتبس الافكار المالية الصائبة اضافها الى اقتداره الطبيعي وسرعة خاطره فافاده كل ذلك في حل المسائل المصرية المتعلقة بالمال [1] ولكن خبرته هذه أضرته من بعض الوجوه فان نظام الادارة المالية في الشرق يختلف كثيراً عنه في انكلترا والقواعد الضيقة المتبعة في نظارة المالية الانكليزية لا تعد المتمرن عليها للاشتغال بمسائل الاقطار الشرقية بل انها قد تولد تصلباً في الرأي واستخفافاً ببعض الوجوه السياسية التي لا يجوز اهمالها لمالي من أهل اوروبا يشتغل في الشرق

وأما اللورد ففيان فكان بلا خبرة على الاطلاق في الشؤون المالية وكان هذا نقصاً في زمن اشتغال المعتمد الانكليزي بالعراقيل والمتاعب المالية في

(١) اشتغل السر رفرس ولسون في مصر سنة ١٨٧٦ فعرف بعض مسائل المالية ولكن هذه المدة كانت قصيرة جداً لا تكفي للاختبار الصحيح في امور الشرقيين او انواع الحكومات الشرقية

مصر . وكان الرجل كل عمره عاملاً في مسائل السياسة الخارجية تمرن عليها احسن تمرين فكان سديد الرأي ذا عزم واقدام ونظر صائب في العوامل السياسية العاملة من حوله

وقد كنت مشاهداً متفرجاً على هذه المشاحنات التي توجب الاسف عرفت قول الطرفين وفي رأيي ان القوة التي عرفت عن اسماعيل باشا جعلت تغيير التاريخ المصري تغييراً جوهرياً من ضروب المحال سواء عملوا برأي اللورد ففيان أو بالرأي الذي كان السر رفرس ولسون أشهر انصاره ولم يكن التعويل على وعد اسماعيل باشا في الامكان لان الرجل كان عازماً على ابقاء السلطة المطلقة في يده مهما قال ومهما وعد . كان احياناً يتظاهر بالتسليم والاذعان ولكنه عرف مقدرة نفسه في ابتكار الاساليب والحيل التي يلغي بها كل تساهل يفرط منه بحكم الاضطرار ليعيد نفسه الى المركز السابق . على ان هذا لايخرج عن باب الظن فقد اكون مخطئاً في حق اسماعيل باشا ولو اني أظنني مصيباً . ولا ريب انه لو عمل برأي اللورد ففيان لامكنه أن يقوم بعهوده فيما اذا هو شاء القيام وأما رأي السر رفرس ولسون فكان اخفاقه قضاء محتماً لانه لم يكن ذا علم بما امكن وما لم يمكن في أحوال مصر السياسية مدة تلك الايام

وقد كانت التقارير التي ترسل الى انكلترا من مصر متناقضة حيرت حكومتها ولكنه اتضح منها أمر هو ان الخلاف بين اللورد ففيان والسر رفرس ولسون أوجد ضرراً كثيراً ولا سيما ان اسماعيل باشا كان ذا مقدرة على توسيع خرق الخلاف بين الرجلين لان ذلك يوافق ميله الفطري وفيه نفع عائد عليه فهم لذلك طلبوا اللورد ففيان الى لندن في ١٥ مارس ووصل

السر فرانك لاسل في ٢٠ منه لاستلام منصب اللورد ففيان مزوداً بالامر « ان يعضد السر رفرس ولسون تعضيداً قلبياً في عمله مع الخديوي »

وكان البرنس توفيق يوم تولى رئاسة مجلس النظار سنة ١٨٧٩ في السابعة والعشرين من عمره فاظهر ميلاً شديداً الى اصلاح الحالة الشديدة التي سادت يومئذ في الامور المصرية وقابل السر فرانك لاسل في ٢٤ مارس فاخبره ان الرواتب صرفت الى الضباط المتمردين » وان كل شيء سيعود الى سابق حاله من الهدو . وان الخديوي كان عازماً على العمل بالاتفاق مع وزرائه«ولا ريب ان في الحالة صعوبات جمة ولكن التعاون الودي من جميع الافراد يضمن تذليل تلك الصعاب »

ولكن الطريقة التي جربوها في ذلك الحين لم تعد بالغاية المطلوبة لان الخديوي تخلص من نوبار باشا ولكنه لم يتغير كثير من مبداء اعتباره صفراً في الحكومة بل ان الشروط التي اشترطت عليه كانت شديدة صعبة الى حد انه عسر سير الحكومة معها سيراً طبيعياً ولو كانت نيات اسماعيل باشا أحسن من التي اشتهرت عنه . ولقد كان من الخطاء البين أن توضع حدود العلاقة بين الخديوي ووزرائه بالبيان والتفصيل لان رجلاً مثل اسماعيل باشا لا تربطه مثل هذه الخيوط الواهية .فاما ان يكون اسماعيل باشا عازماً عزماً صحيحاً على الاشتغال مع وزرائه بصفاء النية أو لا .واما ان يكون للوزراء مقدرة على استمالته والتأثير في ذهنه أو لا .فاذا كان الاتفاق وحسن التأثير ممكناً فلم يكن ثمت من داع الى التدقيق في شروط العلاقة والاتصال بين الخديوي والوزراء . وأما اذا لم يكن ذلك من الممكنات فان القيود والروابط التي أوجدوها لم تكف لمنع الاضطراب وحبوط العمل وفساد النظام الجديد .

فالتأثير الشخصي في هذه الحالة كانت أهم من كل سلطة تبنى على أمر أو كتاب من الخديوي

ولم يمض على الوزارة الجديدة الا القليل حتى حدث أمر دلّ دلالة واضحة على مصير الامور . ذلك ان فائدة الدين الذي عقد سنة ١٨٦٤ وكان مضمونًا بضريبة المقابلة استحق دفعه في أول ابريل سنة ١٨٧٩ وكان مقداره ٢٤٠ الف جنيه فلما جاء يوم ٢٨ مارس من تلك السنة كان المال المجتمع لهذه الغاية في صندوق الدين أقل من المطلوب بمبلغ ١٩٦ الفاً. وكانت لجنة التحقيق في تلك الايام تعد مشروعاً لتسوية المسائل المالية واشتهر ان في عزمها الغاء ضريبة المقابلة وهو عزم لم يرق لفئة الاغنياء من المصريين . ورأى النظار يومئذ ان يتفقوا مع اعضاء لجنة التحقيق ويؤجلوا دفع القسط من أول ابريل الى أول مايو فعرض السر رفرس ولسون أمراً بهذا المعنى على الخديوي ولكن الخديوي أبى امضاء ذلك الامر بدعوى انه بمثابة اعلان الافلاس وهو لا يرى ان البلاد مفلسة بل انها تقدر على القيام بكل المطلوب منها. هذا غير ان انكلترا وفرانسا أخذتا عليه عهوداً مالية وسياسية شتى لا يمكن معها امضاء الامر المذكور . ولكن الامر انتهى بتعديل في مقدمة ذلك المشروع وأمضاه الخديوي .

ولما كان الخديوي من زمان بعيد مصراً على قوله بان دفع المطلوب من حكومته محال فامتناعه هذه المرة عن تأجيل الدفع برأي وزرائه الاوروبيين كان لغاية في النفس بلا مراء والغاية ظاهرة هي ان الخديوي لم يعبأ بعهوده الاخيرة وانه قام لدس الدسائس على وزارة بلاده حتى يوجب سقوطها . ثم انه كان يعد مشروعاً مالياً من عند نفسه غير مشروع لجنة التحقيق وفي

عزمه ان يعرض رأيه هذا على الدول

ولما جاء أول ابريل كتب السر فرانك لاسل الى اللورد سولسبري ما يجيء : ــ « ان الهياج هنا كبير في هذا الاوان .... والظاهر ان الشيخ البكري يعقد جمعيات من الاعيان والعلماء بقصد اثارة العداء الديني على الوزراء الاوروبيين وان الناس نادوا بالسخط على رياض باشا في الجوامع لانه صديق المسيحيين . واني لاخشى ان يضطر رياض باشا الى الاستقالة بعد ان حذره حكمدار البوليس وأبلغه ان حياته في خطر »

وكتب السر فرانك لاسل ايضاً بعد ٣ أيام أي في ٤ ابريل : ــ « يظهر ان عقد الجمعيات مؤكد لا ريب في أمره وان المخابرة دائمة بين الخديوي وأصحاب النفوذ من الذين يحضرون هذه الجلسات . على ان الغاية من جمعياتهم تعضيد الخديوي في مشروعه المالي الذي أعده لمضادة مشروع السر رفرس ولسون . ومن غاياتهم أيضاً تقديم العرائض الى الخديوي بطلب العمل بالدستور العثماني الذي سنّ في عام ١٨٧٥ ولكنه لم يعمل به الى الآن . وبلغني انهم يحملون أغنياء الاهالي على امضاء العرائض بقولهم انه اذا نفذ مشروع السر رفرس ولسون زيدت الضرائب على الاطيان العشورية زيادة كبرى وان مزية المقابلة تضيع على الناس . وقيل لي ان العلماء يزعمون ان الوزراء الاوروبيين ينوون تسليم البلاد برمتها للاجانب وايقاع الدين الاسلامي في الخطر والضرر . ولكنه لا خلاف في ان أهم الدواعي الى امضاء العرائض هو علم الناس بان امضاءها يرضي الخديوي . وقد أخبرني رياض باشا ان بعضاً من مستخدمي نظارة الداخلية طلب اليهم امضاء العرائض فلم يجسروا على الاباء »

وفي يوم ٦ ابريل رفع النظار الاوروبيون الى الخديوي احتجاجاً واعتراضاً على تصرفه الاخير بينوا فيه ان مسلكه كان مخالفاً لعهوده السابقة فلم يعبأ الخديوي بهذا الاحتجاج لان تدابيره تمت وقد عزم على القيام بامر حاسم يعيد اليه السلطة الاصلية. فلما جاء يوم ٩ أبريل دعا الخديوي قناصل الدول وألقى فيهم خطاباً على مسمع من بعض الاعيان الذين جمعهم لهذه الغاية فقال ان الشكوى في البلاد بلغت حداً لا بد معه من اتخاذ التدابير الفعالة وانه عرض عليه مشروع مالي يوافق رغائب الاهالي جميعهم وقد رفع اليه بعريضة أمضاها الناس من جميع الطبقات وسترسل صورة هذه العريضة في الحال الى وكلاء الدول وقد ورد فيها « ان الامة تعترض على اعلان الافلاس الذي ينويه السر رفرس ولسون وتطلب تشكيل وزارة مصرية بحتة تكون مسؤلة عن أعمالها أمام مجلس النواب »

وكان البرنس توفيق قد اذعن لارادة الامة وقدم استعفاءه وعزم الخديوي على تعيين شريف باشا مكانه مستمراً على الحكم حسب مذكرة ٢٨ اوغسطس وهي التي تتضمن مبدأ مسؤلية الوزارة. ثم ان دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذي أشار به غوشن وجوبير سيبقى نافذ المفعول . وعند ذلك قال شريف باشا عبارات قليلة منها « ان الامة ترى ان الوزارة سارت على نهج يعد اهانة لنوابها لان اعلان الافلاس لا ينطبق على كرامة الامة وشرفها وان البلاد مستعدة للقيام بكل المطلوب منها وان العزم على الغاء ضريبة المقابلة أحدث تذمراً كثيراً في البلاد « وعسير على الخديوي ان يخالف رأي الامة بعد ان أعربت عنه بكل هذا الافصاح »

وكان قناصل الدول يسمعون هذه الاقوال الغريبة « ساكتين سكوتاً

تاماً » ولكن قنصل النمسا سأل سؤالاً في محله وهو هل يرضى الاشخاص الذين وضعوا امضاءهم على المشروع المالي ان يرهنوا أملاكهم ضمانة على المشروع المذكور فاجابه الخديوي انه لا حاجة الى ذلك « فانه يستحيل ايجاد ضمانة أقوى من عزم البلاد برمتها من حاكمها الى أصغر الافراد على تضحية كل نفيس في سبيل الدفع والتخلص من عار الافلاس »

وقد أرسلوا بعد هذا الاجتماع ثلثة أوراق الى قناصل الدول الاولى منها خطاب من مجلس النواب جاء فيه ان النظار اعتدوا على حقوق المجلس مراراً ولكنهم لم يوضحوا كيف تمّ ذلك الاعتداء . ثم أشاروا الى اعلان الافلاس وابطال المقابلة بقولهم « ان هذه الاعمال كلها مضرة بمصالحنا مغايرة لحقوقنا فنحن لا نقبل تنفيذها على أي حال » وعلى هذا سألوا الخديوي أن ينظر في الامر « حتى يتلافى المصاعب الجسيمة التي يمكن أن تتولد في المستقبل اذا دام هذا الاعراض عن حقوقنا وحقوق الامة فان مثل هذه الحالة عائد بالخطر العظيم »

وأما الورقة الثانية التي أرسلت الى قناصل الدول فكانت عريضة الى الخديوي من بعض مندوبي العلماء وكبار الموظفين الملكيين والعسكريين وأعيان البلاد جاء فيها ان الموقعين على تلك العريضة راجعوا مشروع السر رفرس ولسون بشأن المالية فرأوا ان المقترحات الواردة فيه مخالفة لمصلحة البلاد وان ايرادات الحكومة فيما يرون تكفي لدفع جميع المبالغ المطلوبة منها فهم أعدوا مشروعاً غيره يريدون عرضه على مجلس النواب وقد سألوا الخديوي « أن يمنح النواب جميع الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها النواب الاوروبيون في المسائل الداخلية والمالية » وطلبوا أن يكون مجلس النظار

مستقلاً عن الخديوي وواقعاً تحت المسؤلية لدى مجلس النواب

وأما الورقة الثالثة فكانت شرح رأي في تسوية المشكلة المالية

وقد أرسل القناصل هذه الاوراق الى حكوماتهم مع البريد الذي كان على وشك القيام حينئذ الى أوروبا وكان في الحساب أن ينقل البريد نفسه صوراً الى أوروبا من تقرير لجنة التحقيق الذي تمّ تحريره في تلك المدة ولكن صور ذلك التقرير ضبطت في البوسطة بامر الخديوي ولم ترسل الى مواضعها « على أمل أن تقبل الدول الرأي الذي عرضه النواب على الخديوي قبل أن يعم العلم بتقرير لجنة التحقيق ». ثم كتب الخديوي الى السر رفرس ولسون والموسيو بلنيير يقول « انه بناء على رغبة الامة الصريحة قد كلف شريف باشا تشكيل وزارة كل أعضائها من المصريين »

لما عين الوزراء الاوروبيون في الوزارة المصرية اشترطت حكومتا انكلترا وفرانسا « انه اذا اقيل الناظر الانكليزي أو الناظر الفرنسوي من منصبه بدون رضى حكومته وجب بطبيعة الحال ان تعاد لجنة المراقبة على المالية المصرية التي عينت بدكريتو نوفمبر سنة ١٨٧٦ » فلما أراد شريف باشا تنفيذ هذا الشرط كتب الى الموسيو بليج دبوغاس والي يسألنا ان نعود الى مراقبة الايراد والمنصرف في المالية المصرية . فكتبنا رداً فحواه اننا لا نقدر على الاشتراك في مشروع مالي نرى انه يستحيل العمل بموجبه او ان نوافق علي تغيير يخالف العهود التي تعهدها الخديوي لحكومتي انكلترا وفرانسا من عهد قريب . فكان من أمر شريف باشا حين بلغه هذا الرد انه أخبر السر فرانك لاسل ان اباءنا قبول الوظيفة أخلى الحكومة المصرية من كل مسؤلية بسبب عدم الرجوع في الحال الى تقرير المراقبة . ولكنه مع هذا

سال حكومتي فرانسا وانكلترا ان تندبا مراقبين آخرين . واستقال في هذا الاوان أيضاً من خدمة الحكومة المصرية السر جرلد فتزجرلد وبلوم باشا سكرتير المالية والسر اوكلند كولفن وهو يومئذ مدير مصلحة التاريع

ثم صدر دكريتو بتعيين شريف باشا رئيساً لمجلس النظار وتكليفه ان يشكل الوزارة وأرسل الخديوي اليه كتاباً شرح فيه المبادئ التي يجب ان تسير الحكومة عليها في المستقبل وهذا بدء الكتاب المذكور : — « اني بصفتي رئيس الحكومة وبصفتي مصرياً أرى ان الواجب المقدس يقضي عليّ ان اتبع رأى بلادي وان أعمل على تحقيق امانيها الشرعية » . ثم تقدم الخديوي الى القول بان مشروع ناظر المالية القاضي باشهار الافلاس والعبث بمصالح أصحاب المال « قد هيج سخط الامة على الوزارة » وان الرأي العام ظهر مما في العريضة التي رفعها الاهالي اليه فهو عملا بما في تلك العريضة يكلف شريف باشا أن يشكل وزارة « مؤلفة من عناصر مصرية صحيحة » ثم أشار الى طلب الدستور فقال انه سينشيء مجلساً «تكون انتخاباته وحقوقه موافقة لحالة البلاد وأماني الشعب » . فعلى الوزارة ان تسن لائحة للانتخاب تشبه القوانين الجارية في اوروبا « مع مراعاة أخلاق الاهالي وحاجاتهم » وأعرب الخديوي بعد هذا عن استحسانه للمشروع المالي الذي عرضه النواب فعلى الوزارة ان تنفذه بتمامه . وختم الخديوي كتابه بقوله « واني أعلم باخلاصكم للوطن فلاريب عندي بان سعادتكم ستختارون رفاقاً مثلكم تثق البلاد بهم وتحترمهم فاطلب لكم النجاح في العمل الجليل الذي أريد ان أقرن به ذكري »

وتلا ذلك حالا تعيين بقية النظار « الحائزين لثقة الجمهور واعتباره »

فكانوا كلهم من صنائع الخديوي والخاضعين لمطلق ارادته لم يمثلوا الحزب الوطني في شيء على فرض وجود الحزب المذكور لانه عين شاهين باشا ناظراً للحربية وعمر باشا لطفي مفتشاً عمومياً ومن أعضاء مجلس النظار وكان للاثنين شهرة لا تحمد في ما اتخذا من الوسائل الشديدة مدة استخدامهما السابق لجباية الضرائب

في التاريخ حوادث كثيرة تشهد بسقوط النظامات الحرةمن تأثير رجل واحد ذي مقدرة ونفوذ فقد كان الامبراطور اوغسطس والامبراطور نابوليون الاول أعظم الذين تمَّ على يدهم انتقال القوة من الامة الى حاكمها وكل الذين قرأوا التاريخ يعرفون الطرق التي عمد اليها هذان الملكان. وأما الطريقة التي عمد اليها اسماعيل باشا فان علمي القليل بالتاريخ يظهر لي انها كانت ملبكة سيئة لا تدل على الحذق والدهاء وهي جديدة من نوعها لم يسبق لها نظير . ذلك لان الحالة لم تكن من أمثال الحالات التي يلزم فيها السياسة والقوة لاخضاع الامة لارادة الحاكم المطلق بل هي نقيض تلك الحالات لان الخديوي كان حاكماً مستبداًوبلا هذه الحيلة لا أثر للرأي المستقل او الحرية في الفكر بين رجال بلاده وحكومته . فاسماعيل باشا قصد اعادة سلطته الشخصية باستخدام المبداء الدستوري موقتاً والتظاهر بالميل اليه لان التداخل الاجنبي كان يهدد سلطته بالخطر . وقد كان من غرائب الدهر ان يرى المرء اسماعيل وهو عنوان الحكم الاستبدادي على أشد أنواعه متظاهراً بحب الدستور مدعياً انه لا تسمح له الذمة بمخالفة ارادة الشعب . وأغرب من هذا انه كان قبل هذه الحادثة بقليل يعلن عجزه التام عن وفاء ديونه ولكنه انقلب انقلاباً سريعاً حتى انه لما عرض وكلاء

الدائنين عليه رأياً يفيد عجزه عن الدفع أنكر ذلك الرأي ونبذه وهزأ به أمام العالمين . ولكن أغرب المضحكات في هذه الرواية الهزلية قولهم ان فلاحي مصر الذين كانوا يئنون من مظالم اسماعيل ويطلبون الخلاص منها بقطع النظر عن نتائج خلاصهم أو تأثيره في المصالح الاخرى قاموا يومئذ يضحون كل نفيس حتى لا يلصق ببلادهم عار الافلاس . ومن البديهي الذي لا ريب فيه ان جمهور المصريين كان جاهلا تمام الجهل بكل ما جرى في تلك الايام ولكن النواب فهموا بعض الشيء من هاتيك الامور . فهموا أولا ان الخديوي أراد ان يعربوا عن رغبتهم في ايجاد حكومة دستورية لم يفقهوا حقيقة معناها ولكنهم قيل لهم ان الدستور أفاد أقطاراً اخرى ولم يكن من شؤونهم استقصاء الحقيقة والعلم بغرض الخديوي في مطالبتهم بذلك الادعاء . فسواء أفاد الدستور أو لم يفد في مصر انهم علموا نية الخديوي وأطاعوه . وفهموا ثانياً ان جل المتاعب التي أصابت البلاد يومئذ نشأت عن الديون واستحقاق المبالغ الكبرى للاوروبيين وكانوا قد رأوا ضرر التداخل الاوروبي في بلادهم ولم تظهر لهم الحسنات فلم يصدقوا ان هذا التداخل يمكن ان يراد منه نفع المصريين . ثم قيل لهم ان التداخل الاخير كان المراد منه نزع امتيازات الاغنياء الذين هم من جملتهم فلم يلزم بعد هذا عناء كبير لاستمالتهم الى جانب الخديوي العامل على محاربة النظام الاجنبي الجديد . هذا غير ان بغضهم الديني للأجانب كان ضامناً لسيرهم في ذلك السبيل.

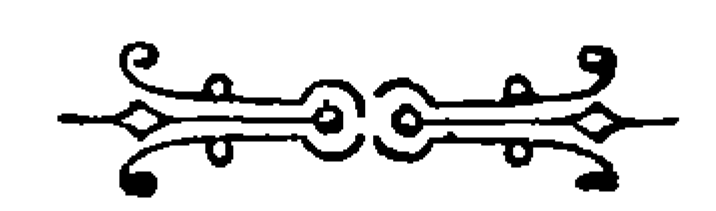
ويغلب على الظن انه لو عدل اسماعيل باشا عن طلب المجلس النيابي واكتفى في محاربة الاجانب بقوة الكره العام السائد بين المصريين للأجانب

وقوة التعصب الديني لكان عمله أقرب الى رغائب المصريين وأميالهم لان الاستعانة بهذه الاميال كان أضمن للفوز ونيل التعضيد القلبي من كل برهان يأتيه على نفع الدستور والدستور غريب عن كل ما الف أهل بلاده .والحق يقال انه لم يدرك مراد الخديوي من التعلق على ذكر الدستور غير أفراد قليلين

ولكن اسماعيل باشا لم يلجأ الى مثل هذه الوسائل ولم يتسلح بمثل هذا السلاح الا في نادر الاحوال . ذلك لانه لم يكن ذا تعصب وكان قد ذاق مرارة التعصب الديني وعرف أخطاره فهو كان يخفي اثار هذا التعصب بوسائل العسف والاستبداد كلما لاح له اثر في البلاد . ولم يشتهر الرجل بتعبده واسلامه فهو لولا خوف الناس من عواقب العصيان وقضاء المصالح عليهم بطاعته لما أطاعه منهم فريق المتدينين من المسلمين. ثم ان مصلحة الخديوي قضت عليه ألا يتطرف في الاستعانة بمثل هذه الاميال والعواطف ولا سيما اذ كان يعرف ان كل استعانة بتعصب الاهالي تفقده ميل أوروبا وتهيج مخاوفها وفي ذلك الخطر الاكبر. فالانقلاب الذي أراده كان أقرب الى التمام وأقل خطراً لو هو اتاه من طريق المتمدنين وجعل حجته طلب الشورى والدستور. على ان هذا لم يمنع أنصاره في البلاد من العدل حسب اهوائهم وأميال نفسهم فقد كتب السر فرانك لاسل يومئذ « ان جماهير كبيرة من الاهالي المتعصبين اتوا مصر ويمكن أن يصبحوا مصدر خطر صحيح » ولم يكن من الحكمة أن يتمادى الخديوي في الاشتراك العلني مع رعاياه الجهلاء فيما كانوا يرون ويريدون بل ان الصواب وقوفه موقف الحاكم المستنير المرتقي العامل بارادة الشعب والمتوسط بين التعصب الاسلامي والتمدن الحديث

ان اسماعيل باشا استخدم الوسائل الخطرة لانه بدأ بتحريض الضباط على التمرد في جيشه ثم حاول أمراً لا يوافق طباع الاهالي وهو اقتباس نظام الدستور والشورى وفي ذلك خطر ظاهر على صاحب القوة المطلقة لان الجنود شعروا بقوة نفوسهم ولانه لابد من وجود أفراد قلال بين الشعب الجاهل يمكن أن يتمسكوا بوعد الخديوي ويطالبوه يوماً بالدستور الذي حمل العامة على اقراره وهي لا تفقه مغزاه . فالزرع الذي زرع يومئذ اثمر ثمراً بعد ذلك في تاريخ القطر المصري

على ان فوز الخديوي كان في ظاهر الامر تاماً ساعة هذه الحوادث لانه لاح للناس ان أوروبا ستعد اجماع الامة المصرية على طلب نعمة الدستور من الحقائق الثابتة . وظهر أيضاً ان الخديوي قاوم حكومتين عظيمتين وتخلص من المستشارين الاجانب في حكومته فعين مكانهم رجالاً يطيعونه طاعة عمياء وينفذون أوامره ولو أصبحت حكومة البلاد دستورية . وظهر ان دول اوروبا يمكن أن تلقي النصائح على الخديوي ولكن تنافسها يمنع اشتراكها فلا خوف من عمل عليه كبير . ولكن اسماعيل تطرف في نسبة البساطة الى أوروبا لان أقل أهلها علماً بأحوال الشرق لا يجوز عليه مثل هذه الامور. على ان فوز الخديوي كان ممكناً مع كل هذه المساوئ لو ان مشروعه المالي بني على قاعدة صحيحة ولو امكن له أن يدفع ديونه لما بقي سبيل الى التداخل الاجنبي. ولكن مشروع الخديوي كان لسوء حظه محالاً لا يمكن تنفيذه فسقط برمته وأصاب الخديوي من سقوطه مصاب كبير



الفصل السابع

تقرير اللجنة

ابريل سنة ١٨٧٩

***

اعلان الافلاس — مبادئ التسوية — راتب الخديوي — الضرائب العشورية — قرض الرزنامه — قانون المقابلة — تخفيض الضرائب — الاتفاق مع الدائنين — اراء في التقرير — استقالة أعضاء اللجنة — مشروع الخديوي — عود الى النظام السابق — اقامة قضية من صندوق الدين على الحكومة المصرية — سفري من مصر

***

كانت لجنة التحقيق توالي الاجتماع في خلال هذه الحوادث حتى تعد مشروعاً لتسوية الامور المالية .ولا حاجة الى الدخول في باب كل المسائل المعقدة التي عرضت على هذه اللجنة ولكننا نبسط هنا النتائج التي قررها الاعضاء .

بدأ أعضاء اللجنة تقريرهم [1] بالقول ان الحكومة المصرية مفلسة وان افلاسها بدأ في ٦ ابريل ١٨٧٦ وهو يوم توقف الخديوي عن دفع المستحق على الحكومة. صحيح ان فائدة الدين دفعت بعد ذلك اليوم وانه استهلك مبلغ ٢٦٤٥٠٠٠ جنيه من الدين وان الحكومة اشترت أوراقاً بأثمان تختلف مابين ٣١ ¼ و٤٣ وجملتها ٤٨٥٨٠٠٠ جنيه ولكن عجز الميزانية في عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨ بلغ ٤٨٢٢٠٠٠ ولذلك كانت زيادة الدين السائر عن جملة المال المخصص

(١) أنا الذي حرر الصورة الاولى من هذا التقرير ثم أدخل عليه تعديل كبير قبل ان أقرته اللجنة نهائياً . وقد هذب الموسيو بلنيير لغته لانه كتب بالفرنسية

للاستهلاك مبلغ ٢١٧٧٠٠٠ جنيه . وقد ورد في تقرير اللجنة « انه اذا دفع القسط في هذه الحالة كان الدفع عبارة عن توزيع فوائد وهمية وقد علمنا بالاختبار ماذا يصيب الجماعة التي تسير في مثل هذا السبيل لانها تظهر بمركز حسن باهر حتى ساعة الخراب المحتم » والصحيح ان أصحاب الدين والذين يدفعون الضرائب أصابهم الضرر معاً من تأخير الاعتراف بحقيقة الحالة فلم يكن أذن من علاج واف غير الاعتراف بالحقيقة والشروع في الاصلاح بعد هذا الاعتراف لان البلاد ينزف دمها عن آخره بالطرق المتبعة الآن كما قال الموسيو بلنيير ولا بد من الاعراض عن كل وسيلة موقتة مثل التي عولوا عليها للتظاهر الوهمي بوجود المال . ولا بدّ أيضاً من تقليل المصروفات السنوية الى حد ما في طوق الايرادات. هذه حقائق اعترف بها جماعة من نوابغ الاوروبيين الامناء وفي جملتهم وكلاء أصحاب الدين فكان اعترافهم بها أمراً كبيراً

ولما تحقق اعضاء اللجنة ان الحكومة المصرية لاتقدر على دفع المطلوب منها كله طفقوا يقررون مبادىء التسوية مع اصحاب الدين وهم عالمون ان انصاف كل ذي حاجة من ضروب المحال وورد في تقريرنا « ان الطرق التي سارت عليها الحكومة حتى الان تجعل القسط محالاً في اجابة جميع اصحاب المصالح وغاية ما نؤمله من النظام الجديد أن يقسم الظلم بين الفريقين ويراعي الذمة في هذه القسمة على قدر الامكان»

وعلى ذلك قررت اللجنة ثلثة مبادىء :— أولها أنه لايجوز الحكم على أصحاب الدين بتضحية شيء من مصالحهم حتى يضحي المدينون كل ما يمكنهم تضحيته وورد في التقرير « انه لا حاجة الى اقامة الدليل على صحة هذا المبدإ

وعدله » لانه كان مبدأ الانصاف والعقل. ولكنه نشأت صعوبة في تطبيقه لانهم جعلوا يتساءلون عمن هو المدين الحقيقي. وظاهر من الوجه الادبي ان المدين الحقيقي هو الخديوي لانه قضى اعواماً كثيرة يتصرف، باموال مصر على ما يشاء ويهوى ولا حساب عليه ولانه اقترض الملايين ولم يشاور الامة التي قضت الاقدار ان يكون اميرها بحق الارث ولم يراع مصالحها او أميالها في الاقتراض ولكنه جرَّ تلك الامة معه لسوء الحظ وهي لا جناح عليها بحكم العقل لانها لم يؤخذ رأيها فيما فعل الخديوي. على انه لم يكن بد من وقوع نتيجة فعله على الامة ولو ان في هذا الحكم جور ثقيل. وقد قضت السياسة والسداد المالي معاً بان يكون تطبيق هذا المبدأ قرين التروي والاعتدال ولذلك ورد في التقرير انه يتحتم وضع بعض الحمل على أهل مصر « ولكن تحميلهم فوق طاقتهم يعد مخالفاً للمصالح العمومية بلا مراء. وسيظهر من ختام هذا التقرير اننا نقترح تخفيف احمالهم تخفيفاً ظاهراً في الحال »

وأما المبدأ الثاني وضعته اللجنة فهو العمل على قاعدة القانون المصري فيما يخص مواد التصرف باملاك الرجل المفلس حين تقرر درجة الخسارة التي يجب ان تلحق بكل فئة من الدائنين

وأما المبدأ الثالث فهو اعتبار كل قرار للجنة نافذ المفعول على جميع الذين يتعلق بهم الامر رضوا به او لا. ذلك لان اصحاب الدين كانوا جمعاً غفيراً ولان مصالحهم كانت كثيرة التشعب والتضارب حتى ان الاجماع على تسوية اختيارية كان من فروض المستحيل لان الاختيار يجعل في طوق فئة قليلة منهم ان تبطل مزية كل تسوية او قرار. فلم يكن لنا سبيل غير ان نسنَّ قانوناً نطلب موافقة الدول كلها عليه ونجعله سارياً على المحاكم المختلطة

في كل الامور

ولما انتهى اعضاء اللجنة من تقرير هذه المبادئ جعلوا ينظرون في مركز الخديوي وحيثيته الشخصية . وكان سموه قد تنازل عن معظم اطيان العائلة الخديوية ١ وهي التي جعلت رهناً لقرض جديد ارادوا منه تصفية الدين السائر . فلزم بعد هذا ان يحدد راتب الخديوي ويعين مقداره وقد جاء في التقرير بهذا الصدد « انه لا ريب في ان سموه لا يصر على بقاء مرتباته كثيرة على حين انه يطالب اصحاب الدين بتضحية كل مصالحهم في سبيل التسوية » ولذلك عين للخديوي راتب مقداره ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصري في العام

واما فرض الغرامة او الغبن على المصريين في سبيل هذه التسوية فقد اعترضته مصاعب جمة وتحتم على اللجنة ان تجزم في ثلثة امور . اولها هل تزاد الضرائب على الاطيان العشورية . وثانيها هل يعد قرض الرزنامه في جملة ديون الدولة . وثالثها كيف العمل بقانون المقابلة . وكان مستقبل البلاد من وجه مالي يتوقف على حل هذه العقدة الثالثة اكثر من كل ماسواها

ولا حاجة الى التطويل هنا في وصف انواع الاراضي المصرية انما نقول ايضاحاً للقارئ انها كانت عشورية وخراجية ٢ فاما العشورية فيؤخذ من اسمها ان الضريبة المقررة عليها للحكومة عشر ايرادها وكانت في بدء امرها

---

(١) بقي للعائلة الخديوية اراض اصبحت بعدئذ ذات قيمة كبرى فقد باع احد الامراء من عهد قريب ارضاً له في مصر بستمائة الف جنيه

(٢) العشوري مأخوذ من لفظ العشر . والخراج في الاصل اسم الضرائب التي فرضها المسلمون بعد الفتح على اهل الذمة

هبات من حاكم البلاد الى اتباعه . واما المال المفروض على الاراضي الخراجية فكان اكثر مقداراً وكان يمكن تغيير مقداره بحسب رأي الحكومة. وكان في البلاد يوم انعقاد لجنة التحقيق ١٣٢٣٠٠٠ فدان عشوري و٣٤٨٧٠٠٠ فدان خراجي من الارض وبلغت جملة المال المدفوع في سنة ١٨٧٧ على الاطيان الخراجية ٣١٤٣٠٠٠ جنيه وعلى الاطيان العشورية ٣٣٣٠٠٠. وكانت ضريبة الاراضي العشورية في الوجه البحري من ١٢٠ قرشاً الى ١٧٠ عن كل فدان وبلغت في بعض الاحوال ٢٠٠ قرش أو زادت. ومتوسط الضرائب الخراجية في القطر كله ١١٦،٢ قرشاً . وأما الاراضي العشورية فاعظم ضريبة عليها بلغت ٨٣،٥ قرشاً عن الفدان وكان اصحابها يدفعون في اكثر الاحوال ضريبة اسمية لا تستحق الذكر ومتوسط العشوري في القطر كله ٣٠،٣٠ قرشاً عن كل فدان. وكان في جملة هذه الاراضي بعض من أحسن ما في القطر وبعض من اقله خصباً ومعظم الخصيب الطيب منها في قبضة العائلة الخديوية. وجميع الاطيان العشورية يومئذ ملك افراد من اصحاب القوة واليسار

وقبل ان رفع أعضاء اللجنة تقريرهم أعرب الخديوي عن رغبته في زيادة الضريبة على الاطيان العشورية فجعل الاعضاء يتشاورون في تنفيذ هذه الرغبة وطرق العمل بها فاشاروا بمساحة أراضي القطر على عجل وتعديل الضرائب على طريقة يبطل معها هذا الفرق بين العشوري والخراجي . ولما كان مسح الاراضي يقتضي زماناً طويلا فهم أشاروا أن يزاد مقدار الضرائب على الاطيان العشورية في الحال ١٥٠ الف جنيه في السنة توزع على أصحابها حسب نوعها وايرادها

ثم تقدمت اللجنة الى قرض الرزنامة فرأى الاعضاء ان الحكومة كانت قد فرضته على الناس بصفة ضريبة ولم يكن في نيتها دفع الفوائد عليه حتى ولا اعادة المال الى أصحابه . ولا سبيل الى الريب في صحة هذا الرأي فان مجلس النواب وافق سنة ١٨٧٧ على ايقاف دفع الفائدة عن هذا القرض فدل هذا القرار على مقدار انقياد النواب للحكومة وعلى حقيقة ما كان في نية الحكومة أن تفعل مع الذين أقرضوها مال الرزنامة ومال المقابلة معاً

ولم يكن في نية اللجنة ان تعود الى جمع شيء من قرض الرزنامة انما هي أرادت أن تعرف كيف تفعل بالذي جمع منها الى ذلك الحين. وقد قرر الاعضاء بعد الامعان الطويل ما يأتي بهذا الشأن — قالوا : « نقترح اعتبار الذي جمع باسم الرزنامة ضريبة لان هذا الاقتراح يوافق الغاية الاصلية التي خالجت صدر الحكومة المصرية حين أصدرت الامر بجمع القرض وان يحذف من عداد الديون العمومية » . وقد بنت اللجنة هذا القرار على امرين أولهما ان فيه انصافاً لمصلحة المدينين ولا سيما بعد ان اقترحت اللجنة عدة أساليب لتخفيف وطأة الضرائب على المصريين . وثانيهما انه لو عد قرض الرزنامة ديناً على الحكومة مثل بقية الديون لحال دون العمل بهذا القرار موانع شتى لانه لا يعد دائناً للحكومة الا الذي عنده مستندات تدل على انه أقرض تلك الحكومة مالا فاذا لم تصر اللجنة على هذا المبداء في اعتبار الديون نشأت المطاليب الوهمية وتولدت من كل جانب . هذا غير ان اكثر أصحاب هذا القرض لم يكن عندهم وصل ولا ورقة ولا دليل من أي الانواع على ان الحكومة استلفت منهم مالا ولم تعط الحكومة وصلا عما

قبضت الا لقلال من الممتازين فلم يكن في وسع اللجنة انصاف كل المكتتبين بهذا القرض ولا سيما الفقراء منهم وهم أولى الناس بالشفقة والالتفات . ولقد كان قرار اللجنة هذا غاية في السداد بالنظر الى الحالة المالية السائدة في تلك الايام

على ان أهم هذه المسائل كلها كان أمر المقابلة وطرق التصرف بها .ولا حاجة الى الاسهاب في نتائج الخراب الذي جرته هذه المقابلة على الحكومة وهي لم يكن لها مسوغ ولا عذر على جباية أموالها من الناس الا اذا استخدمتها في وفاء الديون او قضاء الاعمال العمومية العائدة بالايراد العمومي ولكن هذا لم يكن لسوء الحظ ما فعلت الحكومة . صحيح انها قصدت بعد تسوية سنة ١٨٧٦ أن تفي جزءاً من الدين بمال المقابلة ولكنها أنفقت الاموال قبل ذلك الزمن من حاجاتها المعتادة وظلت الى مابعد شهر نوفمبر من سنة ١٨٧٦ تدفع فوائد الدين من مال المقابلة المذكور

على انه لا ريب في ان الحكومة المصرية لم تنوِ وفاء وعدها للذين دفعوا المقابلة فقد وجدت لجنة التحقيق في خلال بحثها ان الحكومة كانت قد أعدت أمراً يقضي « بفرض الرسوم على الاملاك » بعد انقضاء زمان المقابلة وقدروا ان ايراد هذه الرسوم يبلغ ٩٠٠ الف جنيه في السنة فظهر من هذا ان الحكومة لم تبطن الصدق والوفاء واتضحت غاياتها تمام الوضوح

وظهر أيضاً ان اعتبار المقابلة ضريبة اختيارية كان من الاوهام والاضاليل فقد ورد في التقرير « انه لا ريب في ان صفة الاختيار في هذه الضريبة لم يكن لها وجود فان دفعها كان جارياً ومعدوداً من الامور المحتمة مثل دفع بقية الضرائب والدليل على صحة هذا القول انه حالما شكلت الحكومة الجديدة أبى الناس من

كل جانب ان يدفعوا المقابلة بدعوى انها فريضة اختيارية »

وعلى هذا فقد رأت حكومة مصر الجديدة أنها اذا استمرت على جباية المقابلة كان فرضها لغاية غير غاية الحكومة السابقة وكان احترام العهود التي تعهدتها الحكومة للاهالي أمراً لازماً في كل حال. وانه متى انتهى دفع المقابلة خفض مقدار الضرائب الاميرية على الاطيان الى نصفه لا تجوز المحاولة في هذا ولا التغيير . ولكن اللجنة ارتابت في مقدرة الحكومة على القيام بالعهود التي تعهدتها الحكومة السابقة وقررت انه « لا ريب انه مهما كانت نيات الحكومة الحالية طيبة ورغبتها في القيام بالعهود السابقة صحيحة فان لوازم الحالة الحاضرة لا تمكنها من العمل بما تريد»

فكان أحسن الامور في تلك الحالة أن تعان الحقيقة بلا وجل ولا تردد ولهذا قررت اللجنة « ان الوزارة الجديدة لا يتحتم عليها ان تعد نفسها مطالبة بتنفيذ مشروع » خبث في أصله وجوهره ويستحيل العمل به وأشارت بان يبطل جمع مال المقابلة في الحال . فما بقي غير ان يفصل في أمر الذين دفعوا اقساطاً من المقابلة المذكورة أو دفعوها كلها وظهر من حسابات الحكومة المصرية ان جملة الذي دفع في هذا السبيل ١٠ مليون جنيه ولكنهم لما دققوا النظر في الجزئيات والمفردات رأوا ان الحكومة لم تقبض كل هذا المقدار الكبير وذلك لاسباب أولها ان مبالغ كبرى دفعت في شكل رجع أو هي شهادات بما كان على الحكومة من الدين لبعض الافراد. وقالت اللجنة «لا خلاف في ان اصدار هذه الرجع وقبول الخزينة لها احدث اغلاطاً ومساوئ عديدة لان بعض الاغنياء تمكنوا بهذه الوسيلة من تخفيض الضرائب المطلوبة منهم مقدار النصف وهم في الحقيقة لم يدفعوا شيئاً نقداً » ولزيادة الايضاح

تقول ان الحكومة كانت تجري على النسق الآتي : — ان بعض المتازين من الاكابر تحصلوا على اعتراف من نظارة المالية بان لهم ديناً وهمياً على الحكومة فكانوا يدفعون هذه الورقة الى عمال المالية كأنها نقد يفون به المطلوب منهم على سبيل المقابلة وبهذا كانت ضريبة الاطيان التي يملكها اولئك الاغنياء تخفض مقدار النصف وهم لم يدفعوا في الحقيقة قرشاً . ولم يكن في الامكان العلم بمقدار ما ضاع على الحكومة بهذه الطريقة ولكنه كان ولا ريب شيئاً كثيراً

وهنالك أمر آخر هو ان كثيراً من المبالغ التي دفعت للمقابلة وبعضها دفع نقداً كان أيضاً شيئاً وهمياً بمعنى ان هذه المبالغ لم تدفع الا حين أذنت الحكومة للدافعين ان يؤجلوا دفع ضرائب اخرى مستحقة عليهم الى أجل غير مسمى. مثال ذلك انهم اختاروا أربع قرى في مديرية القليوبية ووجدوا ن المطلوب منها لضريبة الاطيان ١٦٤٠ جنيهاً ولضريبة المقابلة ٢٤٧٢ جنيهاً آلجملة المطلوب منها ٣١١٢ . وقد جمعوا في سنة ١٨٧٨ من هذه القرى الاربع ٢٢٥١ جنيهاً جعلوا منها ١٤٧٢ للمقابلة و ٧٧٩ فقط للضرائب الاخرى فكأنهم أجلوا من الضرائب القانونية ٨٦١ جنيها حتى يسهلوا على الناس دفع مقدار المقابلة

كل هذا وقد بقي بعد ما تقدم من البيان مبالغ على الحكومة للذين دفعوا المقابلة دفعاً صحيحاً واقرب الطرق الى الانصاف في هذه الحالة أن يعقد قرض يعطى منه لكل ذي حق من الناس حقه ولكن عقد القرض ومالية مصر على ما قدمنا كان يومئذ من ضروب المحال

وهنا أضرب صفحاً عما اقترحت اللجنة وأسرد الذي تم لانصاف الذين

دفعوا مال المقابلة فقد وجدوا بعد كل خصم جائز ان جملة المطلوب من هذا الوجه ٩٥٠٠٠٠ جنيه وأشار الذين وضعوا قانون التصفية في ١٧ يوليو من سنة ١٨٨٠ بان يدفع في كل سنة ١٥٠ الف جنيه لمدة ٥٠ عاماً الى الذين أخذت منهم أموال المقابلة فهم الآن يأخذون فائدة ١٪ في المئة عما دفعوا الى الحكومة السابقة

وقد قدرت الحكومة في سنة ١٨٧٦ ان جملة الايراد من المقابلة ١٦٥٠٠٠٠ جنيه وكان المبلغ الذي جمعته سنة ١٨٧٧ من هذه الضريبة ١٣٣٧٠٠٠ وفي سنة ١٨٧٨ بلغ مليوناً ولكن لجنة التحقيق ابطلت هذه الضريبة بعد ذلك وزادت ضريبة الاطيان ١١٣٠٠٠٠ جنيه في السنة فكان تأثير هذه التسوية في أصحاب الاراضي العشورية يختلف عن تأثيرها في أصحاب الاراضي الخراجية لان الاراضي الخراجية وجملتها ٣٤٨٧٠٠٠ فدان لم تدفع ضريبة المقابلة بتمامها ما خلا ٢٤٠ الف فدان منها ولهذا أصاب معظم أصحاب الاراضي الخراجية خفض في جملة الاموال . وأما الاراضي العشورية فكانت جملتها في القطر ١٣٢٣٠٠٠ فدان منها ٤٨٠ الف فدان دفعت ضريبة المقابلة بتمامها ولكن الدفع اكثره كان بالرجع فهو وهمي غير حقيقي فلذلك كان التغيير الاخير واقعاً أشده على أصحاب هذه الاطيان فانهم فرض عليهم دفع الاموال كما كانت باكلها قبل ابتداع المقابلة وأصابهم بعض الزيادة التي فرضت للتسوية وهي ١٥٠ الف جنيه في السنة كما تقدم القول . كل هذا والذي كانوا يدفعونه أقل من الذي فرض دفعه على أصحاب الاراضي الخراجية

وقد أشارت اللجنة بتخفيض الضرائب حوالي ٤٠٠ الف جنيه في السنة تعويضاً للذين دفعوا المقابلة وتقرر حرمانهم من نتائجها الموعودة . وتقدمت

بعد ذلك الى الديون المختلفة ومطالب الدائنين خفضت مقدار الفائدة على الدين الموحد ودين الدائرة السنية والدائرة الخاصة من ٦ الى ٥ في المئة وسوت بقية المطالب والديون

وانتهى اعضاء اللجنة من عملهم بوضع ميزانية عن سنة ١٨٧٩ قرروا الايراد فيها بمبلغ ٩٠٦٧٠٠٠ جنيه والمصروف ٨٨٠٣٠٠٠ فكانت الزيادة ٢٦٤ الفاً . وضمنوا باب المصروف مبلغ ٣١٣٠٠٠٠ لنفقات الحكومة ومصالحها

هذه جملة الذي اقترحه أعضاء لجنة التحقيق مر ١٥ شهراً قبل ان أصبحت قانوناً بعد التعديل والتحوير ولكنه لم يمكن القول باجتياز مصر دور الاضطراب المالي الا بعد مرور أعوام كثيرة . والحق ان عمل هذه اللجنة أول اصلاح حقيقي لمسائل مصر المالية . وقد امضي تقريرها في أبريل أي بعد ان عزل الخديوي نظاره الاوروبيين بيوم وكلف شريف باشا تشكيل الوزارة الجديدة فغير بذلك الحالة تغييراً تاماً لانه لم يعد في الامكان اصلاح الامور حسب المأمول ولم يكن تنفيذ الآراء التي اقترحتها اللجنة ممكناً بلا هذا الاصلاح فلذلك استعفى أعضاء اللجنة وقبل الخديوي استعفاءهم

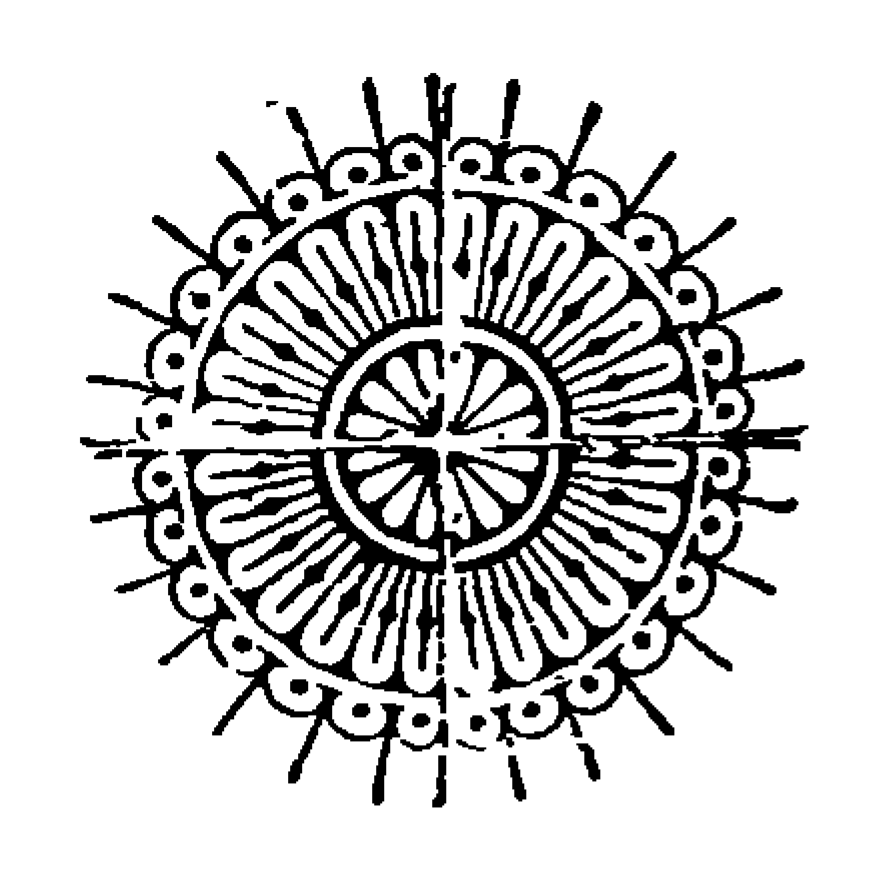
وأما المشروع المالي الذي أعده الخديوي بالاتفاق مع بعض الاعيان فنشر في ٢٣ ابريل وكان كثير العيوب . من ذلك انهم قدروا ايراد الحكومة بمبلغ ٩٨٣٧٠٠٠ جنيه وهو يزيد ٨٠٠ الف عما قدر أعضاء اللجنة . فكان من المحتم أن يعود الحكام الى عسف الايام السابقة ومظالمها في جباية هذه الاموال. هذا غير انهم اعترفوا بالافلاس ضمناً مع انهم بالغوا في انكاره قولا لانهم خفضوا فائدة الدين الموحد الى ٥ في المئة ووعدوا بالعود الى اكثر من ذلك بعد مدة من الزمان وقد كتب أعضاء اللجنة الى الخديوي يومئذ

يقولون ان مشروعه ينكر إعلان الافلاس ولكنه طمس الحقيقة وأخفاها.
وأهم من ذلك انه لم يرد في المشروع المذكور حد لراتب الخديوي وآل بيته وبلا هذا الحد لا يمكن الاصلاح الصحيح . فكأنما المشروع بني على أساس السلطة المطلقة للخديوي وبقاء الامتياز للكبراء

وقد ظهرت نتائج التغيير في خطة الحكومة حالا وكتب السر فرانك لاسل في ١٩ إبريل الى وزارة الخارجية في لندن « ان شاهين باشا ناظر الحربية توجه الى البحيرة والمرجح انه ذهب لجباية الاموال وهو رجل اشتهر مدة خدمته السابقة في الوجه البحري بالقسوة البالغة والفوز التام في باب جمع الاموال » . وبعد ذلك بايام كتب وكيل قنصلاتو انكلترا في الزقازيق يقول « تسألونني عن سير الحكومة الحالية فاقول انه أردأ من قبل لان ثلثة أرباع الضرائب ونصف مقدار المقابلة يجمع الآن بوسائل الجور والظلم المعتادة . ولما كان الفلاح بلا موسم من القطن أو الغلال يعول عليه فقد لجأ الى المرابين واقترض منهم المال بفائدة ٤ أو ٥ في المئة شهرياً ولا سبيل لديه غير هذا السبيل اذا هو أراد أن ينجو من لسع السياط . وأما الذوات فلا يدفعون غير المال المقرر وهم في نعمة وهناء . وقد جاء عمر باشا لطفي مفتش الاقاليم البحرية من عهد قريب وأصدر الاوامر ان تجمع الاموال بكل ما في الامكان »

وجملة القول أن جميع مظالم الزمان السابق عادت حالما شكلت الوزارة الجديدة . وكان أعضاء صندوق الدين في خلال ذلك يتشاورون فيما يفعلون فرأوا انه لم يبق أمامهم غير ان يرفعوا قضية أمام المحاكم المختلطة على الحكومة المصرية

ولقد كنت من قبل هذه الحوادث بزمن أتوق الى مبارحة مصر ولكنني أشغلتني تلك الحوادث وهمتي فترددت بين السفر والاقامة حين كانت الآمال معقودة بوضع مالية مصر على أساس متين حتى اذا سقطت هذه الآمال كلها وخابت لم يبق لي ميل الى البقاء في مصر فاستعفيت من خدمتها وبرحتها يوم ٢٤ مايو سنة ١٨٧٩ . ومن ذلك الحين الى حين رجوعي بصفة مراقب عمومي لمصر بعد تنازل اسماعيل باشا فقدت مزية الحكم الشخصي عما حدث في مصر . وقد عين يومئذ موضعي السر اوكلند كولفن عضواً في صندوق الدين



الفصل الثامن

سقوط اسماعيل باشا

من ابريل الى يونيو ١٨٧٩

***

حيرة الدول الاوروبية — الدولة العلية — انكلترا — فرانسا — ايطاليا — روسيا — المانيا والنمسا — طلب حكومتي انكلترا وفرانسا اعادة النظار الاوروبيين الى مناصبهم — اباء الخديوي ان يعيدهم — مسألة أعادة المراقبة — اعتراض الحكومة الالمانية على خطة الخديوي — انكلترا وفرانسا تشيران بالتنازل — استغاثة الخديوي بالسلطان — السلطان يعزل الخديوي — ارتقاء البرنس توفيق — اسماعيل باشا يبرح مصر — ملاحظات عن حكمه

***

ان عزل الخديوي لنظاره الاوروبيين أوقع الدول التي تهمها مصالح مصر في الحيرة وكانت كل دولة ذات شأن تريد أن يكون لها صوت مسموع في تسوية المسائل المصرية على وجه عام . وأما في القطر فان الحالة كانت حرجة الى النهاية ولم يمكن السير على خطة الا اذا تضاربت مصالح الدول وتنوعت الغايات

كان السلطان يخشى أن تمس حقوق سيادته الشرعية وكانت سياسة حكومته كثيرة التقلب والتردد حسب العادة لانها جعلت تتساءل في هل يلزم عزل الخديوي وهل جاءت ساعة العمل على تحقيق الحلم الذي تردد على ذهن كل سياسي من الاتراك منذ انتصر محمد علي بقوة السيف وأحرز لنفسه ولخلفائه ملكا يقرب من المستقل . ان خلفه هذا قد تجاوز حدود منصبه

وأساء استعمال القوة فاهل مصر يئنون من مظالمه وقد أثقل نيره ظهورهم وان اوروبا غير راضية عن اموره وأعماله . أليس يمكن اصلاح ذلك كله بالغاء الفرمانات السابقة وارسال وال تركي مع بعض الفرق الباسلة من ورائه ليحكم البلاد المصرية . وكان المتظاهرون بالود للدولة العلية يهمسون بما معناه ان هذا التداخل الاوروبي كله عائد بالضرر الكبير . أ ليس يمكن أن يعم مبدأ العزل بسبب سوء الحكم ويتناول أقطاراً اخرى من الغبراء. أو لم يكن من الجائز أن يجمع الرأي العام وهو يومئذ قوي على ان الذي اكتشفه أعضاء لجنة التحقيق في مصر يمكن أن يقال عن غيرها ايضاً من أجزاء السلطنة العثمانية اذا غير اسم البلاد . بمثل هذا تأثرت الافكار حتى انه خطر لبعضهم أن يهنئ الخديوي بما أبدى من مقاومة الدول الاوروبية ويشجعه على الثبات في رفض النظار الاوروبيين . ولكن الفريق الآخر من أهل السياسة كان يهمس بما معناه ان ماذا تكون حالة السلطان لو ان الدولتين الغربيتين عزلتا خديوي مصر من عند أنفسهما متظاهرتين بمشاورة الاستانة في العزل . انه لو حدث ذلك لفهم أهل الارض جميعهم ان سيادة الباب العالي على مصر لا تزيد عن الاسم. أ فليس الاوفق في هذه الحالة أن تقوم الدولة في الحال لعمل قبل أن يعمل الاخرون . كل هذا حمل السلطان وهو حاكم قضت عليه الاحوال أن يتكلم بالفاظ التمدن الغربي ولكنه سليل الفاتحين الذين استولوا على البوسفور ومبدأ حكمه مثل مبادئ حكمهم أن يتمهل ويتردد ويترقب الحوادث فلا يقوم بعمل فاصل في حال من الاحوال

وأما متاعب الحكومة الانكليزية فكانت كثيرة أيضاً لان مصالحها

في مصر كانت تحتم عليها القيام لعمل وترك القعود وكانت تخشى أن تقضي الاحوال عليها بامر طالما تجنبته السياسة الانكليزية. ذكر أحد نبهاء الانكليز من ثلثين سنة قبل هذه الحوادث «ان الانكليزي المجاهد في بقاء هنده المحبوبة بين يديه سيغرز قدمه في وادي النيل ويقعد في مقعد المؤمنين »[1] . فاذا لم تحذر انكلترا كل الحذر تمت النبؤة بهذا الشأن واضطر الانكليز أن يضيفوا الى أحمالهم الكائنة في كل أقطار المسكونة حمل الحكومة المصرية

ولقد حاولت السياسة الانكليزية أن تلقي عنها الحمل المصري وهي أبداً سياسة صدق وأمانة ولو انها تخطيء في بعض الاحيان ولكن حوادث الايام كانت أقوى من عوامل السياسة وقد قدر لمصر أن تقع في قبضة الانكليزي كما قال كنلايك . وفوق هذا فانه تحتم وقوع مصر في يده مع ان البعض كانوا يقاومون ويخالفون في أمر ذهابه اليها وكان البعض متنحين لا يهمهم ذهب اليها أو لم يذهب ولم يكن في الناس من اشتدت رغبته في ذهاب الانكليزي الى مصر وكان هو غير ميال الى الذهاب حاول بكل قواه أن يرد عن نفسه حكم الاضطرار محاولة الصادق الامين . ان المسلمين يومئذ رضوا بحكم الاقدار وقالوا هو الذي قسم الله لنا ولكن الاوروبيين الذين كانت الاحقاد السياسية تتنازعهم جعلوا يتوهمون ان في الامر دسيسة كبرى ورأوا في حوادث مصر ما أثبت لهم خداع انكلترا وتضليلها

وأما سياسة فرانسا فكان همها منصرفاً الى منع الانكليزي من تغرير قدمه في ضفاف النيل وكانت مقيدة بمصالح الشركات الباريزية الكبرى وبغيرها من الامور . ثم ان فرانسا كانت تنفر من دعوة الاترك الى احتلال

(١) كتاب بوتن لكنلايك ص ٢٨٦

مصر من جديد وتعد مثل هذا الدواء أشدّ ضرراً من الداء . وكانت وزارتها يومئذ بصيرة حكيمة رأت انه اذا كان الاحتلال مزدوجاً أي من الانكليز والفرنسيس أصبح ذلك علة دائمة للنقار والخلاف بين الدولتين . وقد رووا أن بسمارك قال يوماً ان مصر ستصبح آفة الوفاق بين انكلترا وفرانسا كما أصبحت بلاد شليسفج وهولشتين بين بروسيا والنمسا

وكانت ايطاليا تحوم حول المسألة مصرة على اشباع مطامعها ونيل حصة من حكومة مصر ولعله كان أوفق لها أن تستخدم قواها في اصلاح حالة الفلاح في تسكانا ونابولي

ولم يكن لروسيا مصالح فهي لزمت الحياد على أمل أن تجدّ امور تفيد في خدمة مصالحها . هذا غير ان سقوط حكومة اسلامية يؤيد مذهبها في ان الشرقيين لا يقدرون على ادارة امورهم ولما كانت روسيا تعد النفس بامتلاك شيء من الولايات العثمانية يوماً فهي لزمت الحذر وجعلت تترقب فرص الزمان. ثم ان روسيا كانت تود التظاهر بحماية الدولة العلية من اعتداء الاجانب عليها وتعد ذلك رأس مال لها في باب السياسة وقد قال أحد رجال الدولة الروسية العظام « انا هشمنا الاتراك المساكين تهشيما عظيما في الشمال فاقلّ ما ينبغي لنا في هذه الحالة ان نذود عنهم ونحميهم في الجنوب »

وأما المانيا وهي يومئذ تعد دولة واحدة مع النمسا فكانت حتى هذا الاوان قليلة التداخل في امور مصر ولكنها لم يرق لها اتحاد فرانسا وانكلترا في عمل كبير وكان اتفاقهما السياسي موضع الاستهجان في برلين . هذا غير ان بعض الالمانيين صدرت لهم أحكام على الحكومة المصرية من المحاكم المختلطة ولا بد من دفع المطلوب اليهم ولا سيما اذا سأل بسمارك يوماً عما تمّ بامرهم

فان صاحب الفيالق والجيوش اذا ما وجه سؤالاً وجب أن يسمع الجواب الذي يرضيه

بقي على انكلترا وفرانسا أن تحملا تبعة التقدم على سائر الدول والشور بما يلزم لاصلاح الحالة وقد ظهر لهما ان اجتناب التدابير القصوى مثل عزل اسماعيل باشا كان أصلح فيما اذا امكن الاجتناب لانه اذا أبى التنازل وجب عزله بالقوة واضطرت الدولتان الى اتباع الخطة التي كانت كل منهما تأباها اباء صحيحاً . وان قيام الخديوي بعزل النظار الاوروبيين كان أمراً غير رشيد فيه من عدم المراعاة والمجاملة لحكومتي انكلترا وفرانسا ما فيه ولكنه لم يعد نقضاً لعهد رسمي تعهده الخديوي. فعلى هذا وجب أن تؤتى جميع طرق النصح والتحذير قبل التعويل على الفعل الاخير ولذلك تفاوضت الحكومتان ملياً في لندن وفي باريز ثم اتفقتا على عمل واحد ضمنه اللورد سولسبري رسالة أرسلها الى السر فرانك كاسل يوم ٢٥ أبريل قال : —

« يعلم الخديوي حق العلم ان الاسباب التي قضت على حكومة الملكة بالاهتمام لشؤون مصر وأحوالها جعلتها تسير على سياسة لا يراد منها غير انماء موارد مصر وضمانة العدل وحسن الاحكام فيها . وقد كانت حكومة الملكة حتى الساعة تعتبر بقاء الخديوي وبقاء العرش لآله من الشروط المهمة اللازمة للغاية المذكورة. كذلك الحكومة الفرنسوية اكدت لنا انها على هذه الآراء. فنحن نؤثر اعتبار الذي اتاه سمو الخديوي على عجل سواء فيما يتعلق بتنفيذ الاصلاح في قادم الايام أو بخطته مع الحكومتين من الامور العرضية غير المقررة نهائياً ونفضل أن نسمع منه في المستقبل ايضاحاً يرضي النفوس عما فعل في هذا الزمان الاخير . وأما اذا ظل سموه على الاعراض عن واجباته

وعهوده السابقة واذا أصر على الامتناع عن قبول النظار الاوروبيين ممن تعرض احدى الحكومتين تنصيبهم فاننا نعلم حينئذ ان الاعراض عن العهود وهو الذي تغلب على أعماله الاخيرة ان هو الا نتيجة خطة مرسومة وغاية مقررة فهو اذاً يهجر صداقة الدولتين عمداً ويتبرأ من ودهما. وليس يمكن في هذه الحالة غير ان تحفظ الوزارتان لهما حق الحرية التامة في الفكر والعمل على وقاية مصالحهما وفي اتخاذ التدابير التي تضمن للمستقبل حسن سير الحكومة والاقبال للبلاد»

لما عزل الخديوي نظاره الاوروبيين كان عالماً حق العلم بخطورة فعله واقدامه . وقد كان مراده في أول الامر أن يواقح الدولتين ويقاويهما حتى انه أمر الضباط العظام في جيشه ان يقسموا يمين « الامانة للخديوي ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعداء سموه وبيته » . وقد زيدت قوة الجيش في ذلك الحين ولكنه لم يمض الا أيام قليلة حتى ظهر ان تعويل الخديوي على ولاء جنوده كان عبثاً ومحالا بدليل ما ورد في تقرير السر فرانك لاسل يوم ٢٦ ابريل بعد ان ورد فيه وصف الشقاء والتذمر الناشئين عن تشديد الوزارة الجديدة . قال : — « وقد بلغني ان معظم الشكوى من هذه الحالة كائن في الجيش حتى انه نمت فيه روح العداء للخديوي . وليس هذا العداء قاصراً على العساكر الذين يجندون من فقراء الناس المتألمين المظلومين انما هو سرى الى الضباط أيضاً وهم ينفرون كثيراً من التداخل الاوروبي ولكنهم يعدون الخديوي سبب ما أصاب بلادهم من الارزاء »

ولما بلغ القنصلان مذكرة انكلترا وفرانسا للخديوي في ٢٥ ابريل انكر فكرة الجفاء وعدم المجاملة وشدد في القول انه لم يقصد أمراً من هذا

القبيل ولكنه أبى ان يعيد الناظرين الاوروبيين الى مَنصبهما . والحق يقال ان جميع الساكنين في مصر كانوا يرون يومئذ ان اعادة الرجلين لا توافق ولا تحمد عواقبها حتى ولو تكون اعادتهما من الممكنات . وقد تبع هذا الرد مفاوضة عن أحسن الطرق الضامنة لاشتراك الاوروبيين في حكومة مصر ففكروا بالمراقبة ولكن أملهم بالنفع من اعادتها كان قليلاً لان سلطة المراقبين وهمية غير حقيقية وهم لو اعيد تعيينهم لم تعضدهم قوة ظاهرة ولم يسندهم الخديوي عن ميل اليهم صحيح ولم يلقوا أقل معونة من قوة الرأي العام بل انهم يضطرون الى الاشتراك في العمل مع نظار من باشوات الترك الميالين الى القديم لا يمكن لهم الاتفاق معهم في الرأي فمراقبتهم تكون وهمية وتضطر حكومتا انكلترا وفرانسا فيما لو تمّ تعيينهم مرة اخرى أن تتحملا في الظاهر تبعة الخراب المالي الذي كان على وشك الوقوع فلهذا عدلوا عن اعادة المراقبة وأصابوا في العدول

والحق يقال ان الناس كانوا يزيدون اعتقاداً من يوم الى يوم بأن متاعب مصر لا تنتهي ومشاكلها لا تحل ما دام اسماعيل باشا رأس حكومتها وكان فعل الحكومة الالمانية معجلا للعمل الذي لم يكن بدّ منه بعد حين . ذلك ان حكومة المانيا أمرت وكيلها في مصر أن يبلغ الخديوي « ان الحكومة الالمانية تعد دكريتو ابريل الذي خول لحكومة مصر وحدها تسوية مسائل الدين وقضى بالغاء الحقوق المعترف بها من قبل بمثابة اعتداء ظاهر على العهود الدولية التي صدرت عند تأسيس القضاء المختلط . وانها تعد ذلك الدكريتو ملغى ولا فعل له ولا حكم على المحاكم المختلطة ولا على رعايا الامبراطورية الالمانية . وهي تلقي على الخديوي تبعة عمله المخالف للقوانين.

واشتركت دول اوروبا الكبرى كلها في هذا الاحتجاج على طرق مختلفة

وعلى هذا ظهر ان الاخرة دنت ورفع السر فرانك لاسل بامر اللورد سولسبري[1] الكتابة الآتية يوم ١٩ يونيو الى الخديوي : —

« اتفقت حكومتا فرانسا وانكلترا على نصح سموكم رسمياً أن تتنازلوا وتبرحوا القطر المصري فاذا فعلتم سموكم بهذا النصح اتفقت حكومتانا على تعيين مرتب لسموكم يناسب المقام وعلى ابقاء نظام الوراثة الذي يقضي بارتقاء البرنس توفيق من بعدكم . ولسنا نخفي عن سموكم انكم اذا أبيتم التنازل واكرهتم حكومتي لندن وباريز على مخاطبة السلطان رأساً فلا يجوز لكم بعد ذلك أن تؤملوا بالراتب ولا بصيرورة الامارة الى البرنس توفيق »

ولا يخفى ان البرنس عبد الحليم كان الوارث الشرعي للامارة حسب القانون الاسلامي ولكن فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ جعل الارث للبكر وبكر البكر وقد نال الخديوي هذا الحق من السلطان ببذل الاموال الوفيرة فكان الخطر من ضياع مساعيه وضياع الحق على بنيه كبيراً في هذه الحالة ولا سيما ان أولياء الامر في الاستانة كانوا يميلون الى تنصيب البرنس حليم

ولما أصدر اللورد سولسبري أمره بالاشارة على الخديوي ان يتنازل أرسل أيضاً تلغرافاً شرح فيه الاسباب التي حملت الحكومة الانكليزية على اتباع هذه الخطة فقال « ليس يمكن للمرء ان يراجع الحوادث التي انتهت بعزل الخديوي للنظار الاوروبيين الا ويثبت له ان الخديوي لم يصدق النية في القبول بتحديد سلطته حسب اقتراح اللجنة وانه كان عازماً على اعادة السلطة المطلقة لنفسه حالما يتم له المراد من ذلك الاذعان الظاهر . وقد تمهلت

(١) كانوا قد أرسلوا الى الخديوي كتباً خصوصية بهذا المعنى من أيام قليلة

الدولتان عليه وبقيتا زماناً تخيرانه بالرجوع عما فعل وأسرع في فعله ورجتاه أن يعود الى طريق الاصلاح الذي أشارت به اللجنة المختلطة فأبى أن يستفيد من هذا الامهال وهذه الفرصة وعاد فاستعمل مدة الامهال في اعادة الابتزاز والجور اللذين تعودهما

«ولو ان بلاد مصر لا حصة للدول في تاريخها الماضي ولا نصيب أو لو انها بلاد يمكن الاعراض عن مصيرها ومستقبلها لكان الاولى بالدول والاصوب أن تتنحى من الآن وتعدل عن كل تداخل فيما يخص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر يستحيل على انكلترا ان لم يكن على سواها أيضاً لان موقع مصر الجغرافي واعمال حكومة انكلترا الماضية في سبيل المحافظة على كيانها يجعل تركها الآن واهمالها من ضروب المحال . وان حكومة انكلترا مضطرة بحكم الواجب عليها وحكم المصلحة معاً ان تفعل كل ما في الامكان لايقاف سير المظالم وسيء الاحكام قبل ان تعود بالخراب المادي والفوضى اللذين ظهر من عبر التاريخ الشرقي في الاقطار الاخرى انهما شران لازمان عن سوء الادارة في كل حال

« والذي يظهر من حالة مصر الآن ان الشر فيها لم يتأصل بعد الى الحد الذي يستحيل معه الاصلاح بالبتر البسيط والتغيير القليل لان العثرة الوحيدة في سبيل الاصلاح هي على ما يلوح لنا أخلاق حاكم مصر وطباعه وهو ذو متاعب مالية لا بد أن تؤدي الى وقوع الظلم . ثم ان اخلافه الوعد يحبط كل مسعى في ايجاد العلاج الشافي من هذا الداء . فلا ريب بعد هذا ان السياسة لا تتغير الا بتغيير الحاكم العام

«وربما كان من الواجب على الدول الغربية أن تعرض هذه الامور على

السلطان الذي ولى الخديوي بفرمان منه . ولكننا قبل الاقدام على عمل خطير كهذا ربما نشأ عنه ضرر بالغ للخديوي ولافراد بيته رأينا من الصواب أن نبلغ هذه الخواطر للخديوي أولا وان نسهل عليه سبيل التنازل تحت شروط تحفظ شرفه ومصالحه حتى يستقيل من منصب أصبح لا يصلح له بحكم طباعه وأعماله الماضية »

فلما بلغ القنصلان افكار الحكومتين لاسماعيل باشا سألهما أن يمهلاه ريثما يتأمل الامر وفي يوم ٢١ يونيو اخبرهما انه عرض المسألة على السلطان وكان الخديوي يؤمل المساعدة من الاستانة لانه ارسل وكيلا خصوصياً لمواجهة السلطان وانفق الاموال الوفيرة على سبيل الرشوة وكانت مخاوف السلطان قد هاجت من قول بعضهم ان الدولتين الغربيتين تنويان ابطال سيادته الشرعية . لمثل هذا كان الخديوي يؤكد الفوز وظهر حينئذ لبعضهم انه لابد من مساعدة الاستانة له . ولكن دول اوروبا كانت كلها متفقة في هذا الحين فان النمسا والمانيا وروسيا وايطاليا اشارت على الخديوي بالتنازل وكانت ايطاليا آخر دولة وافقت على هذا الرأي لانها كانت ميالة الى اسماعيل باشا من أول الامر . وقد اضطر السفراء الى التشديد على السلطان في الاستانة حتى يمتنع عن مساعدة الخديوي وكان السلطان يود أن يصدر امر العزل منه فيما لو كان عزل الخديوي أمراً محتماً فلا يتم ذلك باتفاق الدولتين الغربيتين . وفي ليل ٢٤ يونيو ورد على الموسيو تركو قنصل فرانسا الجنرال خبر من الاستانة فحواه ان الباب العالي عول على عزل الخديوي وتولية حليم باشا بدله ومع ان هذا الخبر وود بعد نصف الليل فان السرفرانك لاسل والموسيو تركو والبارون دي سورما قنصل المانيا الجنرال توجهوا في الحال الى قصر

الخديوي . وورد في تقرير السر فرانك لاسل قوله « بلغني انه لما شاع في الحريم ان الافرنج طلبوا مقابلة الخديوي في تلك الساعة من الليل حدث اضطراب لا يوصف وتوهمت والدة الخديوي ان في الامر مكيدة لقتل سموه فرجته ألا يقابلنا ولكن الخديوي لما عرف ان هؤلاء الافرنج هم قناصل انكلترا وفرانسا والمانيا وان شريف باشا كان معهم أدرك انه ليس من خطر على حياته ورضي بمقابلتنا .وكان سموه بحالة الاضطراب الشديد وعلى وجهه لوائح الذهول حتى خيل لي انه غير عالم بحقيقة الحال ولكنه لما طلب اليه أن يستقيل ثبت على الاباء ثباتاً تاماً »

وظل الخديوي يمانع في التنازل حتى ٢٥ يونيو حتى انه أعد مشروع امر عال بزيادة الجيش الى ١٥٠ الف مقاتل وجعل القوم يحثون في أمور بعيدة مثل اغراق البلاد الواقعة حول الاسكندرية ولكن الخديوي أدرك أن قوته زالت حتى انه نقل كثيراً من تحفه ومثمنات قصوره الى اليخت الراسي في الاسكندرية

وكان السفراء في الاستانة دائبين على الضغط حتى نالوا مرادهم ومن غايات الدول يومئذ أن يكون البرنس توفيق خديوي مصر بعد أبيه وليس البرنس حليم فلذلك أرسل الصدر الاعظم تلغرافاً في ٢٦ يونيو الى مصر باسم « اسماعيل باشا الخديوى السابق » وفيه العبارة الآتية

« ثبت ان بقاءكم في منصب الخديوية لا يثمر غير زيادة المتاعب الحالية وتجسيمها فلذلك عزم جلالة السلطان بناء على قرار مجلس وكلائه أن يعين دولة محمد توفيق باشا في مسند الخديوية وصدرت الارادة السنية بذلك وأرسل نصها الى دولته بتلغراف آخر . فادعوكم الى الخروج من ادارة

الحكومة عملاً بامر جلالة السلطان »

وأرسل حينئذ تلغراف آخر الى البرنس توفيق باشا بتعيينه خديوي مصر . وعند ذلك ثبت ان كل مقاومة تالية لا تفيد فارسل الخديوي وراء البرنس توفيق وسلمه الامارة امام نظار حكومته . ويقال ان مشهد التسليم هذا كان مؤثراً لان الاب وابنه معاً أظهرا أمارات الانفعال

ولما كان الاسراع في تنصيب الخديوي الجديد من لوازم الحال فقد تمّ الاحتفال به في الساعة ٣٠ — ٦ من يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ أي في نفس النهار . وكتب السر فرانك لاسل تلغرافاً الى اللورد سولسبري وردفيه انه « أطلقت المدافع في هذا المساء اعلاناً بارتقاء البرنس توفيق الى منصب الخديوية وجرت تشريفات في القلعة حضرها جميع القناصل ووكلاء الدول وعمال القنصليات ونظار الحكومة ورؤساء مصالحها وجمع غفير من الاهالي» وكان بعض الناس قد احتشدوا في شوارع العاصمة ولكن الامر تمَّ بسرعة تامة حتى ان اكثر الناس لم يلموا بعزل اسماعيل باشا حتى سمعوا مدافع القلعة تدوي اعلاناً بارتقاء خلفه

بقي أمر آخر رأوا لزومه هو ان الخديوي السابق يهجر القطر المصري ولا يبقى فيه فاشار بعضهم بذهابه الى الاستانة والبعض ذكروا أزمير ولكنه عزم بعد الامعان على اختيار نابولي حيث عرض ملك ايطاليا عليه قصراً فيها(١) وعلى ذلك فان اسماعيل باشا برح مصر الساعة ٣٠ ـ ١١ من يوم ٣٠ يونيو وتوجه الى الاسكندرية وأشار بألا يكون وداعه رسمياً فلم يحضر لوداعه في المحطة أحد من وكلاء الدول ولكن الاهالي احتشد منهم جمع كبير .

---

(١) ذهب اسماعيل بعد ذلك الى الاستانة ومات فيها في ٢ مارس سنة ١٨٩٥

وكانت سيدات الحريم في عرباتهن خارج المحطة وقد لبسن السواد وعلا انتحابهن بين العباد . وجاء اسماعيل باشا الى المحطة فالقى خطاباً على السامعين قبل أن يدخل عربته قال فيه انه راحل عن مصر وقد ترك ابنه فيها تحت وصايتهم. ثم تقدم الخديوي الجديد وودع والده واخوته الذين سافروا مع والدهم اسماعيل باشا وقد قال أحد الذين شهدوا هذا المنظر « انه كان مؤثراً الى الغاية حتى انه لم يبق واحد من الناظرين الا وهو يذرف الدمع السخين »

وقام اسماعيل باشا من الاسكندرية في يخته المحروسة فكان في تلك الباخرة حسب تقرير المستر كلفرت وكيل قنصلاتو انكلترا « جمع غفير من الموظفين والنزلاء الاوروبيين جاؤوا ليودعوا اسماعيل باشا فكان سموه يلقى من الناس احتراماً واجلالاً في كل مكان سواء في البر أو في يخته . ومع ان آثار الانفعال الشديد كانت بادية على وجهه فانه تحمل الشدة وفعل فعل الرجال وابتسم للمودعين شاكراً لطفهم موجهاً بعض الكلام الرقيق الى كل منهم مصافحاً لجميع المودعين »

وهنا أقول انه اذا كان حكم اسماعيل باشا سيئاً فان سقوطه كان شريفاً ولا بد ان أشد الناس عداء له رثوا لعزيز ذل ورجل سقط من المقام الاعلى مثل ذلك السقوط . ولقد صدق باكون في قوله « من الذي رأى أياماً أشد من رجل سار في مأتم شهرته وعزه وهو مازال حياً يرزق» وكل ذي خيال رأى المحروسة في ذلك اليوم مقلعة من الاسكندرية عاد الى ذهنه ذكر عبر الزمان وشهد حادثة من اكبر حوادث الدهر ضاع فيها الحظ الوفير

ربما كان عهد الحوادث التي جرت في أيام اسماعيل باشا قريباً لا يمكن معه الحكم بلاغرض . وربما كنت خالياً من جميع الصفات التي تلزم لاجتناب

الغرض والحياد التام . ولكنني لست أشعر بغرض في نفسي أو ميل معلوم في هذه المسألة فقد انتقدت عمل اسماعيل باشا في رواية هذا الكتاب ولكني لست كارهاً للرجل كرهاً شخصياً بل اني كان يخالج صدري الاشفاق في كل حالة بدل الغضب ولطالما رأيت انه لو وقع اسماعيل باشا في أيدي رجال أحسن من رجاله في بدء حكمه لتغير تاريخ القطر المصري ولعله لم يقم في الارض رجل خبر اكثر من اسماعيل باشا حالة الوحدة وبعد الاصدقاء عن الذي يخدم مصالح نفسه وهو في مركز القوذ فان تصرف الذين كانوا يتملقونه ثم يغنمون من رضائه يقل في جنبه الذم والهجاء . وأما هو فانه استحق اللوم الشديد ولكنه كان ذا صفات تخفف جرمه في عيون المنصفين . انه أراد أن يدخل التمدن الاوروبي الى مصر على عجل ولم يكن ذا علم بشروط هذا العمل الكبير ولا اختبار لاساليبه . هذا غير انه نشأ بلا تهذيب ولا تعليم على الاطلاق فقد ذكر المستر ناسو سنيور انه لما كان راجعاً الى أوروبا في سنة ١٨٥٥ التقى بحوذي انكليزياً كان خادماً لاسماعيل باشا فقال له الرجل في جملة أقواله وهي صحيحة بلا مراء - «كان اسماعيل وأخوه مصطفى في باريز يشتريان كل ما يريان وكانا مثل بقية الاولاد يبتاعان العربات الفاخرة كالتي تقتنيها الملكة فكتوريا أو امبراطور فرانسا ثم يهملانها فتتلف من عدم الاعتناء ... وكان أحب الناس اليه خادموه من أولئك الغلمان الذي يأتونه بالدخان ثم يقفون امامه والايدي على الصدور . فكان في بعض الاحيان يجلس الى ديوانه ويدخن ويحدث هؤلاء الغلمان عدة ساعات متوالية عن النساء وما يشبه ذلك ... ورأيته مرة يحاول قراءة رواية فرنسية

---

(١) تعبير منقول عن كتاب دل في الحضارة الرومانية ص ٣٧٩

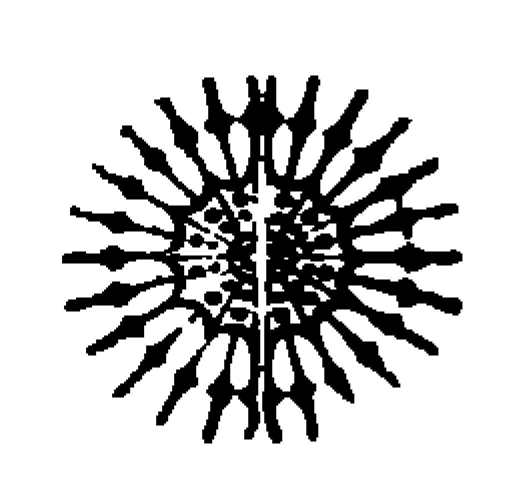
ولكنه كان يظل نحو ساعتين في مطالعة كل صفحة . وشهدته مرة أو مرتين يحاول الكتابة وهو يخط الحروف كبيرة مثل خط الصغار في دفاتر الكتابة ولست أظنه كتب جملة برمتها في حياته »[١]

ولقد كانت علاقاتي الشخصية باسماعيل باشا ودية وهو أمر يشهد بمروءته لانه اذا كان في مصر كلها رجل يحق له الشكوى منه فاني ذلك الرجل لاني اشتركت اشتراكا رئيسياً في الحوادث التي أدت الى خلعه ولا سيما في تعيين لجنة التحقيق وهي الضربة التي لم يقم منها مدة حياته. ولكن اسماعيل باشا لم يكن حقوداً. والحكم على اعماله مهما كانت صفة الحاكم وكان زمانه لا يمكن ان يكون في جانب اسماعيل لانه قلَّ بين الناس من تولى منصباً يحسد عليه مثل اسماعيل باشا حين صار امير مصر. كان ملكا مطلقاً يحكم أمة طائعة وارضاً هي من اخصب اراضي الدنيا وأوتي من القوة والجاه والمال ما لم يؤت مثله الا قليل في الافراد. فاطرح هذا كله والقاه منغمساً في هوى النفس العابث بمقام الحاكمين ثم دهاه ذهول كبير وهو قارون مصر الاكبر فجعل يبذر الاموال حتى اذا عزل بطلب الدول الاوروبية لم يكن بين رجال أمته عشرة يرون العزل جوراً ذلك مع انهم كانوا يكرهون التداخل الاجنبي في شؤون البلاد

يغلب بين الملوك المخلوعين ان يتوهموا ان رعاياهم يتشوقون الى عود احكامهم ولست اعلم اذا كانت هذه الخواطر وردت في ذهن اسماعيل باشا فاذا فعل فانه على غلط مبين لانه مات ذكره من يوم عزله وقد اصبح رعاياه يعدون حكمه حلما مزعجا مضى وانقضى لولا ان تاثيره باق يؤلمهم ويؤلم

(١) كتاب الاحاديث م ١١ ص ٢٢٨

اولادهم واحفادهم على ممر السنين . احتفلوا من عهد قريب في مصر بعيد محمد علي المئيني والاعياد الوطنية يقبلها العقل اذا اعادت ذكرى حادثة يجمل بالخلف ان يذكروها بالشكر. مثال هذا انه من الطبيعي ان ينسى الفرنسيس ما لزم سقوط الباستيل من الاهوال ويعدوا تلك الحادثة بدء عصر جديد ويرفعوا تاريخ الحادثة قدراً فيجعلوه عيدا وطنيا سنويا. كذلك المصريون يحق لهم ان يخلدوا ذكر الرجل العظيم الذي جعل لبلادهم وجوداً ادارياً مستقلاً ولكنه يجمل باهل مصر الحديثة أن يجعلوا يوم تنازل اسماعيل باشا بحكم الدول الاوروبية عيداً يحتفلون به كل عام لان ذلك اليوم كان أول عصر جديد فهو حري بان يذكره المصريون وأبناؤهم الى زمان بعيد . والمأمول ان ذلك الحكم الاستبدادي لا يعود ولكن الخطر من رجوعه على أحد الاشكال كبير فيما اذا أسرع جيش الاحتلال الانكليزي بالخروج. فاذا ثبت ان هذا الخطر - أي خطر رجوع الاستبداد - زال تمام الزوال أصبح التفكير في ابطال الاحتلال الانكليزي من الممكنات . على انه يترجح لجميع العقلاء المنصفين والعارفين بالحقائق انه لابد من مرور زمان طويل قبل أن يتم هذا الانقلاب السيائي

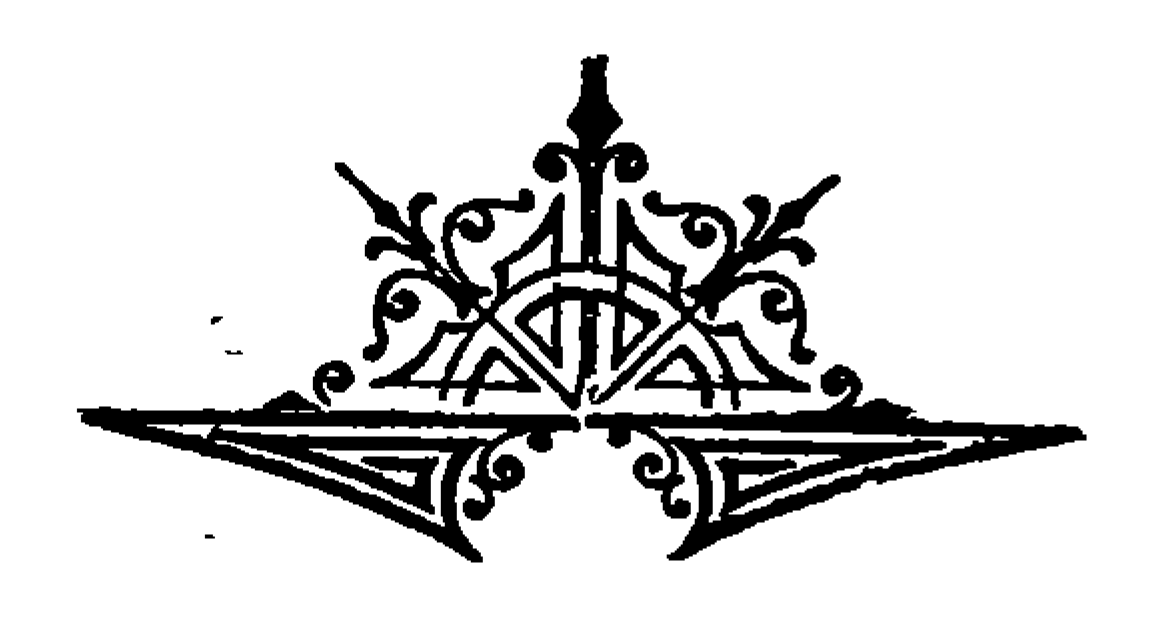


الجزء الثاني

ثورة عرابي

من أوغسطس ١٨٧٩ الى أوغسطس ١٨٨٣

« ان بنت مصر ستذهى وتدفع
الى أيدي أهل الشمال »
نبوة أرميا ص ٤٦ ع ٢٤



الفصل التاسع

بدء حكم توفيق
من أوغسطس الى نوفمبر ١٨٧٩

***

حالة البلاد — وزارة شريف باشا — الخديوي برأس مجلس النظار — وزارة رياض باشا — علاقة الخديوي بنظاره — السلطان يلغي فرمان ١٨٧٣ — اعتراض انكلترا وفرانسا — قانون الوراثة العثماني — حق عقد المعاهدات التجارية وعقد القروض — الجيش — تقلد الخديوي منصبه — تعيين المراقبين — علاقة الحكومة بالمراقبين — اقتسام الاعمال بين المراقبين — قومسيون التصفية

***

لما عزل اسماعيل باشا زال من طريق الاصلاح المصري أعظم العثرات ولكن تأثيره السيء مازال عاملاً الى ما بعد خلعه بزمان طويل فكأنما هو ترك لخلفه ارثاً لزمته اللعنة لان الخزينة كانت فارغة ونظام الجيش مختلاً متزعزعاً وكل طبقات الامة المصرية متذمرة شاكية . كان الفقراء يشكون من جور حاكمهم والاغنياء يتذمرون من وجود الخطر على امتيازاتهم. وكان الاجانب يشتكون لان أموالهم لم تدفع اليهم في حينها ولان الاضطراب الذي عمّ يومئذ أوقع المتاجر في الكساد . وكانت حكومات أوروبا قد اتفقت الى حين دفعاً للخطر العام ولكن التحاسد الدائم بين أممها كان أمراً لا بد من ظهوره حالما يبدأ البحث في احدى المسائل المحلية الكبرى. كان المصري يكره التركي ويسيء الظن به والتركي يسيء الظن بالاوروبي ويبغضه. وكانت مساعد-

أوروبا لازمة ولكن العلم بطرق هذه المساعدة وأسلوبها أضحى من عقد الزمان.وكان الناس يؤلون الاصلاح المراد منه تحسين الحالة على غير حقيقته ويسيئون الظن بواضعيه .كان رئيس الحكومة أمير شاب في صدره أحسن النيات ولكنه قليل الاختبار فمال من طبعه ومما سمع في ذم حكومة ابيه الى العمل بالقانون وتعميم الامن . ولكن اجراء العدل التام لم يكن في الامكان الا اذا أنشئت محاكم للقضاء منظمة وعين لها القضاة الاكفاء. ومعلوم ان الانتقال من الحكومة الاستبدادية الى حكومة العدل والقانون امر يؤلم ويعود بالاخطار ولا سيما ان افكار الناس كانت متقلقلة من كثرة التحدث بالتغيير والتبديل وقد قال واحد من اكبر اصحاب العقول السياسية في انكلترا «انه ليس من الحكمة ان نجعل الدواء الاخير في دستور الحكومة خبزه اليومي»(١) فان عادة الخضوع التي ورثها المصريون عن اجدادهم طرأ عليها عارض الارتجاج والتقلقل فلم يكن في الامكان ان يسكن هذا الهياج كله في الحال بل انه قدر لمصر ان يصيب حكومتها مصاب اجسم من كل ماحدث في الماضي قبل ان تستقر احوالها وتسير في سبل التقدم بسلام .قال أحد السياسيين المحافظين يوماً في حديث لي معه رأيا ليس بعده رأي في مخالفة اراء المحافظين وهو «ان الشرق يذوب الان شوقا الى الثورة » وكان قوله صحيحاً لان التغييرات الكبرى من حال الى حال مثل التي كثر حدوثها في الشرق لم تكن من نتائج الثورات بل من دسائس القصور وعمالها. فالمصريون كانوا يومئذ يحاولون تحسين حالهم بحركة لها صبغة وطنية وامال غير واضحة ولا يمكن تحقيقها الا بقيام الجنود حسب عادتهم في مثل هذه الاحوال. ولكن الحكومة كانت

(١) كتاب برك عن الثورة الفرنسوية

في خلال ذلك مكبة على العمل وقد لاح للناس انها ستفوز بالمراد فما تهدم بناء الامل الا بعد ان علت جدرانه وعاد فتدحرج وتدهور الى حضيض الفوضى والخراب

وقد شرعوا في تنظيم مصالح الحكومة ولزم لهم ان تشكل وزارة وان تحدد خصائص الخديوي ومقدار تداخله في اعمالها. ولزم ايضاً تعين حدود العلاقة بين السلطان والخديوي وان يقرر نوع اشتراك الاوروبيين في حكومة البلاد . وفوق هذا فانه لزم أن توضع قواعد للمعاملة قانونية بين الحكومة وأصحاب الديون

وعلى هذا ارسل الخديوي الى شريف باشا يكلفه تشكيل الوزارة فعرض على سموه في الحال هيئة ابى الامير أن يوافق عليها ولذلك قدم الوزير استعفاءه في ١٨ اوغسطس وقبل الاستعفاء . وكان الخديوي يريد ان تبقى رئاسة مجلس النظار في يده الى حين وقد اوضح للسر فرنك لاسل اسباب عدم تصديقه على وزارة شريف باشا بقوله «انه عالم انهم سيجعلون عمله هذا دليلاً على حب الرجوع الى الحكم الشخصي القديم ولكنه اكد لي تأكيداً انه لا يرمي الى ذلك وكل ما في الامر ان تقرير النظامات الحرة الآن لا يوافق حالة البلاد وان الدستور الذي عرض عليه لم يكن الا تزويقا خالياً من المعنى.. وقال انه مسؤل عن حكومة البلاد فهو عازم على الاشتغال بها وليس في نيته التواري والاستتار وراء دستور من الاوهام» . وأما شريف باشا فقال للسر فرانك لاسل «انه سره التخلص من عناء الوزارة ولكنه مصري شق عليه رجوع الحكومة الى الاثرة والاستبداد الشخصي». وكان في قصر الخديوي وخارجه كثيرون يودون لغاية لهم ان يعود الاستبداد

الخديوي ولكن رجوع البلاد الى قبضة حاكم ينفرد بالامر مصاب عليها عظيم »

على انه لا ريب في ان الخديوي أصاب في عدم القبول بما عرض شريف باشا عليه لان كل حكومة دستورية في ذلك الاوان كانت صورة ووهما ولم يكن أصلح للبلاد من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والعدل وأن يكون تحت المراقبة الى حد معلوم وأن ينتقى لهذه المراقبة أفراد يصلحون لها بدل أن تتبع طرق أوروبا وهي لا تصلح لحالة مصر وسكانها في ذلك الاوان[1] . ولكن خطة شريف باشا في هذه الحادثة تستحق الاعتبار لان الرجل كان ذا أمانة واستقامة تامتين وكان عارفاً مقدار ما أصاب البلاد من الضرر بسبب استبداد الخديوي السابق فلم يصدق ان مجرد تغيير الحاكم المستبد بحاكم آخر يغير حالة النظام الاستبدادي تغييراً جوهرياً فهو أعلى قدر نفسه بما اقترح على الخديوي وبالاستقالة ولم يضره ان رأيه في نظام الحكومة لم يوافق الاحوال في تلك الايام

وقد اختلفت الاراء في النتيجة الناتجة عن تصدر الخديوي مجلس

---

(١) ان شكل الحكومة الذي وافق عليه انصار الدستور في ذلك الاوان أو تظاهروا بالموافقة ظاهر من مقال للشيخ محمد عبده سنة ٩٠٣ في كتاب المستر بلنت (التاريخ السري للاحتلال ص ٤٩٣) قال الشيخ « ان سلطان باشا وعدباحضار العرائض من كل اعيان المصريين بطلب الدستور والوعد صحيح لان كل عمد البلاد كانوا ساخطين على رياض باشا لالغائه السخرة التي تعودوا الانتفاع منها » و بعبارة اخرى ان رياض باشا الذي تطرف في نصرة الحكم الاستبدادي كان مجداً في ابطال السخرة المذمومة وكان المتظاهرون بحب الدستور يؤملون تقريره حتى يتمكنوا بقوة الدستور من ابقاء السخرة في البلاد

نظاره ولكن هذه الطريقة لم تدم زماناً لحسن الحظ لان الخديوي طلب رياض باشا وهو يومئذ في أوروبا وكلفه في ٢٢ سبتمبر تشكيل الوزارة على شروط مثل الواردة في مذكرة اسماعيل باشا المكتوبة في ٢٨ أوغسطس سنة ١٨٧٨ . وبهذا عين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار ولكن الخديوي حفظ لنفسه حق رئاسة الجلسات كلما رأى لذلك لزوماً

وقد عاشت هذه الوزارة عمراً أطول من عمر الوزارات السابقة لاسباب أهمها ان خصائص الخديوي والنظار وضعت على قاعدة تتلاءم بأحوال البلاد واتخذت طريقة وسطى مابين حرمان الخديوي من كل اشتراك في حكومة بلاده وبين الامر المطلق. رأوا انه لابد من اشتراك الخديوي في الحكومة فاعطوه الحق في رئاسة مجلس النظار كلما أراد ذلك ولكنهم أدركوا انه لايجدر بالخديوي أن يصبح رئيس وزارته فعلاً لان ذلك يعيد الاستبداد السابق ويوقع تبعة كل أعمال الحكومة عليه بالذات . ومعلوم ان علاج كل خلل يطرأ على أعمال الحكومة هو أن تتغير الوزارة فاذا أصبح الخديوي رئيس الوزارات أيضاً بطل النفع من هذا العلاج وربما طرأ حادث أصبح تغيير السياسة معه مستحيلاً الا اذا تغير الخديوي. على ان الامور كانت عائدة الى ما في النيات فانه لو شاء الخديوي أن يبطل ماورد في مذكرة أوغسطس ١٨٧٨ لامكن له ذلك ولكنه قبل مبدأ مسؤلية الوزارة وأخلص في القبول ولذلك سارت الاعمال على أحسن منوال وتقررت خصائص الخديوي حسب تسوية سبتمبر ١٨٧٩. ولكن مصر قدر لها أن تقع في متاعب جسيمة من غير هذا القبيل

وأما تحديد العلاقات بين مصر والدولة العلية فانه انتهى بعد مخابرات

شاقة وعناء كبير لان الباب العالي جاهد في سبيل تحكيم أمره وتقوية سلطته على مصر. فانه لما صدر الامر بعزل اسماعيل باشا صدرت ارادة سنية بالغاء الفرمان الصادر في سنة ١٨٧٣ فلزم عن فعل السلطان هذا أن يصدر فرمان جديد .وقد مانع الباب العالي ممانعة عظيمة في عرض صورة الفرمان قبل اصداره على سفارتي انكلترا وفرانسا حتى اضطرت الحكومتان الى ارسال الاوامر القاضية الى السفيرين في الاستانة ورد فيها ان السلطان ووزراءه ربما أضاعوا بلاد مصر من قبضتهم نهائياً بهذا السعي في زيادة القوة وتحكيم القبضة عليها وكان هذا الانذار حاملاً لهم على التسليم وقبول مبدأ المفاوضة مع سفيري انكلترا وفرانسا في عبارة الفرمان قبل اصداره. ثم تلا ذلك مفاوضة في ما يجب وضعه في الفرمان الجديد من الشروط

وكان اسماعيل باشا قد نال اربعة امتيازات من السلطان في سنة ١٨٧٣ بفضل ما بذل من المال الوفير في الاستانة .أول هذه الامتيازات ابطال قانون الوراثة الاسلامي وجعل الخديوية للبكر وابن البكر في مستقبل الزمان. والثاني ان مصر أعطيت حق ابرام العهود التجارية مع الدول الاجنبية . والثالث ان الخديوي نال الحق التام في عقد ماشاء من الديون من الاجانب. والرابع ان الخديوي أعطي حق زيادة الجيش المصري الى ما شاء بدون استئذان الاستانة. هذه امتيازات كان السلطان يريد ابطالها الآن . ولم تكن فرانسا وانكلترا على اتفاق تام في كل هذه المسائل لان فرانسا مالت حسب سياستها التقليدية الى أضعاف سلطة السلطان على مصر اذا لم يمكن فصل مصر عن تركيا فصلاً تاماً فهي عارضت السلطان فيما أراد من وضع القيود والحدود الجديدة وكان الموسيو فورنيه سفير فرانسا يومئذ في الاستانة

شديد المعارضة مصراً عليها . وأما انكلترا فانها مازالت وزاراتها المتوالية تأبى الموافقة على أمر يؤول الى تجزئة السلطنة العثمانيـة فلذلك لم ير اللورد سولسبري داعياً الى مخالفة السلطان في ما أراد تغييره ما خلا أمر الوراثة. هذا غيران الناطق بلسان انكلترا في الاستانة كان يومئذ السر أوستن لايارد وهو من أشهر المحبين لدولة الاتراك

وأما مسألة الوراثة فان الدولتين اتفقتا عليها . ومعلوم ان الارث في الشرع الاسلامي للأرشد من أفراد العائلة فهو ولي العهد وقد جرت الدولة العثمانية على هذه القاعدة في كل تاريخها فكانت أبداً علة الحيل والدسائس وقد سفك بسببها دم كثير وما زال شعار السلطان بايزيد القائل « ان موت أحد الامراء أولى من ضياع ولاية » منقوشاً على أحد الابواب في داخل القصر السلطاني في الاستانة . وكان قتل الاحياء من فروع البيت المالك وسيلة عمد اليها ملوك الشرق في كثير من الاحوال تخلصاً من الدسائس والمؤامرات[1]

(١) لا ريب ان قتل وارث السلطنة أو حبسه ولا سيما اذا ظهر منه بعض الاقتدار كان سبباً من اكبر الاسباب الداعية الى سقوط السلطنة العثمانية . مثال ذلك ان السلطان ابراهيم (١٦٤٠ ـ ١٦٤٨) كان الوارث الوحيد لاخيه مراد الرابع لان جميع السلاطين الاخرين قتلوا عند ارتقاء مراد المذكور . وقد أمر مراد بقتل أخيه ابرهيم هذا حين شعر بقرب المنية وكان ابراهيم قد قضى ٨ سنين في السجن فلم ينفذ أمره . وذكر كريسي في كتابه (عن الاتراك العثمانيين ص ٣٥٩) انه لما مات مراد جاء ابرهيم وارتقى عرش آل عثمان فاذا هو منغمس بالملذات محب للنفس ذو شرد ونهم طال عليه زمان الحبس والرعب الدائم ففقد ما كان فيه من صفات الامراء وانحطت نفسه فكان شريراً سفاكاً للدماء وجباناً من الادنياء

ولذلك أصرت حكومتا انكلترا وفرانسا على ابقاء مبداء الوراثة للبكر وبكره وذكر ذلك في الفرمان الجديد وسلم الباب العالي بما طلبتا

وأما مسألة الجيش فقد قال اللورد سولسبري فيها « ان تحديد عدد القوات البرية والبحرية التي يجوز للخديوي أن يبقيها ومسألة اعطائه الحق في ابرام المعاهدات التجارية فحكومة انكلترا لا تعارض فيهما» ولكن حكومة فرانسا علقت أهمية كبرى على استقلال الخديوي في عقد العهود التجارية وشددت حتى اضطر الباب العالي الى التسليم فكان الفرمان الجديد في هذه المسألة صورة منقولة عن فرمان ١٨٧٣ . وفاز الباب العالي بمراده في مسألة تحديد القوات العسكرية لمصر فقد ورد في الفرمان الجديد ان الجيش المصري لا يجب أن يزيد عن ١٨٠٠٠ رجل في أوقات السلام

وأما مسألة اقتراض المال فقال فيها اللورد سولسبري « ان حق عقد القروض سهل على حاكم مصر أن يتمادى في الاقتراض ويبالغ الى حد هدد مصر بالخراب حتى انه اذا بطل هذا الحق باكمله كان ذلك أولى لعمار البلاد لانه واضح لنا ان البلاد لا تحمل ديونا أخرى بعد الذي استدانت على هذا السبيل ». وكانت حكومة فرانسا تود لو يبقى فرمان ١٨٧٣ على حاله ولكنها رأت فتوراً من انكلترا في هذا وكانت قد فازت بمرادها في مادتي الوراثة والمعاهدات التجارية وهما ذات أهمية كبرى فوافقت على نزع حق الاقتراض وعقد الديون من الخديوي

ان الانباء بالقادم أمر عسير ولاسيا في باب السياسة فحكومة انكلترا

وقتل الامراء عادة قديمة فان ياهو أحد ملوك بني اسرائيل لما ارتقى العرش قتل بني أخاب جميعهم وعددهم سبعون رجلا (ملوك ٤ ص١٠ع١ ــ ١١)

لم تقدر على الانباء يومئذ بأن عمل الاصلاح في مصر سيصبح محالاً بعد قليل أو أمراً عسيراً بسبب هذه القيود التي اقترحتها في سنة ١٧٩ وهي تظنها يومئذ من موجبات السعد والنفع العام . ولكن الاقدار قضت بحدوث هذا وأظهرت ان السياسة الفرنسوية كانت مفضية الى تسهيل عمل الحكومة الانكليزية في المستقبل على حين ان انكلترا استعملت كل قوتها في وضع العراقيل امام نفسها وهي لا تدري يومئذ بمصير الامور

ولما انتهت المخابرة بهذه الشؤون صدر الفرمان وتلي في حفلة عمومية في مصر يوم ١٤ أوغسطس .

ثم تقدموا بعد هذا الى تقرير الصورة التي يشترك فيها الاوروبيون بحكومة مصر وكان شريف باشا قد كتب عقيب تولية الخديوي الى وكيلي انكلترا وفرانسا يقول انه اذا عين المراقبون حسب دكريتو ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فأموله أن يكون اولئك المراقبون للبحث والتحقيق فقط ولا تكون لهم سلطة ادارية ولا تنفيذية فاجاب القنصلان على هذا الكتاب « ان الحكومتين مستعدتان لقبول الاقتراح باعادة المراقبين وأما خصائصهما وواجباتهما فسيكتب عنها فيما بعد » وعلى هذا فهم اشتغلوا بحل ثلاث مسائل أولها من هما المراقبان، وثانيها كيف تكون علاقتهما بالحكومة المصرية وثالثها كيف يقسم العمل بينهما

والظاهر ان أول هذه المسائل كان أهمها فان العبرة كانت بصفات الرجلين وأخلاقهما اكثر من الوظائف المعينة لهما بمقتضى الدكريتو الخديوي. ولا خلاف في ان مركز المراقبين كان محفوفاً بالمصاعب الجمة لانهما فرضت عليهما السيطرة والارشاد مع عدم الظهور بمظهر المرشدين. ولم يكن النجاح

مأمولاً لهما الا اذا اتفقا مع الحكومة المصرية وأحدهما مع الآخر لانه اذا كثر التداخل الافرنجي الذي لا يروق للاهالي ولم تظهر فائدة هذا التداخل في مساعدة مصر على جر المنافع فلا بدَّ من سقوط هذا التدبير مرة أخرى. هذا غير ان انتخاب انكليزي يكره الفرنسيس أو فرنسوي يكره الانكليز كان مؤدياً حتماً الى خيبة المسعى من جديد

وقد عين الموسيو بلنيير من قبل الحكومة الفرنسية وعرض اللورد سولسبري عليَّ منصب المراقبة بالنيابة عن انكلترا فقبلته بعد التردد القليل[1]

وأما علاقة الحكومة المصرية بالمراقبين فلم يكن ثمت صعوبة في العمل برأي الخديوي لانه لما استشارني اولياء الامر واستشاروا الموسيو بلنيير أجبنا ان احوال مصر لا يصلح معها أن يكون في البلاد أوروبيون يحكمونها رأساً وأنه اوفق لنا أن نعطى سلطة التفتيش والمراقبة والارشاد وأن نجعل التأثير الشخصي وسيلة في قضاء المراد ولذلك صدر الدكريتو بمثل هذا المعنى أي أن يكون المراقبان للنصيحة وتقديم الرأي وأن يحضرا جلسات النظار ولهما حق اعطاء الرأي على سبيل المشورة ولا حق لهما بالاقتراع . واتفقوا على انه لا يجوز عزل المراقبين الا بأمر حكومتهما وقد حدث بعد هذه الامور بثلاث سنين حين احتلت البلاد جنود انكليزية ان الناس

(١) كان في عزمي يومئذ ان ادخل مجلس الامة نائبا عن نورفوك واتقدم ساعة الانتخاب فلما قبلت ماعرض اللورد سولسبري عدلت عن هذا العزم . واذكر اني قابلت المستر غلادستون في ساندرنهم سنة ١٨٨٠ وذكرت له هذا الامر فقال لي اني اصبت كل الاصابة في عدم دخول البارلمنت لان جميع المسائل التي يهتم بها حزب الاحرار حلت وانقضت . ولم يمض الا القليل على هذا حتى اذاع غلادستون بيانه بشأن استقلال ارلاندا واذهل العالمين

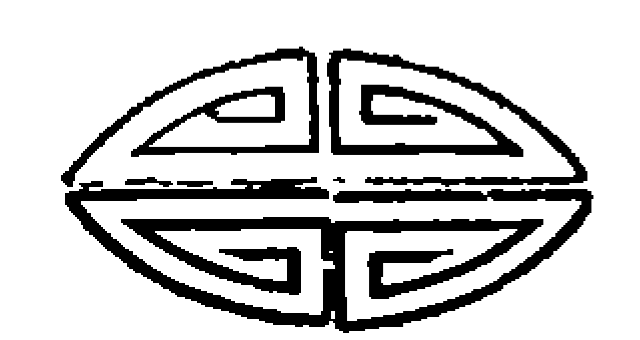
قاموا يتناقشون في من هو المسؤل عما أدى الى الاحتلال أحزب الاحرار أم المحافظين . والمسألة اليوم من مواضيع التاريخ لم تكن يوما من المسائل الجوهرية ولكنه يجدر بي أن اقول أنه لما قام الجدال بين نواب انكلترا بهذا الشأن في سنة ١٢٨٢ أصرّ الاحرار على القول ان سبب الاحتلال كان تحويل المراقبة من عمل مالي الى سيطرة سياسية سنة ١٨٧٩ أي على عهد المحافظين . وقد قال المستر غلادستون في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢ « ما هي المراقبة السياسية . اني اؤكد لكم أن هذه المراقبة لم تكن سياسية يومئذ (أي قبل سنة ١٨٧٩) ولم يكن للحكومة دخل فيها لان مجرد اختيار المصريين ان توضع المراقبة الاجنبية على ماليتهم لم يفض حتماً الى التداخل الاجنبي بل انه بقي للمصريين حق التخلص من هؤلاء المراقبين وعزلهم . ولكنكم لما حرمتم المصريين من هذا الحق في سنة ١٨٧٩ جعلتم المراقبة الاجنبية شرطاً لازماً في قلب مصر وأقمتم مراقبة سياسية بتمام المعنى المراد من هذه الالفاظ » وهي أدلة لا تخلو من الصحة ولكنه سيظهر من الفصول القادمة في هذا الكتاب ان جل التبعة في وقوع الاحتلال راجع الى ما فعلت حكومة المستر غلادستون لا الى تدابير الحكومة التي رأسها اللورد سولسبري قبله

واشتغلوا بعد ذلك بتقسيم العمل بين المراقبين فقد كان الانكليزي منهما حسب دكريتو ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ مراقباً عاماً للايرادات والفرنسوي للمصروفات . ثم لما عين النظار الاوروبيون كان الانكليزي ناظراً للمالية والفرنسوي للاشغال العمومية فكان الحظ الاوفر من النفوذ في الحالتين للانكليزي وتغيظ الفرنسويون من ذلك فلم يكن من الصواب أو الحكمة

أن نصرّ على هذا التميز ووجدنا يومئذ انه اما أن يكون الاتفاق بيني وبين الموسيو بلنيير ممكنا أو غير ممكن . فاذا امكن الاتفاق فالتقسيم لا لزوم له ولا يفيد غير جرح العواطف الفرنسية على غير جدوى . وأما اذا لم يمكن الاتفاق فان سقوط المسعى كان محتماً لا يؤخره تحديد الوظائف وتعيين الشؤون . وقد تعددت الاراء يومئذ والاقتراحات مثل أن يكون الوجه البحري تحت مراقبة أحد الاثنين والصعيد تحت مراقبة الآخر ثم انتهى الامر بان ترك ليحله المراقبان على ما يريدان

وكان أول ما اشتغلنا بحله وضع طريقة المعاملة بين الحكومة وأصحاب الدين أي اشهار الافلاس بطريقة قانونية وكان تقرير لجنة التحقيق قد مهد سبيل التسوية ولكنه تحتم علينا أن نجعل حكمها سارياً على الجميع بلا استثناء. فبعد أن طال البحث والمخابرة صدر أمر عال في ٢ أبريل ١٨٨٠ بتعيين قومسيون التصفية لتسوية جميع المسائل المالية وتعهدت الدول كلها بتنفيذ قراراته . ثم عين السر رفرس ولسون رئيساً لهذا القومسيون وعين أعضاء صندوق الدين وهم أربعة أعضاء في هذه اللجنة وعين عضو اضافي من قبل فرانسا هو الموسيو ليون ديرول حتى تكون منزلتها مثل منزلة انكلترا . والحق ان قومسيون التصفية هو لجنة التحقيق السابقة ولكنه وسع مجال سلطته وأضيف اليه عضو المانى هو الموسيو ترسكوف . وأما المراقبان فلم يعينا في هذا القومسيون لانهما عدا نائبين عن حكومة مصر وأهلها فكان بقاؤهما خارج اللجنة أصوب واللجنة حسب تشكيلها نائبة عن أصحاب الدين . وقد حسبوا ان مساعدة الاوروبيين كانت لازمة للحكومة المصرية بازاء هذه اللجنة الاجنبية

وعلى ذلك اعتدلت مصالح الحكومة كلها وسويت المشكلات . وحكم البلاد خديوي جديد . وقررت حدود العلاقة بين الخديوي ونظاره على ما يرضي الفريقين. وعين لرئاسة الوزارة رجل اشتهر وامتاز بمحاربة المساوئ على عهد اسماعيل باشا. ووضعت حدود العلاقة بين السلطان والخديوي على طريقة تضمن حقوق الخديوي من المبالغة في التداخل التركي . وظهر ان اشراك الاوروبيين في حكومة مصر يبشر بالنتائج الحسنة وانه تم على طريقة توافق رغائب الخديوي. وانتهى الامر بتعيين لجنة لها سلطة تامة على تسوية جميع المسائل المتعلقة بحكومة مصر واصحاب الدين . فما بقي غير ان يرى الناس كيف تسير الحكومة على هذا الترتيب . وبقي كثير من المصاعب يلزم تذليلها ولكن الحالة على الجملة كانت أحسن طالعاً من كل زمان مرَّ في تاريخ مصر الحديث



الفصل العاشر

المراقبة الثنائية

من نوفمبر ١٨٧٩ الى دسمبر ١٨٨٠

***

بدء المراقبة — علاقة المراقبين أحدهما بالآخر — علاقتهما بالحكومة المصرية — تأجيل دفع الوبركو — دفع فائدة الدين الموحد باعتبار ٤ في المئة — مشروع مالي عرضه المراقبان — ميزانية سنة ١٨٨٠ — اصلاح النظام المالي — ثقة الناس بسير المراقبة — تقارير عن حالة البلاد — قانون التصفية — الخطر العسكري

***

كتبت الى السر ادورد مالت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وهو يومئذ قنصل انكلترا الجنرال في مصر « ان البدء فيما أظن حسن على وجه الجملة فاذا بقينا على هذه الحالة ستة أشهر امكننا أن ننهض بالبلاد من وهدتها ونصلح الامور . ولكنني اسأل الله الا يحدث مدة هذه الاشهر انقلاب في الوزارة أو حادث آخر غير منتظر مما يكثر وقوعه في الشرق لئلا يهدم كل شيء ويحملنا على معاودة العمل من جديد . وقد كان يلزم لنا مرور الزمان واستقرار الحالة السياسية على وجه معلوم وهما أمران جوهريان لبلوغ الغاية ولكنه لم يتم لنا غير الشرط الاول الى زمان قصير

دامت وزارة رياض باشا سنتين تقريباً وقد كتب عنها أحد العارفين الواقفين على الحقيقة قائلاً « انها مع كل ما ظهر من عيوبها كانت أحسن

وزارة رأتها مصر من قبل ومن بعد »[١] وكان لهذا النجاح في سيرها الى حين سببان أولهما ان المراقبين كانا على أحسن ايات الود والصفاء وثانيهما انهما وفقا الى طريقة للمعاملة بين المراقبة والوزارة المصرية

ذكرت من قبل ان القوم تفاوضوا في قسمة العمل بين المراقبين من قبل تعيينهما ثم انتهوا بتفويضي والموسيو بلنيير ان نقتسم العمل بيننا على ما يحلو لنا فخلينا هذه المشكلة على أهون سبيل لاننا لم نحاول أن نحل مشكلة على الاطلاق بل اننا اشتركنا في العمل معاً وكنا أبداً في اختلاط حي فلم يكن لاحدنا عمل خص به أو دائرة ينحصر ضمنها ذلك العمل . ولكن موادة الحكومة المصرية كان أمراً أدق وأعسر فان رياض باشا كان تام الاستقامة ونياته محمودة ولكنه لم يكن كفؤاً لتسوية جميع المشاكل المالية التي طرأت يومئذ بلا معاونة ومساعدة. كان عالماً بحاجته الى مساعدة الاوروبيين ولكنه كان يأباها وينفر منها مهما كان شكلها وأسلوبها. وكان الرجل مصلحاً اعترض اعتراض أهل البسالة على مساوئ اسماعيل باشا ولكنه لم يمل الى الاعتراف بان الاصلاح يلزم فيه مساعدة أوروبا وارشادها فهو لم يسر على معنى المثل القائل « ان الذي يطلب الغاية يرضى بالواسطة » ولم يعد ذلك من القواعد السياسية فلم يكن بد للمراقبين في هذه الحالة من تحمل الاعراض عنهما وانكار النفس أي انهما تحتم عليهما ان يديرا حركة الاعمال من وراء الستار فيتواريان ما امكن التواري عن الناظرين

وكان من الضروري ايضاً ان تدرك الحكومة المصرية والامة المصرية

(١) كتاب الخديوين والباشوات ص١٣٤ ، كتب هذا سنة ١٨٨٤ أي قبل أن تأتي الاصلاحات التي أدخلت على عهد الاحتلال الانكليزي بشيء يذكر

ان وجود المراقبين يفيدها بعض الفائدة وقد قضت الواجبات والحق عليهما أن يكونا بمثابة الحاجز الحصين بين الحكومة ودائنيها لان الحكومة المصرية كانت بلا قوة على مقابلة الضغط الدائم تاتيه الدول الاوروبية في مصلحة اصحاب الدين وبلا علم في طرق هذه المقاومة . فلذلك اتبعت انا والموسيو بلنيير خطة الانضمام الى الحكومة المصرية والدفاع عنها كلما اراد الدائنون أن يعتدوا على حقوقها . وكنا نؤمل أن ننال الثقة بهذه الخطة وننفي مخاوف الوزارة والامة المصرية أيضاً من الاوروبيين لاننا اذا نلنا هذه الثقة سهل علينا أن نجعل الحكومة تعمل برأينا واستعملنا نفوذنا في مايعود بالخير على البلاد والدائنين

وقد ساعدتنا الفرص على العمل بهذه الخطة فمن ذلك انه استحق دفع أقساط كبرى من الويركو والدين الموحد ولم يكن عند الحكومة مال تدفع منه هذه الاقساط فطلبت الينا الحكومة أن نبدي رأينا في الامر بالتلغراف لاننا لم نكن قد وصلنا مصر بعد . وكانت الحكومة تابى أن تعلن عجزها عن الدفع فسألتنا اذا كان عقد قرض جديد يوافق رأينا وكان جوابنا معروفاً خلاصته انه اذا لم يكن في الامكان دفع الجزية أو فائدة الدين يومئذ فان الامر يوجب الاسف ولكن طريقة الزمان الماضي وهي التي جرت الخراب على البلاد يجب العدول عنها نهائياً . يجب أن يدفع الى عمال الحكومة رواتبهم أولاً فاذا بقي مال للويركو دفع هذا المال وأما فوائد الدين فلا يجوز أن تجبى الضرائب من أجلها مقدماً في حال من الاحوال فاذا استحق القسط ولم يكن المال الموجود كافياً لدفعه دفع قسط منه أو جزء بدل الكل

وقد نشر الكتاب الذي أرسلناه من باريز بهذا المعنى وكان من نتائجه

ان دفع الويركو تأخر مدة وأن مبلغ الفائدة عن الدين الموحد لم يدفع على الاطلاق وكان مقدار المطلوب في أول نوفبر لهـذا الغرض ١٩٨٩٠٠٠ جنيه وفائدة هذا الدين يومئذ ٦ في المئة حسب دكريتو ١٨ نوفبر ٦ ١٨ فلما حل أول نوفبر السابق ذكره ولم يكن في الخزينة غير ١١٤٧٠٠٠ جنيه وزع على أصحاب الدين فائدة ٤ في المئة فقط

وحال وصولنا الى مصر انجزنا أمراً ذا بال . ذلك أنه جدت مصاعب شتى في سبيل تشكيل لجنة لتصفية المسائل الحالية وتسويتها نهائياً وكان الضرر واقعاً على مصر وأصحاب الدين معاً فأشرنا على الحكومة أن تعرض اقتراحاتها على القومسيون المذكور فيما اذا شكل وأن تسير بموجب تلك الاقتراحات بلا تصديق قانوني اذا لم يتم الاتفاق على مثل ذلك القومسيون فقبلت الحكومة اقتراحنا وشرعت في اعداد مشروع معنا لهذا الغاية فلما كان أول يناير سنة ١٨٨٠ عرضنا رأينا في تقرير رفعناه الى الخديوي وقلنا أن الاختبار يدلنا أن العيب الاكبر في كل مشروع سابق لتسوية مسائل مصر المالية كان المبالغة في حسن الظن« ولا بد من اجتناب هذا الخطر الان» . وكانت لجنة التحقيق قد عدت فائدة الدين الموحد بمقدار ٥ في المئة فرأيت ورأى الموسيو بلنيير معي ان الفائدة كبيرة وجعلناها ٤ في المئة فقط . وكان الجمهور قد الف هذا التخفيض فأثر اقتراحنا في السوق تأثيراً حسناً حتى ان سعر الموحد ارتفع من ٥١ الى ٥٦ . وكان لاصحاب الدين ٤٠٠٠ ١٦ جنيه فقلنا في تقريرنا اننا لانؤمل دفع هذا المبلغ

وتلا ذلك اننا بدأنا باعداد ميزانية عن سنة ١٨٨٠ وكانت لجنة التحقيق قد قدرت ايرادات مصر بمبلغ ٩٠٦٧٠٠٠ فرأينا ان التقدير جائر وخفضنا

جملة الايرادات الى ٨٥٦٢٠٠٠ جعلنا منها ٤٣٢٣٠٠٠ للويركو ونفقات الحكومة والباقي وهو ٤٢٣٩٠٠٠ لفوائد الدين المصري. ثم تناولنا الاصلاحات التي أشارت بها لجنة التحقيق فصدر أمر في ٦ يناير ١٨٨٠ بالغاء ضريبة المقابلة وفي ١٨ منه زيدت الضرائب على الاطيان العشورية ١٥٠ الفاً في السنة. وفي ١٧ منه ألغي مال الاعناق وكانت جملته ٢٠٥٠٠٠ في السنة. وأعفي المزارعون الذين لا حرفة لهم غير الزراعة من ضريبة الحرف والصنائع. وألغيت الدخولية وأبطلت عوائد الطرق والاسواق والقبان من القرى أيضاً وأما في المدن فبطلت عوائد الدخولية على ١٠٥ أصناف معظمها من الحاصلات الزراعية. وبطلت ٢٤ ضريبة صغرى من مثيرات الاحقاد دفعة واحدة. وتمّ اصلاح مهم في جباية ضريبة الملح فانهم كانوا جارين حسب أمر صادر في سنة ١٨٧٣ قدر فيه ان كل نفس في مصر تاكل مقداراً معيناً من الملح كل سنة ثم أحصيت الانفس في القرى احصاء تقريبياً وفرضت على كل منها مقادير هذه الضريبة حتى انها أصبحت مثل ضريبة الاعناق يدفعها من اكل ملحاً قليلاً أو كثيراً على السواء ولم تحسب الحكومة حساب التغيير الذي طرأ على عدد سكان القرى بعد سنة ١٨٧٣ فلذلك أبطل هذا النظام برمته وجعل الملح صنفاً محتكراً للحكومة

وأبطلت أيضاً عادة دفع الضرائب بالصنف وهي كانت شائعة في بعض نواحي الوجه القبلي وأدت الى مضار كبرى فصار دفع المال الى الحكومة كله بالنقد. ثم تحولنا الى مواعيد دفع الضرائب وجعلناها موافقة للأهالي وأشرنا بتسجيل اسم كل مالك يدفع الضرائب في دفاتر معلومة ومقدار ما عليه من المال وموعد طلب المال منه وربما كان هذا انفع

اصلاح وأهمه فان مقدار الضريبة لم يكن هماً على قلب الفلاح بمقدار هم الموعد الذي تجبى الضريبة فيه . هذا غير ان جهل الاهالي بمقدار ما على كل منهم للحكومة فتح باباً واسعاً للمظالم والابتزاز . ثم عينت رواتب الصرافين في القرى وكانوا من قبل ذلك يقتضون بعض الذي يجبونه للحكومة. كل هذه الاصلاحات جرت وتمت لان المراقبين والحكومة سارا بالاتحاد والوداد وبذلك فازت المراقبة لانها أحرزت كامل الثقة من الحكومة المصرية .وقد نشأت هذه الثقة عن أسباب أذكر حادثة أدت الى وجودها مع بقية الاسباب. ذلك انه شكلت شركة انكليزية مهمة بين مؤسسيها بعض من أهل الجاه والنفوذ لمشترى سكة الحديد المصرية وعرض مندوبو هذه الشركة طلبهم على الحكومة فجعلت الحكومة تتشوق الى الاطلاع على رأي المراقبين في هذا الامر ولا سيما الانكليزي منهما فانه لم يخطر لها ان أجنبياً يسير على غير مايقدم مصلحة أبناء جلدته في مثل هذه الحالة فلذلك كان عجب النظار كبيراً حينما قلت في المجلس بعد عرض هذه المسألة ان الرأي للوزارة المصرية فاذا هي شاءت ان تأبى طلب الشركة ولا تبيع سكك الحديد لم أسألها العدول عن فكرة الاباء . واذا الوزارة أرادت أن تبيع تلك المصلحة فاني أدرس دقائق المسألة وأصر على طلب الشروط الموافقة للحكومة. وعلى ذلك أجمع الوزراء في الحال على أن يرفضوا طلب البيع وكنت أتوقع منهم هذا القرار ومن ذلك الحين صاروا يطلبون رأيي ولم ألق صعوبة في العمل بشوري حتى اني كلفت بعد هذا بقليل أن أرى طريقة للتوفيق بين الحكومة ومحل الخواجات جرينفيلد أصحاب مقاولة ميناء الاسكندرية وهم كانوا يطالبون الحكومة بمتاخرات جسيمة وكانت مسألتهم عسيرة كثيرة العقد ولكنني

وفقت الى حل لها وتسوية أرضت الطرفين في نحو ٤٨ ساعة . وكان امضاء رياض باشا لازماً لتلك المقاولة وقد انتهى تحريرها عند الساعة ٣ بعد الظهر من أحد الايام ووكيل المقاولين يريد السفر في قطار يقوم الساعة ٥ من ذلك النهار بعينه فظننت ان ذلك أمر عسير لان رياض باشا لم يكن قد اطلع على تفاصيل المسألة ولكنني وعدت بالذي أقدر على فعله وعلى هذا أخذت الكونتراتو اليه وأوضحت له في الحال جملة بنوده فقال لي انه اذا كانت هذه البنود ترضيك فانا عامل بشورك ثم أخذ الكونتراتو ووقع عليه بدون مطالعته .

وقد كتب السر ادورد مالت الى وزارة الخارجية في ٣٠ ابريل ان المراقبين لم يضطرا الى طلب الاعانة من القناصل مدة خدمتهما . وكتب في الصيف من سنة ١٨٠٠ الى قناصل انكلترا في القطر المصري يطلب منهم تقارير عن حالة البلاد فاجاب القناصل كلهم بمعنى واحد « هو ان الناس عامة راضون » بتلك الحالة لان الضرائب كانت تجبى في مواعيدها والفوائد التي يقتضيها المرابون خفضت مقدار النصف وارتفعت قيمة الاراضي حتى ان بعضها ضوعف ثمنه وقل استعمال الكرباج

وبين كانت هذه الاصلاحات جارية تغلب أولو الشأن على المصاعب التي اعترضت تعيين لجنة للتصفية فان الاعضاء اتفقوا على رأي بعد المجادلة ثلثة أشهر وعرضوه على الخديوي فامضاه في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ . وكتب السر رفرس ولسون في ٢٧ أبريل الى اللورد جرانفل الذي خلف اللورد سولسبري في وزارة الخارجية « انه يخشى أن يؤول اختلاف الرأي بين أعضاء اللجنة على ماظهر في أثناء البحث الى استمالة الاجماع على تقرير عام فيكون

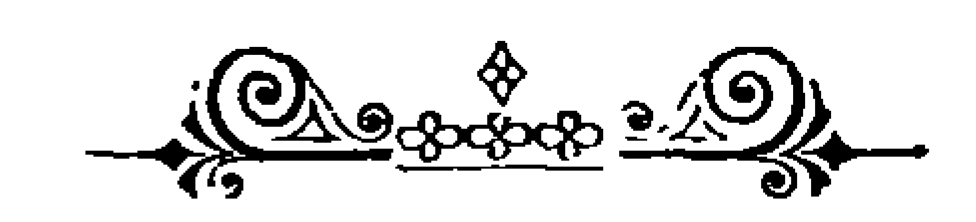
من وراء ذلك اعتراض وحذر تقللان من قيمة القرار ونفعه »

ولا حاجة الى الاسهاب في مواضيع هذا الخلاف . يكفي أن يقال ان فريقاً من الاعضاء كان يريد أن تقدر الايرادات تقديراً تراعى فيه المصروفات بحيث يبقى مقدار من الايراد زائداً ويمكن انفاقه فيما يفيد البلاد وكان المراقبان مع هذا الفريق من أعضاء اللجنة . وأما الفريق الآخر فانه راعى مصلحة الدائنين وأراد أن يخفض مقدار المصروفات الادارية ما امكن الخفض ثم اتفقوا في الختام على تقدير الايراد لعامي ١٨٨٠ و١٠ بمبلغ ٨٣٦٢٠٠٠ جنيه وجعلوه ٨٤١٢٠٠٠ لما يلي ذلك من السنين . وجعلوا جملة المصروف ٤٥٢٠٠٠٠ ومقدار الفائدة على الدين الموحد ٤ في المئة . وأضافوا متأخر الديون الصغرى الى جملة الموحد . وأصدروا قراطيس جديدة من الدين الممتاز بمبلغ ٥٦٠٠٠٠٠ حتى تدفع من الديون السائرة وقسموا أصحاب الدين السائر ثلثة أقسام منها القسم الممتاز وقسم أصحاب الحقوق الخصوصية وقسم الدائنين الاعتياديين فدفعوا الى قسم الممتازين كل مطالبهم واتفقوا على شروط معلومة مع أصحاب الحقوق الخصوصية فخفضوا مطالبهم نحو ٧ ½ في المئة . وأما الباقون فدفعوا اليهم ٣٠ في المئة من مطلوبهم نقداً و٧٠ قراطيس من الدين الممتاز فكانت خسارتهم حسب أسعار ذلك اليوم ٨ ½ في المئة . وكانت هذه التسوية على الجملة طيبة مصيبة لا عيب فيها غير انهم رهنوا مقداراً كبيراً من الايراد لهذه الديون وتركوا الباقي تحت تصرف الحكومة وهو لا يكفي لسد نفقاتها

وعلى هذا تقدمت الاحوال في مصر وأجريت عدة اصلاحات مفيدة وبطلت بعض المظالم السابقة وتقررت العلاقة بين الحكومة المصرية ودائنيها

على أساس قانوني وصارت فوائد الدين أنسب لحالة البلاد ومواردها ولو انها ظلت ثقيلة وفيرة . ولكن الجو لم يخل من الكلف السوداء . مثال ذلك انه وزعت عريضة بين ضباط الجيش مكتوبة بعبارات تثير غضب المسلمين من الاهالي على المراقبين الاوروبيين وورد في ختامها عبارة فحواها انه ربما دعت الحاجة الى استعمال السلاح اذا لم يعط المطلوب

وفي خلال هذه المدة أي في يونيو سنة ١٨٨٠ عينت عضواً مالياً في مجلس الهند الاعلى وخلفني السر اوكلند كولفن مراقباً في مصر . وقد عرجت على مصر في شهر دسمبر من تلك السنة وأنا ذاهب الى الهند فظهر لي يومئذ ان الخطر الاكبر في مصر تولد عن اختلال نظام الجيش ونزوع أفراده الى التمرد بعد حوادث ١٨٧٨. فحذرت رياض باشا من هذا الخطر ونصحته أن ينصف رجال الجيش ابطالاً للشكوى وأن يشدد في معاقبة كل مخل بالنظام أو عامل على التمرد فقال لي رياض باشا ان تحذيري لم يكن لازماً لانه لاخوف على الاطلاق من جانب الجيش . وظهر بعد ذلك ان مصر سارت في سبيل الاصلاح وانه لم ينقصها غير الزمن حتى تتوطد دعائم البناء الذي شيد فيها بالعناء الوفير



الفصل الحادي عشر

تمرد الجيش المصري

يناير الى سبتمبر ١٨٨١

***

تذمر الضباط — عريضتهم الى رياض باشا — تمرد اول فبراير — عزل ناظر الحربية — غلط الخديوي — تصرف قنصل فرانسا الجنرال — زيادة التذمر في الجيش — تمرد ٩ سبتمبر — السر اوكلند كولفن — مطالب المتمردين — عزل النظار — تمنع شريف باشا في قبول الوزارة — تعيين وزارة شريف — تعضيد شريف باشا للمراقبة الاوروبيه — صيرورة عرابي حاكم مصر الحقيقي — في ان الخوف علة سلوكه — الحالة التي اوجدتها الفتنة

***

كتب السر جون بورنج سنة ١٨٤٠ « ان مركز العثمانيين في مصر حري بالذكر فانهم لهم نفوذاً عظيما يزيد عن المعتاد وقد نالوا معظم وظائف الدولة وهم والحق يقال أصحاب القوة في كل جوانب البلاد .... عددهم قليل ولكنهم يجورون ويظلمون. وأبناء العرب كثار ولكنهم يطيعون ويخضعون »

ولكن المصريين زاد عدد العاملين منهم في حكومة بلادهم بعد ان كتب السر جون بورنج هذه السطور غير ان الاتراك ظلوا الى سنة ١٨٨١ هم أصحاب السيادة والحكم كما كانوا في سنة ١٨٤٠ . ثم ان الاتراك قلَّ عدد ضباطهم ونقص نفوذهم في الجيش على مرور الايام نقصاً ظاهراً وجعل الضباط المصريون يزيدون عدداً في أيام سعيد وعباس واسماعيل حتى أصبحت كثرتهم خطراً على البقية الباقية من الجراكسة والاتراك

وكان معظم الضباط الذين أحيلوا على الاستيداع في سنة ١٨٧٨ من المصريين وقد زاد تذمرهم وعلت شكواهم لان الحكومة لم تأت في تلك المدة شيئاً لاصلاح حالة الجيش مع انها بذلت المساعي الكبرى في تحسين الادارات الملكية وفازت في بعضها حتى أفضى الامر الى قيام بعض الضباط للشكوى في عريضة رفعوها الى رياض باشا في ١٥ يناير ١٨٨١

- وبذلك بدأت حركة اتخذ قيادتها في الحال احمد عرابي وهو مصري فلاح الاصل كان ميرالاي ٤ جي الاي ولكن المحرك الاول في حكاية هذه العريضة كان الميرالاي علي بك فهمي قائد ١ جي الاي وكان هذا الالاي موضع اكرام الخديوي على نوع خاص وهو يحرس القصر . على ان علائق الوداد فترت فتوراً ظاهراً بين الخديوي وعلي بك فهمي في تلك المدة ومن المعلوم ان جفاء الحاكم في الشرق يفضي الى الخطر على الذي يجفوه ذلك الحاكم فلهذا خاف، علي بك فهمي على نفسه وعزم على تقوية مركزه باقامة الدليل على ان الاستخفاف بالمصريين من رجال الجيش فات أوانه وانه لا يمكن لاحد أن يعزله من مركزه أو يبعده عن البلاد بلا وازع ولا حساب

ورد في العريضة التي تقدم ذكرها ان ناظر الحربية وهو عثمان باشا رفقي (لم ينصف في معاملة المصريين من ضباط الجيش ولم يرق أفرادهم حسب الاهلية والقانون فكأنما هم أعداء له أو كأنما الله أرسله ليصب غضبه على المصريين) وقالوا ان بعض الضباط رفتوا من الخدمة العسكرية بلا روية ولا تحقيق قانوني فهم طلبوا أمرين أولهما أن يقال ناظر الحربية من منصبه (لانه لا يصلح لمثل هذا المنصب الرفيع) وثانيهما أن يجري التحقيق عن كفاءة الذين صدرت الاوامر بترقيتهم في الجيش قائلين (انه لا يجوز ترقية

أحد الضباط الا بداعي العلم والاهلية ونحن في ذلك أرقى بكثير من الذين نالوا الترقيات)

وقد رفع هذه العريضة كل من القائدين (علي بك فهمي وأحمد بك عرابي) بيدهما الى رياض باشا .وكان رياض باشا غير عارف بالشؤن العسكرية لم يتداخل في ماضي أيامه في ادارة الجيش وهو يرى ان ذلك من خصائص الخديوي ومميزاته فحاول أن يقنع القائدين باسترداد العريضة والعدول عن تقديمها واعداً باجراء التحقيق فيما شكا الضباط منه ولكن سعيه لم يصادف قبولاً . ثم مرّ أسبوعان والمساعي تبذل في هـذا السبيل أيضا وقد عرف الضباط مدة الاسبوعين ان الخديوي والمحيطين به من الاتراك لم يرضوا عن عريضتهم بل هم قابلوها بالاستهجان حتى ان رياض باشا جاءته اشارة من القصر معناها ان التساهل والتردد اللذين أظهرهما في هذه المسأله ربما أوجبا ريباً في ولائه للخديوي ولذلك عزم الوزير على الفصل في هذه المسأله بلا امهال فطرحها على مجلس النظار في ٣٠ يناير وهو تحت رئاسة الخديوي . ومن الغلط البين وسوء التدبير ان تلك الجلسة لم يدع اليها السر اوكلند كولفن ولا الموسيو بلنيير . وقد قرر مجلس النظار في تلك الجلسة أن يأبى كل اتفاق أو تراض مع الضباط وأن يأمر بالقاء القبض على القائدين ومحاكمتهما امام مجلس حربي وأن يجري التحقيق في شكواهما بعد هذه المحاكمة . وعلى ذلك كتب الامر وأشر الخديوي عليه بطلب القائدين الى نظارة الحربية يوم ١ فبراير

ولما كانت حكومة مصر ممتازة باذاعة الاسرار الرسمية فان القائدين عرفا على عجل بقرار مجلس النظار فدبرا كل ما يلزم للعمل القادم واتفقا مع بقية

الضباط على انه اذا لم يرجع القائدان بعد ساعتين سار الالايان بكل ضباطهما وجنودهما الى نظارة الحربية وافرجوا عن القائدين . ثم ارسلت اشارة الى طره بطلب المعاونة من الفرقة المعسكرة فيها وطره تبعد ١٠ اميال عن مصر وقد سار القوم على هذه الخطة بلا انحراف فان القائدين طلبا الى نظارة الحربية بدعوى مخابرتهما في شأن موكب كان على وشك المسير احتفالاً بزواج احدى الاميرات فعملا بالامر وذهبا ولكنهما ما عتما ان بلغا نظارة الحربية حتى القي القبض عليهما وبدأت محاكمتهما . وبين هم في هذه المحكمة وصل ضباط الالايين وجنودهما فدخلوا غرفة المحاكمة وعاملوا ناظر الحربية بالاستخفاف والغلظة وكسروا ما في الغرفة من الاشياء وانقذوا القائدين اللذين سارا من فورهما في طليعة الفرقتين الى قصر عابدين وطالبوا الخديوي بعزل ناظر الحربية . وعند ذلك التف حول الخديوي جماعة من النظار وكبار الموظفين فأشار بعضهم بالعنف ومقامة المتظاهرين ولكنهم وجدوا انهم ليس لديهم قوة تفيد في المقاومة ولم يبق في العاصمة جنود على الولاء غير اورطة معسكرة في العباسية على مسيرة ساعتين فانها امتنعت عن الاشتراك مع المتمردين بسعي ضباطها الاتراك ولكن اولئك الضباط لم يقدروا على غير هذا اي انهم حملوا الجنود على البقاء مكانهم في ذلك الحين لان اولئك الجنود كانوا عازمين على الامتناع عن محاربة اخوانهم المتمردين فيما اذا امرهم الخديوي ان يفعلوا دفاعا عن نفسه وحقوقه . واما الالاي المعسكر في طره فانه زحف على العاصمة حسب الاتفاق السابق ومع ان الحكومة ارسلت اليه الرسل في الطريق تعلمه بعزل ناظر الحربية وتسأله العدول عن المجيء الى مصر فانه تابع المسير وانضم الى الآلايين الآخرين

وعلى هذا ظهر ان المقاومة محال فأرسل الخديوي بعد التردد الى القائدين واخبرهما ان عثمان باشا رفقي عزل وان محمود باشا سامي البارودي عين مكانه ناظراً للحربية فقابل الجنود هذا الخبر بالسرور والهتاف ثم رجعوا الى ثكناتهم وعاد الامن فاستتب الى حين وبقي البيكان المتمردان في قيادة الالايين بعد ان تشرفا بمقابلة الخديوي وطلبا الصفح عما مضى واعلنا انهما من اصدق الناس ولاء لشخص الخديوي

كانت هذه الحادثة ثانية حوادث التمرد في الجيش المصري وسارت على طريقة الحادثة الاولى لانها بدأت بالشكوى القانونية من امور لم يلتفت اولو الشأن اليها فأدى اهمالهم الى التمرد وكانت الخاتمة خضوعاً تاماً لارادة المتمردين . وقد ظهر سؤ التدبير في كل ادوار الحكاية وكان معظم الغلط من الخديوي لانه كان يجب عليه ان ياتي أحد أمرين فاما أن يجمع قوة تكفي لسحق الثائرين أو انه يتفق مع الضباط قبل ان تنقلب شكواهم الى ثورة فيما اذا استحال عليه سحقهم بالقوة . ولكنه لسؤ الحظ لم يأت احد الامرين بل انه حاول خديعة القائدين واخذهما الى نظارة الحربية لمحاكمتهما مع انه لم يكن عنده قوة تنفذ الحكم عليهما وكان هذا اكبر غلطاته . قال السر ادورد مالت « ان معاملة الضباط على هذه الطريقة كانت اكبر واسطة لنزع الثقة من صدور الضباط بالخديوي وحكومته ولكنها كانت تنطبق على اساليب السياسة الشرقية »

وقد تعلم الضباط المصريون والجنود مرة اخرى من هذه الحادثة انه لا يلزمهم لنيل المراد غير ان يظهروا قوتهم فهم لما شعروا بذلك لم يتأخروا عن التمرد ايضاً حالما رأوا للتمرد لزوماً .ولكن الذي تم يومئذٍ بين الخديوي

وضباطه المتمردين كان بمثابة هدنة بين الطرفين لم تزل فيها الاحقاد والشبهات من الجانبين . كان الخديوي وأعوانه يخافون من حل الاورط المتمردة او ارسالها الى جهة غير العاصمة وكان الضباط يحسبون الحساب لعواقب فعلهم ويخافون مع انهم فازوا تمام الفوز . ونمت في صدورهم المخاوف من الخديوي وسؤ الظن به فجعلوا يقولون انه اذا سنحت له الفرصة الغى العفو الذي اصدره عنهم وفتك بهم . وكانوا يكرهون رياض باشا فوق كرههم للخديوي حتى انهم بدأوا الدسائس والمساعي بقصد حمل الوزارة على الاستعفاء وكان البارون ده رنغ قنصل فرانسا الجنرال مساعداً للضباط في هذه المساعي كثير الاجتماع بعلي بك فهمي وأحمد بك عرابي فزادت متاعب الحالة وعقدها من تداخله وفعله لان ذلك اضاف دسائس وكيل الدولة الفرنساوية الى المشاكل المالية والعيوب الادارية والفتنة العسكرية التي ناءت بها وزارة رياض باشا حتى ان هذا الوزير طلب الاقالة من منصبه ولكنه سئل الا يصرّ على الاستعفاء وكتب الخديوي رسمياً الى رئيس جمهورية فرانسا يشكو اليه ما فعل البارون ده رنغ فصدر امر الجمهورية بنقله فسافر الرجل من مصر في ٢٨ فبراير . وقد دعا الخديوي كبراء الضباط على أثر ذلك الى قصره وأعرب لهم عن اعتباره الكبير لرياض باشا واطنب في مدح صفاته وكان الجيش قد اعليت رواتب أفراده وصدر اعلان رسمي بمعاملة كل ضابط بالانصاف سواء كان تركياً او جركسياً او مصرياً فتحسن بذلك مركز الوزارة حتى ان السر ادورد مالت لما قام في شهر مايو لاجازة قصيرة كتب « انه يظن ان الثقة عادة الى الصدور وانه لا خوف على الضباط من الدسائس وانهم جعلوا يقللون الاحتياط الذي عولوا عليه لوقاية

انفسهم ويرون ان الخديوي ونظاره لا يريدون الفتك بهم»

ولا حاجة الى الاسهاب في تاريخ الاشهر التالية وهي قليلة . يكفي ان الضباط ما زالوا يسيئون الظن كثيراً بنية الخديوي والنظار لان تقاليد عهد اسماعيل لم تبرح من الذهن على قول السر ادورد مالت فهم رسخ فيهم الاعتقاد ان الخطر على حياتهم قادم وكانوا يزيدون تمرداً من يوم الى يوم حتى ان الحكومة عينت لجنة للنظر في شكاوي الجيش وكان عرابي بك أحد اعضائها فكان يخاطب ناظر الحربية بكلام يدل على منتهى الاستخفاف به وعدم الاحترام . وحدث في شهر يوليو ان جندياً من الطوبجية صدمته احدى العربات في الطريق ومات فحمل رفاقه الجثة الى القصر ودخلوا بها رغماً عن نهي الضباط فجرت محاكمة الجنود امام مجلس حربي وصدرت الاحكام على زعمائهم . وحدث في هذا الاوان ان تسعة عشر ضابطاً رفعوا شكوى من ميرالاي فرقتهم وهو عبد العال فاجري التحقيق في هذه الشكاوي وظهر انها بلا اساس ولذلك صدر امر الحربية باحالة الشاكين على الاستيداع . ولكن الخديوي أمر باعادتهم الى مراكزهم بعد زمان قصير وهاج هذا الفعل سخط القواد لانهم زعموا ان الخديوي كان يساعد صغار الضباط على مخالفة أوامرهم . وفي هذا الحين أيضاً عزل محمود باشا سامي البارودي من نظارة الحربية لانه كان ذا ميل الى أصحاب فتنة ١ فبراير من الضباط وعين مكانه داود باشا صهر الخديوي فسبب ذلك استياء عظيماً

وحدث في دائرة الوزارة شقاق كثير فان رياض باشا فترت علائقه مع الموسيو بلنيير وساد بينهما الجفاء . وقيل ان ثقة الخديوي برياض باشا قلت وان سموه كان يميل الى اعادة شريف باشا للوزارة. فظهر من هذا ان

الازمة قادمة بعد قليل ولكن الوزارة كانت مع ذلك تؤمل انقضاء اكبر متاعبها حتى ان السر ادورد مالت كتب « ان ثقة الخديوي وحكومته لم تبلغ حدها من التمام بعد ١ فبراير كما بلغت قبيل حادثة ٩ سبتمبر فان رياض باشا اكد للسامعين في ليلة تلك الواقعة وفي صباح وقوعها أيضاً ان قوة الحكومة تامة وان الخطر من ثورة عسكرية زال وانقضى . والحقيقة ان مخاوف القواد عادت واشتدت لانه شاع في المدينة ان الخديوي نال من شيخ الاسلام فتوى باعدامهم جزاء التمرد والعصيان. ولا أساس لهذه القصة ولكن الناس عامة يصدقونها حتى اصبح شيخ الاسلام في خطر بسبب شيوعها وكان الجواسيس أبداً يترقبون القواد في منازلهم حتى ان رجلاً طلب مقابلة عرابي بك في منزله فلم يؤذن له بالدخول وعاد من فوره الى ديوان الحكمدارية فثبت لعرابي انهم كانوا ينوون قتله ولهذا هجر منزله وذهب الى منزل رفاقه وهم أيضاً جرى لهم مثل الذي جرى عليه . والذي أرى ان الضباط لم يتفقوا على العمل المشترك وتنفيذه في الحال الا في تلك الليلة لانهم نفذوا الامر في الصباح التالي »

صدر الامر في ٩ سبتمبر الى ٣ جي الاي بالانتقال الى اسكندرية وكان مركزه في العاصمة فاحدث هذا الامر فتنة لان عرابي بك سار الى ميدان عابدين ومعه ٢٥٠٠ جندي و ١٨ مدفعاً وكان الخديوي ساعئذ في قصر الاسماعيلية على مسيرة ربع ساعة من عابدين فارسل وراء السر اوكلند كولفن وكان ذلك أصوب ما يمكن فعله في تلك الاحوال . وكان السر اوكلند كولفن من عمال حكومة الهند لم يخالف في ساعة الشدة فحوى العبارة المكتوبة تحت رسم ورن هاستنس في قاعة مجلس كلكتا العام وهي « ان الرجال تظهر في

ساعة الاهوال » آية يمكن أن تقال في كل الانكليز الذين يديرون حركة الحكومة الهندية . فقد سمت نفس الرجل الانكليزية حين أحسَّ بالخطر وما كان ذلك أول عهده بالفتن والثورات بل انه خبرها وعرف كيف سار أهل وطنه في مثل هـذه الاخطار وذكر فعل لورنس واوترم ونكولسن وأدوردس وغيرهم من أبطال الثورة الهنـدية فعرف انه لابدَّ من تشجيع الخديوي ودفعه الى الاقدام الذي اشتهرت به الامة الانكليزية فخاطب الخديوي باللفظ الصريح . وقد كتب عن هذه الحادثة بعد وقوعها بزمان يقول « ان الخديوي سألني عما يجب ان يفعل فقلت أن يبدأ هو بالعمل ويتقدم سواه فقد قال رياض باشا ان في العاصمة الايين باقيين على الامانة والولاء للخديوي فنصحت سموه ان يأتي بهذين الالايين وبما يتيسر جمعه من جنود البوليس المسلحة وأن يزحف في طليعة هذه القوة على عرابي حتى اذا قابله أمر بالقبض عليه . فأجابني ان عرابي لديه قوة الفرسان والمدافع فربما أمر باطلاق النار . فقلت ان القوم لا يقدمون على ذلك وانه اذا أبدى الهمة التي أشرت بها وعرض شخصه للخطر فقد يفوز في اخماد الثورة وينتصر على رجالها وان لم يفعل ذلك فقد ضاع الامر عليه. ووافقني في هذا ستون باشا [١] ثم وصل السر تشارلس كوكسون حين كان الخديوي بانتظار العربة فابدى الاستحسان لما قلت ورجع الى الوكالة الانكليزية ليبعث منها الخبر بالبرق الى حكومة بلاده

وقال السر اوكلند كولفن في فصول هذه الحادثة أيضاً « ركبت مع الخديوي في عربته الخصوصية وتبعنا نظار الحكومة مع ستون باشا وخمسة

(١) ضابط أميركي كان في الجيش المصري

أو ستة من كبار الضباط المصريين وسرنا في أول الامر الى ثكنة عابدين حيث خرجت فرقة الحرس المقيمة فيها وأقسمت يمين الطاعة بغاية الحماس. ثم تقدمنا من هناك الى القلعة حيث قوبلنا بمظاهر الطاعة أيضاً ولكننا علمنا فيها ان الالاي المعسكر في القلعة كان قبل وصولنا قائماً بمخابرة عرابي في العباسية بواسطة الاشارات . وعند ذلك رأى الخديوي أن يسير الى ثكنة العباسية وكانت الساعة ٣٠—٣ بعدالظهر ولكنني نصحته أن يعود الى ميدان عابدين ويأخذ الاي القلعة معه فيضمه الى فرقة الحرس والبوليس العسكري ويقود هذه القوة بنفسه . ولكنه عمل برأيه وسار في العربة الى العباسية فسرنا نصف ساعة وتخلف عنا النظار لانهم عادوا من القلعة رأساً الى مراكزهم حتى اذا بلغنا العباسية عند الساعة ٤ علمنا ان عرابي سار بفرقته الى مصر من قبل وصولنا فرجعنا من طريق طويل ملتف وعند وصولنا الى عابدين دخل الخديوي قصره من باب صغير غير الباب العمومي وعند ذلك طفرت من عربتي ورجوته ألا يبقى داخل القصر في حال من الاحوال وأن يعود ويخرج الى ميدان عابدين فوافقني وسرنا معاً في الحال من ورائنا ستون باشا وبعض الضباط الوطنيين واثنان أو ثلثة من الضباط الاوروبيين فوجدنا الجنود محيطة بالميدان من كل جوانبه وقد أبعدت جموع الناس عنه ثم تقدم الخديوي وهو رابط الجاش صوب جمع من الضباط في وسط الجماعة وكان بعضهم على صهوات الخيل وكنت الى جانب سموه فقلت « له حالما يتقدم عرابي اليك مره بأن يسلمك سيفه وأن يصدر الامر الى هذه الجنود بالانصراف » وعند هذا تقدم عرابي ممتطياً جواده فامره الخديوي أن يترجل ففعل وتقدم ماشياً من حوله عدة ضباط وحرس من الجنود شاهر سلاحه حتى اذا قرب

سلم على الخديوي السلام العسكري . فهمست ساعتئذ في أذن الخديوي ان هـذه ساعتك . قال انا بين صفوف النار من أربعة جوانب قلت تشجع . فشاور الخديوي ضابطاً مصرياً كان سائراً عن يساره ثم أعاد عليَّ قوله ماذا أقدر أن أصنع مادمنا بين صفوف النار من الجوانب الاربعة فقد يقتلوننا. ثم نظر الى عرابي وأمره أن يغمد سيفه فاطاع عرابي الامر . وسأله بعد ذلك ان ما معنى هذا كله فاجاب عرابي بك بسرد ثلثة مطالب قائلاً ان الجيش جاء في تلك الساعة نائباً عن الشعب لينفذ تلك المطالب فما هو براجع الا بنيل المطلوب . فالتفت إليَّ الخديوي وقال أتسمع ما يقول . قلت انه لا يتلاءم بمقام الخديوي أن يباحث الضباط في مثل هذه الامور واقترحت عليه أن يعود الى القصر ويترك لي البحث مع القواد ففعل برأيي وبقيت نحو ساعة حتى وصل السر تشارلس كوكسون وأنا أوضح للقوم جسامة الامر وسوء العقبى عليهم وأنصح لهم أن يأمروا الجنود بالرجوع الى ثكناتها قبل أن تفوت فرصة الزمان »

وأما الوجوه الثلاثة التي قال السر اوكلند كولفن ان عرابي طلبها فهي (١) أن يعزل جميع الوزراء (٢) أن يجمع مجلس نيابي (٣) أن تزاد قوة الجيش الى ١٨٠٠٠. وقد بدأ السر تشارلس كوكسون عند ذلك يخابر الثائرين ورضي الخديوي ان يعزل الوزراء على شرط أن يرجأ الطلبان الاخران ريثما يستشير الباب العالي وقبل عرابي بهذا . وعلى ذلك بدأوا يفكرون في من يكون رئيس الوزارة القادمة فعرض الخديوي اسماً أو اسمين لم يقبلهما عرابي ورفاقه ثم قال الخديوي انه قابل باعادة شريف باشا الى الوزارة فصاح الضباط والعساكر عند ذلك صياحا شديداً بطلب البقاء للخديوي ثم طلب عرابي بك

أن يؤذن له بمقابلة الخديوي ليرفع الى سموه ايات الخضوع فاذن له ذلك مع بقية القواد ومن ثم انصرفت الجنود الى ثكناتها على غاية المرام من السكون والنظام

وقد لقوا صعوبة في حمل شريف باشا على قبول الوزارة لانه أبى أن يكون معيناً للوزارة بامر جيش متمرد . وتعب السر تشارلس كوكسون والموسيو شكوكز (قنصل فرانسا الجنرال) والسر اوكلند كولفن في اقناعه بالعدول عن هذا الرأي الذي لم يكن تظاهراً كاذباً ففازوا بمرادهم ورضي شريف باشا أن يخابر رؤساء الحركة العسكرية في أمر تشكيل الوزارة وكان اتفاق الطرفين في أول الامر عسيراً لان شريف باشا تعهد برئاسة الحكومة ودفع الضرر عن زعماء الثورة على شرط أن تسافر الفرق المتمردة الى المواضع التي تؤمر بالمسير اليها ولكن المتطرفين من الضباط كانوا قد نالوا الاغلبية فلم يخافوا شر التداخل التركي وكان الناس يومئذ يبحثون في كيفية وقوعه حتى انه ظهر لبعضهم ان الاستانة جرأت المتمردين وحثتهم على مداومة الحركة ولذلك رفض الجيش شروط شريف باشا فعدل الرجل عن تشكيل الوزارة

ولما علم الخديوي بما تم أعلن « انه مستعد لتضحية كل شيء في سبيل الامن العام » ولكن الاحوال انفرجت قليلا على حين غرة في ١٣ سبتمبر وجاء الفرج من موضع غير منتظر . ذلك ان عرابي كان قد دعا نواب البلاد وأعيانها للاجتماع في مصر فلما اجتمعوا ظهر انهم يدركون حقيقة الحالة اكثر من أصحابهم العسكريين لانهم حينما سمعوا بمتاعب شريف باشا في تشكيل الوزارة ذهبوا اليه وألحوا عليه بان يستمر في عمله ووعدوه بحمل العسكرية

على الخضوع التام لامره اذا هو فعل ذلك . والظاهر ان القواد العسكريين أثر فيهم تصرف النواب هذا اكثر من كل أمر سواه لانهم رأوا ان الرأي العام لم يكن ناصراً لهم فاضطر عرابي وأصحابه أن يخفضوا من غلوائهم ويقللوا الشروط فعرضوا أن يخضعوا تمام الخضوع لاوامر شريف باشا بصفته وزير الخديوي ولكنهم طلبوا أمرين أولهما أن يعاد محمود باشا سامي البارودي الى الوزارة وثانيهما ان ينفذ القانون العسكري الذي اقترحه قومسيون كان منعقداً في ذلك الحين . قال السر تشارلس كوكسن « ان شريف باشا قبل هذين الامرين بغاية التردد والتمنع ولكنه حفظ لنفسه الحق فيما يخص الطلب الثاني بالامتناع عن تنفيذ أهم الشروط وهو أن تزاد قوة الجيش الى ١٨ الف جندي »

وقد ظهر من هذا الحادث المهم ان الخديوي كان له خصمان أولهما جيش متمرد أقلقه خوف العقاب وثانيهما حزب من الاهالي ولدته ألاعيب اسماعيل باشا وتحرشه بالمبادئ الدستورية وكان لهذا الحزب بعض الافكار والامال الوطنية وهو يكره أن تصير الحكومة المصرية حكومة عسكرية مستبدة. ولو أحسن التدبير والسياسة يومئذ لامكن للخديوي أن يستفيد من هذا الانقسام في قوى الامة وأن يمنع انضمام الحزبين أحدهما الى الآخر لانه اذا اعتقد النواب ان نيل مطالبهم يتوقف على الاتحاد مع الحزب العسكري ضاعت سلطة الخديوي ضياعاً تاماً وأصبح تشكيل وزارة من الامة تحكم الحزب العسكري ضرباً من ضروب المستحيل

يروى عن بسمارك أقوال سياسية كثيرة منها قوله « ان السياسة فن تعرف به طرق التكيف بكيفية الزمان وأحواله وأساليب الانتفاع من

جميع الاحوال حتى التي لا ترضي منها » ولو ان الخديوي سار على الحكمة الموضوعة في هذا القول يومئذ لكان فعله من ايات الصواب ولكنه خالف حزب الامة والحزب العسكري على السواء مع ان مصلحة بيته ومصلحة بلاده كانت تقضي عليه بمسالمة حزب الامة حتى يستعين به على ايقاف الحزب العسكري وصده. ولكن الخديوي لسوء الحظ لم يكن ذا نظر في العواقب حتى يعرف كيف يستفيد من فرص الزمان

وقد عينت الوزارة الجديدة في ١٤ سبتمبر وأكدت حكومتا انكلترا وفرانسا لشريف باشا انهما تعضدانه ووعدتاه أيضاً بناء على طلبه بانه « اذا عاد الجيش المصري الى الطاعة والسكون فانكلترا وفرانسا تتوسطان لدى الباب العالي في منع احتلال الجيش العثماني لمصر » وتبودلت الكتب الاعتيادية بين الخديوي ووزيره تضمنت القواعد التي يجب أن تسير الوزارة الجديدة عليها وفي جملتها أمر واحد حري بالاعتبار . ذلك ان شريف باشا لم يكن ميالاً الى تداخل الاجانب في مصر ولكنه عرف ان تداخلهم قد يعود بالخير والنفع ولهذا ورد في كتابه الى الخديوي قوله « ان تقرير مبدأ المراقبة كان موضع النقد والملام في بدء أمره من عدة جوانب ولكنه ساعدنا مساعدة كبرى على اعادة المالية الى حالة حسنة وكان عضداً صحيحاً لحكومة سموكم فمن الضروري أن نبقي المراقبة على شكلها هذا كما وضعت في دكريتو ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ » وأجابه الخديوي على ذلك بما يأتي : — « لا بد من التفاهم التام بين المراقبة وحكومتي فالمراقبة يجب ابقاؤها وتقويتها »

وعلى ذلك بدأت الوزارة الجديدة عملها بكل ما أمكن من المساعدة

الاجنبية في تلك الاحوال . ولكنه لم يرتب أحد مع كل هذا في ان أصحاب الامر الحقيقي كانوا يومئـذ زعماء الحركة العسكرية فان عرابي كان قد بلغ منزلة سفراء الدول وجعل يخاطبهم ويخابرهم كأنه من طبقتهم حتى انه أصدر منشوراً في ٩ سبتمبر أمضاه باسم « الميرالاي أحمد عرابي النائب عن الجيش المصري » اكد فيه لقناصل الدول انه ورفاقه « سيستمرون على حماية مصالح الرعايا التابعين للدول المتحابة » فكان في هذه الالفاظ دلالة واضحة على ان الرجل عرف قوته وعزم على تنفيذ ارادته بتلك القوة

على انه لا خلاف في ان عرابي ظهر بتلك الحالة وهو قائد جيش متمرد على أميره وجعل يكتب بعبارات لا تصدر الا من الخديوي أو أحد وزرائه ولم يكن له دافع الى كل هذا غير خوفه من غضب الخديوي وانتقامه. وقد ورد في تقرير السر تشارلس كوكسون « ان الضباط لم ينظروا في كل تلك الحركة الا الى مصلحتهم وسلامة انفسهم » . وكان هذا رأي السر ادورد مالت أيضاً فان كل حركة أبداها الضباط وكل كلمة قالوها نشأت عن خوفهم وحساب الشر لانفسهم حتى انه ورد في المنشور الذي وزعه عرابي على وكلاء الدول « انه من يوم رجوع الخديوي الى مصر مازالت الدسائس قائمة متزايدة وما زال التهديد متوارداً علينا في السر والعلن حتى انهم انتهوا بالسعي في القاء بذور الشقاق بين رجال العسكرية ليسهلوا الغرض الذي يريدونه وهو أن ينتقموا منا ويهلكونا . فنحن في هذه الحالة نرى انا مكرهين على الدفاع عن أرواحنا ومصالحنا » . وقد بلغ السر ادورد مالت من « وجيه مسلم تحدث ملياً مع عرابي » ان عرابي يرى القيام للعمل واجباً بحكم الاضطرار والدفاع عن النفس . وقال عرابي مرة بعد هذا انه يعتقد ان

جماعة من الجراكسة تعاقدوا على قتله وقتل كل ذي رتبة كبيرة من المصريين في اول اكتوبر من سنة ١٨٨١ . قال — «وقد سمعنا انهم أعدوا ثلثة صناديق من الحديد ليغرقونا بها في النيل» [١] . ولا حاجة الى القول ان الذين تغلب عليهم هذه الافكار يمكن استجلابهم وليس يعسر على المرء أن يقودهم ويسكنهم في أول الحركة ولكنه يجب في تسكين خواطرهم أن يثبت لهم ان حاكمهم صادق القول لا ينوي الغدر سواء جرت معاملتهم باللين أو بالعنف . هذا غير ان طرق الاحكام التي سادت في مصر الى عهد قريب وحكاية ناظر المالية على عهد اسماعيل باشا الخديوي (وقد وردت من قبل) ووجود سوء الظن في صدور الشرقيين عامة واعتقادهم ان كل أمر للحكومة ينطوي من تحته دسيسة وهو اعتقاد صحيح في معظم الاحيان — كل هذا كان يجب أن يحمل الخديوي على العلم بأن أقل اشارة توجب سوء الظن بصدقه وتحمل على الاعتقاد بغدره تعود بالشر وتذهب بكل ولاء وخضوع من صدور المحكومين . كان الحذر التام لازماً في هذه الحادثة لانه لو تصرف الخديوي بالعزم والشرف وسخط على كل دسيسة أو مؤامرة في قصره وأظهر انفة واقداماً لسهل عليه أن يسكن مخاوف ضباطه ويحملهم على الخضوع الصحيح . وكان رياض باشا مدركا لحقائق تلك الحالة وعارفاً بالخطر القادم لانه من أهل الفطن السياسية ولو انه لم يلم بكل اطراف المسألة فهو حذر الخديوي ورجاه ألا يقول كلمة ولا يأتي حركة توجب الارتياب في مقاصده ونياته . ويغلب على الظن ان الخديوي لم يكن عازماً على الانتقام

---

(١) من كتاب التعليمات التي وضعها عرابي للمحامي عنه . ورد في مجلة القرن التاسع عشر في شهر دسمبر ١٨٨٢

من اولئك الضباط بطريقة دبرها وان طبيعته الشريفة كانت تأبى قتلهم على مثل ما شاع عنه في ذلك الاوان ولكنه فاه بالعفو عن الضباط المجرمين ثم جعل يظهر السخط منهم والاستياء على طرق شتى فكأنما طبيعة الشرقي لا تقبل أن يعفو العفو الخالص التام وأن يكتم على مافي نفسه حتى اذا مكنته الفرص القادمة من اعتبار العفو موقتاً فعل بما في الضمير . وقد ترك رجال معيته يتحدثون ويشتغلون بالدسائس حتى ثبت انه عازم على الانتقام حتى هاجت مخاوف الضباط المتمردين وكثرت الريب في صدورهم وما زالت حاشية الملك مضرة به مؤثرة تأثيراً سيئاً في شؤونه في كل قطر شرقي. وقد ذكر عرابي في منشوره الى قناصل الدول دسائس يوسف باشا كمال وكيل الخديوي ، ابراهيم اغا تونجي الخديوي على نوع أخص وقال انهما كانا يبذران بذور الشقاق. وجملة القول ان اميال الامة المصرية . دسائس الاجانب يمكن أن تكون في جملة الاسباب التي ولدت فتنة ٩ سبتمبر ولكنه لا ريب في ان السبب الاكبر الذي ولدها ذكره عرابي أي الخوف

وقد كانت هذه الحادثة ثالثة حوادث التمرد في الجيش المصري وكان المتمردون كل مرة يزيدون اعتقاداً بقوة نفوسهم ورضوخ الحكومة لهم في كل مرة أوضح من خضوعها في المرة السابقة . سكنت حادثة التمرد الاولى بتضحية وزير مكروه من العامة هو نوبار باشا الذي كان الخديوي يريد ابعاده عن المناصب . وفي المرة الثانية عزل عثمان باشا رفقي وزير الحربية ارضاء للمتمردين . وفي المرة الثالثة نال المتمردون شروطهم ومطالبهم بحد السيف فلم يهدأ لهم بال الا بعزل جميع الوزراء وبذلك تفاقم الشر وجل الخطب ولم يبق أثر للطاعة العسكرية وسلب الخديوي كل آيات القوة والسلطة وكان أقل

حادث كافياً لاظهار حقيقة الوزارة وهي ان الوزراء باقون في مناصبهم مادام الجيش ساكتاً على بقائهم فما مرّ زمان حتى وقع الحادث المقدور

